النُظم التسلطية العربية

حاضنة الإرهاب

أنور البني
زياد عبد التواب
سيف نصرواي
مختار عوض
مسعد أبو فجر
مسعود رمضاني
نيل هيكس
ياسين الحاج صالح
يوسف أحمد

تقديم:

بهي الدين حسن

النُظم التسلطية العربية حاضنة الإرهاب

الكتاب: **النُظم التسلطية العربية حاضنة الإرهاب**

تقديم: **بهي الدين حسن**

سلسلة قضايا الإصلاح: (37)

تصميم : مصطفى حسين

الناشر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (2017)

العنوان : 30 شارع ابن شرف - حي الحدائق تونس 1002 البلفيدير تونس

البريد الإلكتروني: info@cihrs.org

الموقع الإلكتروني: cihrs.org

هذا العمل مصنف برخصة المشاع الإبداعي
نسب المصنف - غير تجاري 4.0 دولي

بدعم من

NORWEGIAN MINISTRY
OF FOREIGN AFFAIRS

النُظم التسلطية العربية حاضنة الإرهاب

أنور البني

زياد عبد التواب

سيف نصرواي

مختار عوض

مسعد أبو فجر

مسعود رمضاني

نيل هيكس

ياسين الحاج صالح

يوسف أحمد

تقديم:

بهي الدين حسن

أسهم في تأسيسه

د.محمد السيد سعيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام 1993، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحثية، ودعوية عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب و دوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة ، والعمل سوياً من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (ايفكس). وحاصل على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام 2007.

رئيس مجلس الإدارة

كمال جندوبي

المدير العام

بهي الدين حسن

نائب المدير

زياد عبد التواب

الفهرس

ديناميات "الحضانة المجتمعية" للإرهاب في العالم العربي/بهي الدين حسن_____ 8

داعش في العالم: الآثار الحقوقية والسياسية لظهور كائن مجنون/ياسين الحاج صالح _____ 16

تأسيس الدولة الإسلامية في العراق السياق التاريخي والأسباب/سيف نصراوي_____ 32

الإرهاب في سوريا.. لماذا؟ من أين؟ إلى أين؟/أنور البني_____ 42

سيناء: الدولة، والمجتمع، والإرهاب/مسعد أبو فجر_____ 56

الإخوان المسلمون: نحو التطرف العنيف/يوسف أحمد_____ 68

مكافحة التطرف العنيف في بيئة التمرد الأولي التطرف الإسلامي في مصر/مختار عوض_____82

معركة الإرهاب في تونس: الجذور، الواقع والتحديات/مسعود الرمضاني_____ 95

تقييم استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في مصر وتونس/زياد عبد التواب_____ 118

تعزيز حقوق الإنسان من أجل منع التطرف العنيف/نيل هيكس_____ 127

الملحقات_____ 138

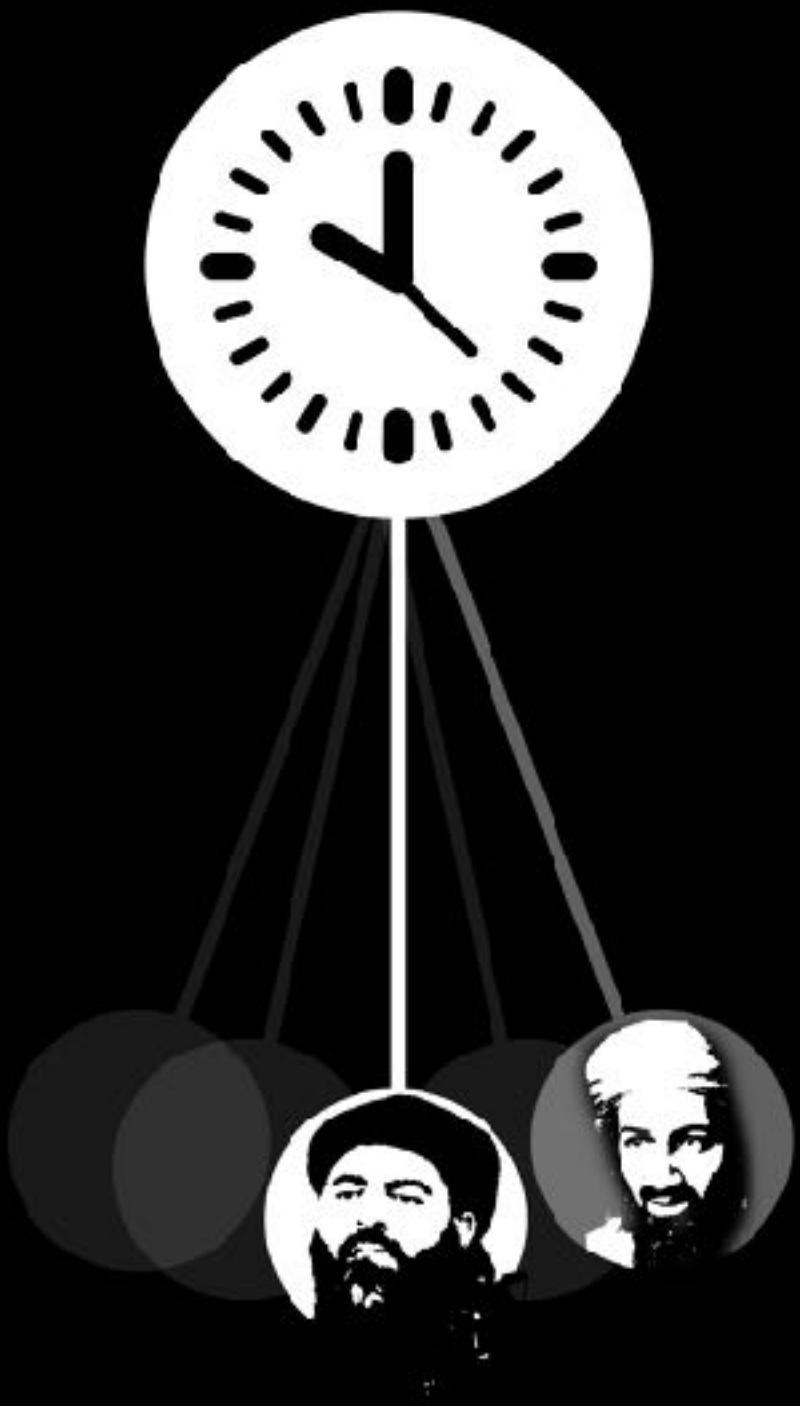

ديناميات "الحضانة المجتمعية" للإرهاب في العالم العربي

بهي الدين حسن

ديناميات "الحضانة المجتمعية" للإرهاب
في العالم العربي

بهي الدين حسن[1]

لفترة طويلة من الزمن استشرت ظاهرة الإرهاب في العالم العربي، إلا أن ما شهدته الظاهرة من تطور نوعي وانتشار سريع، بالتوافق مع صعود داعش، ضاعف من أهميتها في سياق عملية صياغة السياسات سواء تلك التي تتشكل داخل المنطقة أو التي تتشكل خارجها وتجاهها. ويفرض هذا التطور علينا ضرورة تبني منهجًا تعدديًا مركبا لفحص تلك الظاهرة، ضمانا للوصول إلى فهم دقيق للموقف وتقديم تشخيص صائب للظاهرة وأسبابها.

إن التعامل مع الإرهاب من خلال استراتيجية قاصرة، تعكس نوعًا من التشخيص الخاطئ لأمراض المنطقة، هو نوع من الرفاهية لم يعد في إمكان العالم تحملها. فالريادة التي جسدها تنظيم القاعدة للجيل الثاني من الإرهاب، والذي انبثق من التفاعل بين جماعات الجهاديين المصريين في سبعينيات القرن الماضي والوهابية السعودية والمجاهدين الذين تم تجنيدهم خلال الحرب السوفيتية الأفغانية في الثمانينات، شكلت

[1] بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
كتبت في ديسمبر 2015

تطورًا نوعيًا في الإرهاب لم يجد من ينافسه، حتى ظهر الجيل الثالث من الإرهاب الذي جسده تنظيم الدولة الإسلامية.

برهن تنظيم الدولة الإسلامية من خلال نجاحه في ترسيخ وضعه داخل المنطقة، على قدرته على تجذير نفسه خلال أعوام من "الحضانة المجتمعية" داخل تلك المناطق، عبر تأثير مجموعة من السياسات التهميشية ضد المواطنين السنة اتبعتها حكومات العراق وسوريا. كما برهن أيضا أن الإرهاب لم يعد ينحصر في مجموعة هامشية من الأفراد، يمكن لنا أن نعزو سلوكهم إلى قائمة ضيقة من الأهداف الإيديولوجية أو السلوك الإجرامي المتأصل. ويشير هذا التطور إلى فترة طويلة من الحضانة السياسية والمجتمعية والاقتصادية والدينية، لما أضحى الآن يشكل أكثر التهديدات خطورة على السلام والأمن الإقليمي والدولي.

تتحمل حكومات الدول العربية المختلفة، التي سقطت فريسة للإرهاب وفقا لمسارات تباينت واختلفت من بلد لآخر مسئولية هذا الوضع المأساوي الذي تعاني منه المنطقة. ولا يجب أن تنسينا اللغة الخطابية الزاعقة التي تستخدمها الحكومات العربية في حربها ضد الإرهاب، مسئوليتها المباشرة وغير المباشرة عن انطلاقة الإرهاب في بلدانها، من خلال إغلاق المجالات العامة، ورفض القيام بالإصلاحات المطلوبة، والتمييز الممنهج ضد فئات المجتمع، واستهداف فئات اجتماعية معينة مثل السنة في سوريا والعراق والبدو في مصر، وارتكاب تلك الحكومات لأعمال عدوانية على نطاق واسع ضد المدنيين.

إذ يجب إدراك مغزى إقدام بشار الأسد في سوريا، بالرد على احتجاجات مواطنيه السلمية بالقوة المفرطة من ناحية، وإطلاق سراح الجهاديين من ناحية أخري، في إطار خطة كللت بالنجاح لعسكرة الثورة السورية، الأمر الذي ساهم فيما بعد في ترويج تلك الصورة الزائفة عن الحرب، كلعبة صفرية تدور بين نظامه وهؤلاء الجهاديين الذين أطلق من البداية سراحهم.

بعد سقوط حسني مبارك في مصر تم استخدام التكتيك نفسه، وإن كان على نطاق أضيق، وذلك عندما أطلق المجلس الأعلى للقوات المسلحة سراح الجهاديين المسجونين مستهدفا إطلاق الراديكالية الإسلامية، في إطار خطة لتحطيم الحركة الليبرالية خلال الانتفاضة المصرية. وحتى اليوم في مصر، وفي الوقت الذي تواصل فيه سيناء انحدارها صوب العنف الجهادي، تواصل حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي إطلاق سراح الجهاديين والسلفيين المتطرفين المسجونين، بينما تعتقل النشطاء السلميين المدافعين عن الديمقراطية.

تكشف لنا تلك الممارسات، الرؤية الحقيقية للعديد من الحكومات العربية الرئيسية لما يعتبرونه "العدو الاستراتيجي" الحقيقي، وافتراضهم أن النشطاء الديمقراطيين والسلميين يشكلون خطراً على حكمهم أكبر من الخطر الذي يشكله الإرهاب والإرهابيون.

إن "مؤسسات الدولة" داخل الدول العربية التي تزعم محاربتها للإرهاب، باعتباره الحاجز الأخير ضد انهيار ما تبقى من استقرار المنطقة، هي ذات الكيانات التي ساهمت في تسهيل خلق تلك الموجة الجديدة من الإرهاب، الأمر الذي يعني أن التأييد الأعمى لتلك المؤسسات لا يمكن إطلاقا أن يكون جزءا من الحل المنشود. ويكشف لنا فصل ياسين الحاج صالح المعبر المنشور في هذا الكتاب ذلك البعد، ويمنحنا تصورا للديناميات المركبة التي تربط بين النظم الأوتوقراطية العربية وتنظيم الدولة الإسلامية والمجتمع الدولي.

لا يمكن في رصدنا للإرهاب وتطوره والحرب ضده في المنطقة العربية، الفصل بينه وبين جرائم حقوق الإنسان الجسيمة التي ارتكبت ضد جماعات وأقليات معينة. وليس من النادر أن نسمع أن بعض المدنيين داخل تلك المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية، يشعرون بدرجة من الخوف تجاه تنظيم الدولة الإسلامية، أقل من خوفهم من هذا "التحرير" المنتظر أو الوشيك الذي تريد حكوماتهم والميليشيات المؤيدة لها انجازه2.

وعلى نحو مماثل سنجد أن عمليات الإساءة والتهميش المنظمة التي تعرض ويتعرض لها بدو سيناء، تشكل أحد الحواجز الأساسية المعوقة لمعالجة التمرد المتنامي الذي يشنه تنظيم ولاية سيناء التابع لتنظيم الدولة الإسلامية[3]. وبدلاً من شروع الحكومة المصرية في دعم أهالي سيناء المدنيين والتعاون معهم، مارست تجاههم سياسات عقاب جماعي عبر الاعتقالات التعسفية والتعذيب والتهجير القسري والقصف العشوائي للمناطق المدنية، وهو ما ينتج عنه خلق حاضنات مجتمعية للإرهاب وتحويله لتمرد سياسي. وفي كتابنا الراهن سنجد معالجة لهذا الجانب في الفصل الذي أعده مسعد أبو فجر.

---

[2] Patrick Cockburn, Life under Isis: Sunnis face an even bleaker future in Iraq if the militants' reign of terror is finally defeated, the Independent March 2015, available at: https://goo.gl/XKG8pj

[3] مارس2016 صرح مصدر امني بسيناء أن عمليات مناهضة الإرهاب في سيناء يعوقها الدعم الذي يحظى به الإرهابين من الأهالي Security Successes in Sinai, Al Ahram Weekly 31 March 2016, available at: http://weekly.ahram.org.eg/News/15938.aspx

لا يمكننا مواصلة تجاهل تلك الانتهاكات المستمرة والصريحة لحقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية التي تمارسها بعض الحكومات، وتأثيرها على تجذير الإرهاب وانتشاره، وهو ما يشرحه لنا "أنور البني" في الفصل الخاص به من هذا الكتاب. فاستخدام قوات الأسد للأسلحة المحرمة دوليا مثل الأسلحة الكيماوية والقنابل البرميلية، سعياً لخلق موجات من اللاجئين من أجل التأثير على سياسات الدول الأوروبية الخاصة بالأزمة السورية، قاد إلى تغذية حلقة مفرغة من العنف والتطرف. وفي سياق متصل سنجد في هذا الكتاب وتحديدًا في بحثي مختار عوض ويوسف أحمد توضيحاً لسياسات الحكومة المصرية تجاه جماعة الإخوان المسلمين، وتأثير تلك السياسات علي دفع أعضائها نحو مزيد من التطرف.

يختلف التأثير السياسي الراديكالي لجرائم حقوق الإنسان من بلد لآخر، وهو ما نجد توضيحا له في دراسة سيف نصراوي لتأثير التهميش على السنة العراقيين في فترة المالكي، وكذا دراسة مسعود رمضاني للعلاقة بين الإرهاب والمظالم الاقتصادية والتهميش في تونس. كما ينبغي أيضا أن نأخذ في اعتبارنا مسئولية فساد مؤسسات الحكومات العربية وتحللها الوظيفي في تفاقم وتأجيج الإرهاب. فمن جانب سنجد أن انهيار مؤسسات العدالة العربية وآليات المحاسبة، يعزز الشعور بالظلم وعدم الإنصاف، وهو الفراغ الذي استغلته التنظيمات الإرهابية في تجنيد أنصارها، ومن جانب آخر سنجد أن الخطاب الديني لبعض الحكومات، والذي يتم بثه من خلال مؤسسات الدولة الدينية، لا يزال عاجزا عن تقديم سردية مناهضة لسردية المنظمات الإرهابية، قادرة علي كسب التقدير والثقة. بل من الممكن تتبع بعض سرديات المتطرفين، وسنجد جذورها حاضرة داخل خطاب المؤسسات الدينية الرسمية لبعض الدول العربية[4].

ومن اللافت للنظر التمثيل المكثف للعرب داخل صفوف تنظيم الدولة الإسلامية، بالمقارنة بالدول الآسيوية الأخرى ذات الأغلبية السنية، وهو مؤشر على كون الإرهاب يشكل انعكاسا لواقع التحليل الوظيفي للدول العربية ومؤسساتها، بدلا من أن يكون مجرد انعكاسا للتطرف الديني. فإذا أراد المجتمع الدولي التعامل مع الإرهاب عبر رؤية شاملة يتعين عليه أن يراعي خصائص كل بلد في المنطقة، مع ضرورة إدراك الصلات المتبادلة بين مختلف تلك البلدان، خاصة فيما يتصل بالإرهاب والأمن. فلقد أدى التنافس السعودي الإيراني، وتجليه كصراع طائفي تدعمه المؤسسات الدينية والسياسية في كلا البلدين، إلى

[4] سبق لمركز القاهرة أن أشار لتلك المسألة في خطاب مفتوح للملوك والرؤساء العرب مارس 2015. تجدونه على:
https://goo.gl/7Xxkra

خلق وتشكُل صراعات أخرى عابرة للدول. ويضاف إلى ذلك أن انتقال وتدفق التأثيرات من بلد لآخر - مثل حالة سوريا والعراق أو ليبيا وتونس- من شأنه أن يفسد أي محاولة للتعامل مع أي بلد دونما وضع المنطقة كلها في المنظور التحليلي.

يمضي هذا البلاء الجسيم الذي تعاني منه المنطقة العربية، برفقة غياب التناول والفهم الكلي لأمراضها، وتبني سياسات مشوهة تحت تأثير افتقاد ديمقراطيات كبرى الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، وتسامحها مع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. ومثل هذا التناول لا يزال يعتبر سبب المشكلة جزءا من الحل. ونموذج ذلك اعتبار الأسد عاملا فعالا في إطار حل الأزمة السورية، مما يؤدي إلى إنتاج المعطيات الكارثية الراهنة نفسها: أي استقرار قصير المدي، يتسم بتدهور أطر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[5].

إن التفكك العملي للدول، الذي أطلقته الحروب الأهلية والصراعات المسلحة في المنطقة، والكيانات الإرهابية التي تشبه الدول التي ظهرت مكانها، وما رافق هذا التفكك السياسي من أعداد هائلة من القتلى وأخرى مثيرة للرعب من اللاجئين والنازحين، ما يمكن اعتباره "أسوأ أزمات عصرنا الإنسانية"[6]، يفرض على المجتمع الدولي تبني تناولاً جديدًا للمسألة. فبينما يوجد ممثلون ومكاتب للأمم المتحدة تعمل عبر المنطقة، ثمة حاجة لتأسيس آلية داخلية للأمم المتحدة ، تحت اشراف السكرتير العام، من أجل التعامل مع المنطقة العربية ككل، وعلى الأخص في ضوء العقم المزمن لجامعة الدول العربية.

[5] Kimberly Dozier, International Red Cross Chief to World: "What the Hell?", The Daily Beast, 02/05/2016, available at: https://goo.gl/AzUCuW

وأيضا تصريح مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين، في الدورة 31 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف في29 فبراير 2016. وهو متاح في المصدر التالي: https://goo.gl/sywCV6

[6] صرح مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أن هناك ما يزيد عن أربعة ملايين لاجئ مسجل من سوريا فقط وذلك في إبريل 2016، بينما نجد أن تقارير المنظمة الدولية للهجرة IOM تخبرنا بوجود خمسة ملايين سوري يعيشون خارج سوريا. متاح في: https://goo.gl/xy5qSf and https://goo.gl/yik6kz

بعض الدول العربية التي تمر بحالة انتقال إلى دولة فاشلة، قد تتطلب معالجة أشمل، من نوعية تلك التي طبقتها الأمم المتحدة في ناميبيا أو في كوسوفو[7]، والتي ينبغي أن تأخذ في اعتبارها تعزيز وتفعيل آليات المحاسبة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب وموجات اللاجئين من دول المنطقة العربية الفاشلة. في هذا السياق يجب على الأمم المتحدة تفعيل قراراتها بشأن فلسطين ووضع نهاية للاستهتار الإسرائيلي بالقانون الدولي وبتلك القرارات.

تتخطى أهمية مركزية حقوق الإنسان في أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب الالتزام الأخلاقي بالتمسك القوي بقيم ومبادئ حقوق الإنسان، كما طرح زياد عبد التواب في بحثه الذي يتناول التشريعات المناهضة للإرهاب في مصر وتونس. وكما سبق لي شخصيا الإشارة في مقالات سابقة[8]، يجب إدراك احترام حقوق الإنسان وعلى الأخص فيما يتعلق بالأقليات والجماعات المهمشة، بوصفه شرطًا مسبقًا للأمن والسلام على المستويين الإقليمي والدولي.

في يناير 2002 نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أول مؤتمر دولي في الشرق الأوسط حول موضوع احترام حقوق الإنسان، في سياق مواجهة الإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. وفي تقديمي للكتاب الذي تضمن البحوث المقدمة في المؤتمر، وفي سياق انتقادي الخطاب المتداول وقتها بشأن "الحرب على الإرهاب"، كتبت: "يقتصر نطاق هذه الحرب، على القتال ضد أعراض مرض الإرهاب وليس أسبابه الجذرية، أي جذوره السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية". والأمر المثير للسخرية أن تاريخ كتابة هذا التقديم يرجع إلى30 أغسطس 2002، ومازال العالم يراوح في التصدي للجذور الأساسية لظاهرة الإرهاب! ومازالت الأمم المتحدة تحث على هذا التصدي.

إن ميلاد تنظيم الدولة الإسلامية هو بمثابة دعوة للاستيقاظ. إذ يدلنا أن العالم لم يعد بإمكانه مواصلة عمله في مكافحة الإرهاب بطريقته الراهنة التي اعتاد عليها، وأن علينا إدراك أن ما من سبيل لكسب هذه

[7] ظهرت هذه الفكرة للمرة الأولى في ورشة عمل مشتركة بين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومنظمة Human Rights First، على هامش قمة الأمم المتحدة حول التطرف العنيف، المنعقدة في سبتمبر 2015

Is the solution Namibia-style UN responsibility for Arab states threatened with collapse? CIHRS October 2015, available at: http://www.cihrs.org/?p=17425&lang=en

[8] BaheyEldin Hassan, Injustice Kindled Middle East Chaos, CIHRS, May 2015, available at: http://www.cihrs.org/?p=15015&lang=en and BaheyEldin Hassan, In Reply to Abdelmoniem al-Said, Al Masry Al Yom 31/12/2015, available at: http://www.almasryalyoum.com/news/details/865909

الحرب، دونما خوض قتال ضد الجذور السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شكلت البيئة الحاضنة للإرهاب.

على ضوء تطور الإرهاب خلال الأعوام القليلة الماضية، نظم مركز القاهرة لحقوق الإنسان وهيومان رايتس فيرست HRF في نيويورك ورشة عمل للخبراء، حول حقوق الإنسان ومواجهة التطرف العنيف، على هامش قمة قادة العالم لمواجهة التطرف العنيف المنعقدة في سبتمبر 2015. لقد استهدفت الأوراق التي احتواها هذا الكتاب، والتي قدمت للمرة الأولى في إطار هذه الورشة -والتي تضمنت أيضا قائمة بآليات مقترحة طورها مركز القاهرة لمراقبة التطرف العنيف، وقائمة الوثائق الداعمة الملحقة بالكتاب- أن تشكل وتقدم مرجعًا لدراسة قضايا مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف من منظور حقوق الإنسان.

في النهاية أود أن أتقدم بخالص شكري لكل المؤلفين، الذين بذلوا وقتهم وجهدهم من أجل إعداد هذا الكتاب، كما أشكر الخبراء المشاركين في ورشة العمل لمداخلاتهم القيمة، كما أتقدم بشكري الخاص ليوسف أحمد الذي ساعد في تنسيق ورشة العمل، وظهور هذا الكتاب، بعد مراجعة فصوله والمساهمة في تحريره. وأود أيضا أن اعبر عن تقديري لمنظمة هيومان رايتس فيرست لمشاركتها في تنظيم الورشة، وبالأخص السيد نيل هيكس المدير المسئول عن تعزيز حقوق الإنسان بالمنظمة، لروح الشراكة الدائمة والقوية التي لمسناها خلال تعاملنا معه، وأيضا للمساهمة العميقة التي شارك بها في هذا الكتاب

داعش في العالم:
الآثار الحقوقية والسياسية لظهور كائن مجنون

ياسين الحاج صالح

داعش في العالم
الآثار الحقوقية والسياسية لظهور كائن مجنون

ياسين الحاج صالح[1]

سبتمبر 2015

من باب تنظيم التفكير، تميز هذه المقالة المعنية بتقصي أثر صعود تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف إعلامياً باسم داعش، على الأوضاع الحقوقية والسياسية في المجال العربي، والعالم، وذلك بالنسب إلى ثلاث مستويات لذلك الأثر: مستوى أول يخص أوضاع الواقعين تحت سلطة داعش مباشرة، ومستوى ثان يتصل بنمط تفاعل الحكومات المحلية مع هذا الصعود، ثم مستوى ثالث يتمثل في تغيرات سلوك القوى الدولية النافذة نتيجةلصعود الكيان الإرهابي. على أن المقالة ستبدأ بمحاولة رسم ملامح أولية لداعش؛ بما يمهد للاستدلال على الأوضاع الحقوقية والسياسية المراد تناولها.

[1] ياسين الحاج صالح مفكر وكاتب سوري.

في أصول داعش وبنيتها

تولدت داعش من التقاء منظمة القاعدة بالبعثية العراقية، السُّنِّية، المتماهية مع نظام صدام حسين، وذلك في المختبر العراقي بعد الاحتلال الأميركي للبلد عام 2003. القاعدة ذاتها، على نحو ما تخلقت في المختبر الأفغاني، هي نتاج التقاء الوهابية السعودية مع القُطبية المصرية، وهو ما يرمز إليه قائدا القاعدة، السعودي أسامة بن لادن ووريثه المصري أيمن الظواهري. من الوهابية التي نشأت في نجد في القرن الثامن عشر أخذت القاعدة شكلا أوليا من عقيدة الحاكمية الإلهية ورفضا لـ"الوسائط"، أي عمليا للفن والثقافة والتاريخ، ومنزعا قتاليا، وتمركزا حول الإسلام، والسني منه تحديدا. ومن القطبية المصرية أخذت القاعدةنزعة الخروج على الحكم الموصوم بالجاهلية، وصيغة أكثر نجازا من الحاكمية الإلهية، التي تعني اختصاص الله بالتشريع، وتكفير الدول المجتمعات التي لا تحتكم إلى "ما أنزل الله". ومنهما معا تشكل الميل المعاصر إلى العيش داخل الدين، داخل عالم مفرط التنظيم والحصرمن الأوامر والنواهي الدينية، وإرادة توسيع حيّز هذا العالم بالقوة/ "الجهاد"، ليشمل بلدان المسلمين، والعالم ككل يوما.

وكي ندرك أهمية نقطة "العيش في الدين" تفيد الإشارة إلى أن تاريخ الإسلام خلال أربع عشر قرنا هو، في وجه أساسي من وجوهه، تاريخ امتلاك المسلمين لدينهم في غيبة أية سلطات إسلامية أو بعيدا عنها وخارجها، وبالنفور منها غالبا. كانت هذه في الغالب سلطات خارجية، تنهب وتُخضِع، وقلما يتعرف عموم المسلمين على شيء يخصهم فيها. وكان امتلاك المسلمين للدينيعني أن يُحوّروه ليناسب حياتهم، وأن يعيش الدين في داخل الناس، وهذا خلافا للدين/ السلطة الذي يعيش الناس في داخله، والذي تمتلكه السلطة وتقرر صحيحه، وتحكم الناس به. الوجهة التاريخية للإسلاميين جميعا، والسلفين الجهاديين بخاصة، هي نزع الدين من الناس وإخضاعهم له كسلطة خارجية.

في العراق، تلونت القاعدة بلون عراقي، يضاف إلى لونيها النجدي والمصري، مصدره ضباط مخابرات وجيش صدام حسين من ذوي الأصول السنية الذين وجدوا أنفسهم مقصيين خارج الحكم، مجردين ليس من امتيازات غير عادلة فقط، وإنما كذلك من فرص العمل والمشاركة في الحياة العامة في العراق الجديد، وفي سياق طائفي صاعد يُحقِّر مرحلتهم وبيئاتهم. وتقاطع هذا الشرط مع خميرة القاعدة التي سهل تسربها إلى البلد حل الدولة والجيش العراقي هو ما سهل اندفاعهم في اتجاهات متشددة، كان السير على دربها قد بدأ من تسعينات القرن العشرين على يد صدام حسين شخصيا.كان البعثية العراقية وقتها توغل في

الانحطاط، متجردة من أي مضمون اجتماعي تحرري، ومكتسبة، بالمقابل، نزعات عرقية أو عنصرية عربية، ونكوصا بدوياً على الصعيد الاجتماعي والقيمي.

وأسهم في تغذية القسوة الوحشية التي لم تكن غريبة على أجهزة نظام صدام واقعة وفود مجاهد أردني سفاح بكل معنى الكلمة، أبو مصعب الزرقاي الذي أعلن دولة العراق الإسلامية عام 2006. بعد سيرة جانحة وتجربة سجن، تدرب الرجل على "الجهاد" في أفغانستان، ومنها جاء إلى العراق بعد الاحتلال الأميركي، وكان يذبح بيديه رهائن غربيين وغيرهم، ويهاجم مساجد شيعية ويقتل كل مرة العشرات من الشيعة، على نحو أثار حفيظة أسامة بن لادن نفسه.

وقادة داعش اليوم هم من جيل كان شابا في سنوات صدام، أُلِف قسوة عالمه، ثم خبر قسوة ممزوجة بالكراهية على يد المحتلين الأميركيين والحكام الشيعة الجدد. إنهم سليلو عالم لم يعرف سياسة ولا ثقافة ولا بهجة عيش، ولدوا في سبعينات القرن العشرين حين كان العراق يغرق تدريجيا في الظلام السياسي، وفي ريوع النفط وفي الحروب. وخرج غير العراقيين من جماعة داعش من بيئات لا تختلف كثيرا، أعمارهم تتدنى عن الخمسين، ويبدو أن أكثر القادة أربعينيون وثلاثينيون. وفي سيرة كثيرين منهم تجارب سجن.
ويجمع بين الجذرين القاعدي والصدامي المخيلة الامبراطورية الإسلامية التي جرى تعريبها في القرن الماضي، وكانت تعممها المدارس ووسائل الإعلام، ولم يطلها نقد جدي في أي وقت. أفكار الفتح والقوة والمجد الحربي والاستيلاء على البلدان والأراضي اعتبرت غالبا مصدر فخر قومي عربي(بعثي بخاصة) وديني إسلامي، قدر الأمة بصورة ما، وليس شيئا من عوارض التاريخ المحرجة. داعش والقاعدة ذاتها هي قوة توسع وسيطرة حربية وفرض سيادة دينية في مواقع سيطرتها.

وعلى نحو ما تظهر في سورية على الأقل، حيث هي أكثر وحشية، ربما لكونها خارج بيئتها وشبكات روابطها الاجتماعية، تجمع داعش بين المنظمة الإرهابية والدولة الشمولية والاستعمار الاستيطاني. يأخذ التنظيم الإرهابي من جذره القاعدي التمرد على العالم، ليس كقوى ودول، ولا حتى كقوانين تعكس تفضيلات الأقوياء النافذين ومصالحهم، ولكن أيضا كمفهوم لمجال للإنسان. العالم ليس مصلحة عامة، يمكن الاعتراض على نظامه في كل وقت باسم هذه المصلحة بالذات، ومن أجل تعبيرات أكثر عدالة وديمقراطية عنها.على العالم أن يخضع لنظرة التنظيم وقواعده كي يكون مقبولا. تستوي في هذه النظرة المنظمات الإسلامية والمنظمات الإرهابية اليسارية في جيل سابق. لكن داعش، وبحكم العنصر المخابراتي

الصدامي في تكوينه، هو أقرب إلى جهاز مخابرات كبير منه إلى منظمة إرهابية ("جبهة النصرة"، بالمقابل، منظمة إرهابية أكثر)، وهو لذلك معادي للمجتمع الذي يسيطر عليه، وليس فقط للدولة ومن يمثلونها.ومنهج التنظيم في الحكم يبدو موروثا عن منهج نظام صدام، البدء بالقتل من باب كسر عين وظهر المجتمع والحيلولة دونه ودون أي مقاومة. معلوم أن من أول ما فعل صدام وقت إزاحته أحمد حسن البكر عام 1979، كان قتل العديد من رفاقه في قيادة حزب البعث الحاكم، وهذا في سياق اجتمع فيه أيضا البطش بالشيوعيين العراقيين، وبحزب الدعوة الشيعي، ثم بعد حين، وبموازاة الحرب مع إيران، حرب "الأنفال" ضد الكرد، ومجزرة حلبجة الكمياوية 1988.

ومن هذا الباب، ولكن أيضا على أرضية عقيدة الحاكمية الإلهية التي صاغها أبو الأعلى المودودي في أربعينات القرن العشرين، متأثرا بنموذج الدولة الشمولية الشيوعي والنازي، يعرض داعش سمات حكم شمولي، لا فضاءات عامة فيه، ولا أجسام وسيطة، ولا فصلا بين الحياة الخاصة والحياة العامة. ومثل كل الدول الشمولية يجري تسخير التعليم للتلقين العقدي، وتجري عسكرة التعليم وإعداد الصغار ليكون جنودا للدولة وأداة لإخضاع السكان في الداخل والتوسع في الخارج. ومثل النظم الشمولية لدى داعش عقيدة "علمية" معصومة، السلفية الجهادية، ويسميها أهلها "الإسلام"، ويفرض على السكان العيش في عالمها المغلق، مع الحرص على ألا يتسرب إليهم تلوث من الخارج. من هنا التحكم بالاتصالات، وقد ألغى داعش مستقبلات الإنترنت المستقلة في الرقة في يوليو/تموز 2015، وصار الاتصال بالشبكة يمر حصرا عبر مراكز إنترنت مراقبة ومُتحَكَّم بها كليا. يجري تفريغ اللغة أيضا من الخصوصية، وتفرض قوالب لغوية أجنبية عن تجارب الناس وحياتهم، على نحو كان مميزا للاتحاد السوفييتي وما شابهه من دول، ولسورية البعثية ذاتها.

وتتصل بالشمولية خاصيتان إضافيتان: أولاهما الحركة المستمرة والصراع المستمر و"الثورة" المستمرة ضد الحياة العادية، ومن ذلك الإعدامات المشهدية والاستعراضات القتالية التي من أهدافها إبقاء المحكومين مرتاعين، مكسوري العزائم. هذا المهرجان الدائم، استعراض السلطة الدائم لنفسها أمام أنظار المحكومين، شرط وجود وشرط فاعلية عند الدول الشمولية. وثانيتهما الحرب والتوسع الخارجي، والرفض المبدئي للسلم. يمكن إجمال هذين الشرطين، وقد أشارت إليهما معا حنه آرندت في كتابها عن "أصول التوتاليتارية"، بالتوسع:التوسع الداخلي والتوسع الخارجي. الشمولية، في رأيي، إمبريالية داخلية تتسع نحو الداخل، على حساب المجتمع وأجساد الناس، وتتوسع في الخارج حيثما أمكنها. وأسطورة الخلافة الإسلامية التي تُعِزّ

المسلمين وتشفي غليلهم وتذل خصومهم هي العقيدة المشرعة لهذا الكيان مثلما كانت الشيوعية هي العقيدة المشرعة للاتحاد السوفييتي.

وفي المقام الثالث، داعش استعمار استيطاني قائم على التوسع والإحلال، مثل إسرائيل وخلافا للفرنسيين في الجزائر الذين لم يطردوا الجزائريين من أرضهم. الدواعش ليسوا أهالي إقليم أو أو سكان دولة، بل هم كيان معولم، بالغ الحداثة والتصنيع، طوعي التكوين وليس عضويا ووراثياً، كادر داعش العسكري والديني بخاصة وافد من عشرات البلدان. وفي الوقت نفسه يقوم التنظيم على التخلص من غير الصالحين من السكان، إن بالتهجير أو القتل. والأمر يتعلق في سوريا بظاهرة تبدلات سكانية كبيرة، هي بمثابة تطهير عرقي مع الاستيلاء على أملاك المهجرين والمقتولين وإسكان المستوطنين المجلوبين مكانهم. جرى الاستيلاء على بيت أسرتنا في الرقة في عام 2014، وأسكن فيه "مجاهد" من أوزبكستان، ومثل ذلك كان مصير بيت أخي، وبيوت أصدقاء معارف كثيرين.

أحوال السكان في دولة داعش

تلقي المعطيات والتقديرات المذكورة أعلاه فكرة أوليةعن أحوال السكان في ظل حكم داعش. وفيما يلي معطيات إضافية.

بداية، هناك فصل صارم بين الجنسين، مع حظر خروج المرأة من بيتها وحيدة، فإن كان معها مرافق وجب أن يكون من "محارمها". النساء يرتدين، حصرا وقسرا، لباسا أسود مع نقاب أسود مسدل على وجوههن، ويجب أن يكون مضاعفا فلا يشف عن وجوههن. وهو ما يطبق أيضا على غير المسلمين من "أهل الكتاب"، أسرة أرمنية أو أسرتان، مسيحيون دينا، باقون في المدينة. الرجال ملزمون بإرخاء لحاهم، ومحلات الحلاقة الرجالية ممنوعة. ليس للرجال شكل قياسي، لكن الطبيب الستيني الذي كان يرتدي ربطة عنق وجد نفسه ممسوكا من ربطة عنقه على يد داعشي تونسي في عشرينات عمره، كان يزعق في وجهه: لماذا تضع رسنا في رقبتك، شيخ؟

التعليم ألغيت منه العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، ويقتصر على مواد دينية متنوعة واللغة العربية والحساب، وبالطبع التدريب الديني العسكري. عمليات القتل يتواتر أن تجري في ساحات عامة بحيث يراها أكبر عدد من الناس. وأشكال التعذيب مبتكرة، وتستعاد أشكال قديمة من القتل مثل قطع الرؤوس

والصلب والرمي من مواقع مرتفعة، وأشكال جديدة أيضا من القتل والدفن: رمي نحو 3000 شخص في تجويف أرضي سحيق شمال الرقة، اسمه الهوتة، وبعض من رميوا فيها كانوا أحياء.
لا يعاني الناس عموما من شح في الطعام، لكنهم لا يتمتعون بأية حقوق سياسية أو اجتماعية، ولا حتى حقا مضمونا في الحياة. عالم داعش خارج الحق، وقتل الناس أسهل من شربة الماء عند الدواعش.

على أن الملمح الأبرز لداعش يتصل بالحياة الدينية. للوهلة الأولى يبدو أن داعش انتصار الإسلام وسلطانه. في واقع الأمر تحول الإسلام إلى أداة حكم، أو أداة الحكم الرئيسية، مع كونه في الوقت نفسه الأساس اللغوي الإيديولوجي لعالم داعش. الإسلام كإيمان شخصي حي وكعلاقة اجتماعية مستقلة بين الناس يزول كليا لمصلحة الدين كسلطة وقوة خارجية. وبينما قد يبدو أنه جرى تأميم الدين، فإن ما يجري فعليا هو العكس تماما: نزع ملكية الدين من "الأمة"، عموم المسلمين، وامتلاكه الخاص من قبل السلطة الداعشية. وبعد أن كان الدين يعيش داخل المسلمين المؤمنين، يفرض على الجميع اليوم أن يعيشون قسرا داخل الدين كسلطة خارجية إكراهية، أي داخل العالم اللغوي الرمزي السياسي الذي يفرضه داعش. وهذا عالم ثابت لا يتغير ولا يتأثر بمر الزمان، فقاعة يختنق الناس في داخلها، سجن. وحماية هذا السجن هي حماية سلطة داعش.

ومثلما لا حقوق فيهذا العالم، لا سياسة أيضا، ولا ثقافة ولا اجتماع، ولا إيمان. وهو لذلك مناسب للمأفونين من مافيات الدين والسلطة ومجانينهما، من طغاة مؤلهين لأنفسهم (نفي الوسائط يفتح الباب لتأله الناس لا لأنسنتهم). هنا الدرجة صفر من الإنسانية، على نحو يتجاوز أمثلة الأنظمة الشمولية التي عرفها القرن العشرين، ليس لكونه يجمع إلى الشمولية التنظيم المخابراتي والإرهابي والاستعمار الاستيطاني الإحلالي فقط، وإنما كذلك لأننا حيال شمولية دينية، لم يكن لها مضمون تحرري في أي وقت، وأفقر ثقافيا بما لا يقاس من الشموليات العلمانية، وأدنى قدرة علمية وتكنولوجية بما لا يقاس، وهو ما قد يحد من عدد ضحاياها في المحصلة، دون أن ينال في شيء من طاقتها الإبادية الكامنة. ثم إنهذا الضربمن الشمولية، حتى على المستوى الديني ذاته، يستصلح صيغة من الإسلام السني، هي الأشد فقرا وعدوانية وسلطوية، وبدائية.

والواقع أننا بمجرد استعراض هذه الأوجه من الحياة في ظل كيان داعش نجازف بأن نعتبرها موضوعا للمعرفة مثل غيره، معقولا، فيفوتنا الإحساس بمدى جنون هذا الكائن ولا معقوليته، ويفوتنا أكثر

الإحساس بهول ما نحن فيه، أعني السوريين أساسا، لكن كذلك عموم المسلمين الذين لا يستطيعون إنكار ضرب من الأبوة لهذا الغول الفتاك الذي يريد أن يكون أباهم كلهم.

داعش نتاج جنوننا، أو لنقل إنه وليد قلة العقل والعدل في مجتمعاتنا الحديثة والمعاصرة. إنه استحضار الماضي الذي لا يصلح في حاضر غير صالح. أرواح الماضي حين تظهر في الحاضر تظهر على شكل أشباح أو أرواح شريرة، شياطين. داعش من هذه الكائنات التي حولت ما يفترض أنه خير المسلمين العام، دينهم، إلى شر عام، قوة اغتصاب وقتل وإكراه وكراهية وكذب وسرقة.

من وجه آخر داعش نتاج العالم الحديث والمعاصر، مراكز القوة فيه في الغرب والشمال بخاصة، في تجنيننا عبر رعايتها أوضاعا وممارسات غير عادلة ولا عقلانية، وهي الصانعة لمعايير العقل والعدل في عالم اليوم.
ليس هذا من باب توزيع المسؤوليات بالقسط، فالصحيح من وجهة النظر العملية أن ننطلق من أن هذا الجنون الديني نتاجنا الخاص، نتاج قصورنا وخورنا، وأن يجري الشروع الآن في مواجهة أوجه قصور عقلنا وعدلنا دون انتظار تغير العالم أو تغير في العالم. تغيير حالنا، ونحن جزء كبير من العالم، هو مساهمتنا في تغير العالم. هذا من باب تحمل المسؤولية، وإظهار النضج والجدية في مواجهة شرنا وشياطيننا. لكن لعلنا لا نخطئ، من وجهة نظر التحليل، بالقول إن كيان داعش المعلوم هو نتاج معولم، نتاج الغرب والشرق، والحاضر والماضي، وإن العالم الذي ظهرت داعش في ظله وشكلت نموذجا جاذبا في مناطق متعددة في آسيا وافريقيا، واجتذبت أوربيين وأميركيين وروساً، هذا العالم ليس هو الحل لظواهر مجنونة مثل داعش. هو نفسه مجنون بصورة ما، وإن كان جنونه مغايرا. داعش جنوننا نحن، لغته من لغتنا و"عقله" من عقلنا، وضميره من ضميرنا.

معلوم على كل حال الدور الأميركي في بناء الجذع الأفغاني لحركة الجهاد المعاصرة. ثم في تهيئة مختبرها العراقي.وقبل كل ذلك، هناك جهاز التخمير السعودي والخليجي الدائم: المال الريعي الكثير الذي يصرف بسفه متعدد الوجوه، منها سفه موائد القمار، وسفه شراء سلاح لا يلزم يشغل معامل الأميركيين والأوربيين، وسفه اقتناء الأشياء وحيازة الملكيات الكبيرة، وليس من صنف مغاير السفه الديني، تمويل حركات دينية مجنونة مثل القاعدة، التي هي جذع داعش.

داعش والدولة الأسدية

زود صعود داعش في سوريا الدولة الأسدية بقضية تتجاوب مع غرائزها الأساسية، وأولها غريزة حفظ السلطة، ومحاولة نيل شرعية دولية لها، أعني شرعية رضا الأقوياء، تمييزا عن الشرعية المستمدة من رضا السوريين أو المبنية عليه. وعلى الفور تقريبا انعكس ظهور داعش وصعودها بضرب من إعادة اعتبار دولية جزئية لدولة الأسديين، وتحديدا من قوى بدت لبعض الوقت أميل إلى نزع الشرعية عن تلك الدولة. كان انقضى أكثر بقليل من أربع شهور على استقلال "داعش" عن القاعدة وقت وقعت المجزرة الكيماوية في غوطة دمشق في 21 أغسطس 2013، وسقط خلال ساعة واحدة نحو 1500 من السوريين، ثلثهم أطفال. وبعد تهديدات مترددة بمعاقبة النظام عسكريا، تمسك الأميركيون بمخرج روسي يقضي بتسليم النظام سلاحه الكمياوي. كان هذه الصفقة المشينة ترخيصا بقتل السوريين بأسلحة أخرى، سهّل من أمرها وجود كائن مستحيلمثل داعش. بهذا المعنى أنقذ داعش الدولة الأسدية، وعلى ثلاث مستويات لا على مستوى واحد. من جهة أضفت طابعا نسبيا على جرائمها ما دام هناك مجرم آخر، جرائمه "سِكسية" أكثر فوق ذلك، وتحرص داعش نفسها على سِكسيَّتِها بصورة تحيل إلى دوافع استعراضية واستعرائية قوية في تكوين الدواعش، لعلها تضمر شعورا متأصلا بالضعف وقلة الشأن (الأسديون بالمقابل متكتمون في جرائمهم، ويثابرون على إنكارها حتى حين لا يشك أحد في العالم بأنهم مرتكبيها)؛ ومن جهة ثانية، تراجعت الضغوط الدولية على دولة الأسديين، وقد كانت مترددة في الأصل بفعل الدور الأمني المهم الذي تقوم به الدولة، لإسرائيل بخاصة؛ ومن جهة ثالثة وأهم وجد جمهور الثائرين أنفسهم في وضع يزاد سوءا: لا يستطيعون خوض مواجهة على جبهتين (لا يقدرون)، ولا يستطيعون خوض مواجهة على جبهة واحدة (لا يمكنهم، وإلا خسروا قضيتهم ذاتها). وحتى لو تركوا داعش بحال سبيله، فإن داعش، وهو قوة توسع داخلي وخارجي كما سبق القول، لا يتركهم بحالهم. هذا الوضع المستحيل قاد إلى تحلل ما كان بقي من الجيش الحر المهمل، وإلى تآكل المعارضة السياسية السورية نفسها. كانت هذه تعرف نفسها بمعارضة الدولة الأسدية، مع ظهور داعش لم يعد هذا كافيا على الأقل.

وعبر كل ذلك وفر داعش للنظام قضية، لدى القوى الغربية، والأميركيين بخاصة، استعداد طيب لتبنيها: مكافحة الإرهاب. في خطابه في يوليو 2015 ذكر بشار الأسد الإرهاب مرارا وتكرارا، ولم يذكر داعش قط ولا القاعدة. كان ظاهرا أن الرجل الصغير يريد قولايخاطب كبار عالم اليوم: إن الإرهاب هو كل من يعترض على نظامه القاتل، وإنه شريك في محاربته!

ومعلوم أن الأوضاع الحقوقية والسياسية التي تقترن مع الحرب ضد الإرهاب هي أوضاع الاستثناء، مع كفالة دولية لاستباحة السكان. قد يقال إن لا حقوق للناس ولا سياسة في سوريةأصلا. نعم، ولكن لا ريب في أن اندراج الدولة الأسدية في ما يسمى الحرب على الإرهاب هو القوة الخفية وراءعدم رؤية التفظيع بالسوريين وقتل العشرات منهم كل يوم بالبراميل المتفجرة وتحت التعذيب والحصار والجوع.

وصحيح أنه لم يكن ينقص الدولة الأسدية ذرائع للتوحش في مواجهة محكوميها، إلا أن داعش وفرت أسبابا شرعية لغير طرف محلي للتشدد في التعامل مع السكان. الوحدات العسكرية لتنظيم الاتحاد الديمقراطي الكردي، وهو بمثابة فرع سوري لتنظيم (بي كي كي) الكردي في تركيا، يتوسل مواجهة داعش للتحكم بحركة السكان العرب وعموم غير الكرد، والكرد ذاتهم، في المناطق التي يسيطر عليها، وبخاصة في منطقة تل أبيض التي انتزعت في يونيو 2015 من يد داعش الذي كان هجّر سكانا كردا واستولى على ملكياتهم وقتل منهم كثيرين. الذريعة الجاهزة لاعتقال أفراد، ولمنع عودة أسر إلى بيوتها، وسكان إلى قراهم، ولنهب ممتلكات سكان، هي العلاقة مع داعش، وهذا في غياب أي جهة يمكن الشكوى إليها أو السماح بدخول وسائل إعلام مستقل أو جهات حقوقية محلية أو دولية. وهذا مع وجود عدد كبير من المقاتلين الكرد من تركيا وغيرها، ومع مركز قيادةسياسي عسكري يوجه الأمور من جبال قنديل (بين تركيا والعراق)، والرؤوس الكبيرة فيه من كرد تركيا، ومع تنسيق عسكريمع قوات التحالف الدولي، الأميركيين على نحو خاص. للأمر تبعات وعواقب لا يستبعد أن تكون خطيرة في الشهور والسنوات المقبلة، وهذا في منطقة لم يسبق أن عرفت في تاريخ سوريا المعاصر صراعا بين سكانها مختلفي المنابت الأهلية.

ومثل ذلك يقوم به "جيش الإسلام"، وهو تكوين سلفي جهادي، لكن له تبعية سعودية، عاصمته هي دوما في الغوطة الشرقية، وله قوات في القلمون وشمال سورية. هذا التشكيل أيضا يتحكم بالمجتمع المحلي في الغوطة الشرقية بذريعة مواجهة داعش. ليست الذريعة مخترعة تماما، فقد كان لداعش بالفعل جيوب في المنطقة، لكنها صارت الحجة التي تتيح لزهران علوش ومساندیه السيطرة على المنطقة وضرب أية مجموعات عسكرية أو مدنية مستقلة عنهم، على نحو ما جرى فعلا في مواجهة "جيش الأمة" في مطلع هذا العام (وجيش الأمة تشكيل عسكري محلي، تكون من مجموعات لهاالفضل في تحرير دوما من الدولة الأسدية في خريف 2012)، ثم إعدام ترهيبي في ساحة عامة في دوما لأحد الأبطال الشعبيين ضد النظام، أبو علي خِبِيّة، مع أربعة آخرين، وهذا في انفصال عن استراتيجية واضحة لتوحيد القوى ومواجهة النظام. في

أغسطس2015 خرجت مظاهرات شارك فيها ألوف في بلدة سقبا القريبة من دوما منددة بتسلط ميليشيا "جيش الإسلام".

وفي غير النطاق المحلي وجدت قوى إقليمية، منها بخاصة مصر، مناسبا أن تدعم نظام بشارالأسد، سياسيا وبالعتاد العسكري، بذريعة داعش والإسلاميين. لدى نظام السيسي الذي تولد من انقلاب على حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، أسبابه الخاصة لدعم نظام قاتل، أهمها أنه بذلك يطبّع نفسه بذلك. وفي الوقت نفسه يجري تخويف المصريين من مصير سوري أو عراقي من أجل أن يستسلموا لحكم عسكري يطور ملامح فاشية. ولا ريب في أن داعش، ذلك المزيج من منظمة إرهابية واستعمار استيطاني إحلالي ودولة فاشية كما سبق القول، يوفر ذريعة قوية لتضامن الطغاة.

داعش في العالم

على المستوى الدولي أثر صعود داعش سلبيًا حيال الثورة السورية وتطلعات السوريين التحررية. الواقع أن هذا الميل كان سابقا لصعود داعش، ولظهوره ذاته، لكنه تلقى التعزيز القوي منهما. الوكالات الدولية المعنية بوضع اللاجئين السوريين شكت على الدوام من شح الموارد، وتدهورت أوضاع اللاجئين في لبنان والأردن على نحو يستفيد من ضعف التعاطف الدولي مع السوريين وقلة الاهتمام الدولي بما يصيبهم بفضل الوظيفة الأمنية الإقليمية للدولة الأسدية، ولظهور كيان داعش الإجرامي. وعملت أوربا على رفع أسوارها القانونية والسياسية والأمنية في وجه موجة اللاجئين السوريين المتصاعدة. أما موجة الاهتمام بوضع اللاجئين والتضامن معهم في بلدان أوربية (خلال صيف 2015) فهي عارضة في تقديري، وسيبقى الميل العام سائرا نحو التقييد ورفع الأسوار.

كان أكثرية السوريين اللاجئين، وعموم السكان في سوريا، لا يملكون وثائق سفر، ومعلوم أن جواز السفر لم يكن حقا روتينيا للسوريين، وكانت الدولة الأسدية تستخدمه استخداما عقابيا. سياسة الأمم المتحدة والقوة الدولية كانت استمرارا لسياسة الأسديين في هذا الشأن من حيث أنها لم تحاول توفير حماية خاصة لمن تقطعت بهم السبل، أو تسهل تحركهم بين الدول. ولي شخصيا غير تجربة لا تسر بهذا الخصوص، لكوني لا أملك جواز سفر. لكني رغم ذلك من قلة محظوظة تستطيع السفر بوثائق خاصة أحيانا، والعودة إلى مستقر مؤقت.

وحيث جرى الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين، وعددهم وقت كتابة هذه السطور فوق أربعة ملايين لاجئ، فقد نزعت عنها بعدها السياسي تماما واختزلت إلى بعد إنساني محض. هذه هي السمة العامة لموجة التعاطف الأوربي، النمساوي الألماني بخاصة، التي أعقبت اكتشاف مقتل 71 لاجئا، معظمهم من السوريين، في شاحنة مغلقة على طريق دولي في النمسا في أغسطس 2015، ثم الصورة المؤثرة جدا للطفل السوري إيلان كردي (3 سنوات)، وقد جرفت أمواج المتوسط جسده الصغير الميت نحو الشواطئ التركية، التي كانقد غادرها مع أسرته باتجاه اليونان في طريق الذهاب إلى أوربا. هذا التعاطف الواسع ينظر إلى اللاجئين كضحايا بحاجة إلى المساعدة، ويقدم لهم مساعدات فعلا، لكنه لا يكاد يقول شيئا عن الجذر السياسي لأوضاعهم. فكأنهم هجروا بلدهم بسبب زلزال أو شرط طبيعي من نوع ما. الواقع أن التيار السائد في الغرب عموما ينظر إلى صعود داعش بهذا المنظار، أعني كشيء متصل بطبائع المسلمين وتكوينهم أو بمشكلات داخلية في مجتمعاتهم، وليس كشيء يشرح بلغة الإنسانيات والتاريخ الدنيوي.

والأثر السياسي الأوضح لصعود داعش تمثل في تراجع التعامل مع الأطر الرسمية للمعارضة السورية وعمل القوى الغربية على استغلال انقسامات المعارضة لإضعاف الجميع، وهو ما توافق مع اعتبار بشار الأسد، بالمقابل، شريكا محتملا في الترتيبات السياسية لمستقبل البلد.
وقبل ذلك كان الأميركيون قد فرغوا مجموعة "أصدقاء الشعب السوري" التي تشكلت في الأصل لتوفير إطار لدعم السوريين خارج مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقد عطل الفيتو الروسي والصيني المتكرر أي فاعلية لها في معالجة المشكلة.

ومثلما أعاد صعود داعش المركزية السياسي والقانونية لمدركات مثل الأمن والاستقرار، أمن مصالح القوى المحلية والدولية النافذة واستقرارها، بما يقارب تعويم طغمة قاتلة. ينبغي أن يبدو المشهد غريبا: القوى التي ينظر إليها عموما بأنها مسيطرة في العالم ولا منافس لها تتصرف بصورة متلكئة وغريبة بحيث ينمو كائن خطر تحت أنظارها، ثم تشغل نفسها كثيرا بمواجهة هذا الكائن، وتوحي للجميع بوجوب الارتجاف أمامه هلعا. فإما أنها محدودة الكفاءة، فوق محدوديتها الأخلاقية، وإما أنها كانت بحاجة إلى ظهور هذا الكائن المرعب كي تتحكم بالسكان في منطقتنا، وفي بلدانها ذاتها. يمكن التفكير في تفسير مختلف عن هذا وذاك: إن تكوين النخب والمؤسسات التي تنتج السياسة والسياسيين في العالم لم يعد يسمح بما يتجاوز نهج إدارة الأزمات، ليس في سورية وحيال الصراع السوري وحده، بل في العالم ككل. وهذا ليس منهجا يهمش

تكوينيا الأبعاد الأخلاقية للصراعات السياسية والاجتماعية، وإنما هو يهمش أبعادها السياسية بالذات. الواقع أنه يُحِلُّ "الخبير" محل السياسي، ويرد السياسية إلى تكنولوجية تحكم بالسكان والجماعات البشرية.
ويبدو لي أن هذا منعطف كبير في سياسة العالم ككل. وهو خطير على الديمقراطية في الديمقراطيات الأعرق بقدر لا يقل عن خطره على فرص التحول الديمقراطي في بلدان أخرى. قد يمكن تلخيص الأمر مؤقتا على الوجه التالي: الغرب متقدم وديمقراطي لا يزال، لكنه لم يعد قوة تقدم عالمية. هناك دول ديمقراطية في العالم، لكن ليس هناك نظام دولي ديمقراطي، ولا دينامية ديمقراطية عالمية. هذا الركود قد لا يحتاج إلا إلى أزمة كبيرة آخرى مثل الأزمة السورية كي ينقلب إلى نكوص عالمي عن الديمقراطية، أو إلى ديمقراطية تسلطية، يتخلى فيها السكان المتعبون عن حقوقهم لنخبة سياسية أمنية قديرة، مرتبطة بالمشاريع الكبرى والصناعات العسكرية والأمنية.

وغير الآثار السياسية والأمنية والحقوقية لصعود داعش وشبيهاتها، يبدو لي أن هناك آثارا ثقافية وفكرية لا تقل خطورة، وتتمثل في موجة أخرى من الثقافوية والعنصرية، أو في تمديد عمر الموجة السابقة التي كانت تلقت دفعا قويا من هجمات 11 سبتمبر الإرهابية، بعد أن كانت انطلقت أصلا من نهاية الحرب الباردة. تتضافر للدفع في هذا الاتجاه مخاطر جديدة من نوع داعش وموجة جديدة من السلفية الجهادية الإسلامية، ثم حاجات النخب المسيطرة في الغرب، وهي تعرض تكوينا مؤسسيا يتصل بعالم الخبراء ومراكز الأبحاث ومنهج إدارة الأزمات، وتكوينا اجتماعيا يتصل بالبرجوازية العليا وأنماط عيشها واستهلاكها أكثر مما يتصل بعالم "الشعب" والطبقات والصراعات الاجتماعية والدولية، ثم حالة توقف التقدم العالمي وفقدان الوجهة و"انتهاء التاريخ"، وهي ربما تزكي انكفاء على النفس، وضربا من الداروينية الاجتماعية المعممة دوليًا. كانت الموجة الثقافوية السابقة قد حدت من الإحساس بالغير، من القدرة على التضامن معهم، وفي المحصلة من تباعد الإنسان عن الإنسان وقت كان يبدو أن العالم يتحول إلى "قرية صغيرة" (مارشال ماكلوهان) يبدو وضع عالم اليوم مفارقا: يختلط الناس ببعضهم أكثر من أي وقت سبق، لكنهم التفاعل بينهم محدود، ولا تكاد تتشكل قوى وتيارات فكرية ومؤسسات عالمية تستثمر في التقارب الإنساني، وتحوله إلى قوة سياسية عالمية.

في المجمل يبدو أن صيغ التفاعل مع ظهور صعود داعش، محليا ودوليا، هي من الصنف الداعشي، أعني من صنف الاستجابات التي تعزز داعش، ولا تشكل قطيعة مع البيئة والشروط السياسية والأخلاقية التي أفضت إلى ظهورها. ليس الغرض لوم العالم أو اتهامه، ولكن التشكك في أن ضروب الاستجابة الملاحظة

لظهور داعش، ليس فقط لا تؤثر على هذا الكائن، بل هي من الصنف الذي يشجع ظهور كائنات مثله. داعش من هذا العالم، لا من عالم آخر. وهذا الجنون هو من هذا العقل وهذا العدل، ليس من خارجهما. وليس صحيحا على كل حال أن استجابات الدولة الأسدية أو القوى الإقليمية والدولية لظهور داعش تستحدث شيئا جديدا. كلها اتجاهات أقدم، سابقة لداعش ومحتاجة إليها، أكثر مما هي استجابات آسفة لظهورها ومضطرة لمسالك استثائية في مواجهتها.

في مواجهة داعش والداعشية

إذا كانت التقديرات السابقة قريبة من الصواب، فإنه يترتب عليها وجوب بذل اهتمام أكبر بثلاث مجالات عمل لمنظمات حقوق الإنسان، ولمجمل المعنيين بقضايا العدالة والأخلاقيات في العالم العربي.

أولها، ضرورة توفير تحليلات أفضل للشرط السياسي الثقافي الدولي، وإعاة بناء فلسفة حقوق الإنسان حول الوضع العالمي ووضع النزعة الإنسانية في عالم اليوم.هذا العالم ليس صديقا لمبادئ حقوق الإنسان ولتساوي البشر في الكرامة الإنسانية. وهو ما يوجب تفكيرا متجددا في مبادئ حقوق الإنسان ذاتها. على سبيل المثال أثار النقاش السوري خلال العامين الأخيرين قضايا تستحق نقاشا مستفيضا: الحق في صورة كريمة (تجمع "أبو نضارة" السينمائي)، الحق في قبر شخصي، الحق في الدين مما سأتكلم عليه أكثر أدناه، والحق في اللجوء وفي فتح الحدود أمام اللاجئين، ونيل حقوق اللاجئين المقررة دوليا. وضع اللاجئين السوريين في البلدان العربية بخاصة فضيحة أخلاقية وسياسية. وهو أمر غير متصل بحال بصعود داعش. كان الوضع غير كريم قبل داعش، وصار مشينا بعده.

ثانيها، الربط بين السياسة وحقوق الإنسان، ومقاومة الفصل بين المجالين، ليس فقط لأن معظم انتهاكات حقوق الإنسان سياسية، ولكن لأن أنسنة السياسة تقتضي سياسة الإنسانية، أي تسييس أوضاع الإنسان، واعتبارها في كل مكان نتاج السياسة في كل مكان ومسؤولية سياسية عامة، والنظر إلى معاناة البشر في كل مكان بعين السياسة. وإذا كان لا يجوز ممارسة السياسة في حقوق الإنسان، بحيث يعتبر بعض الناس أكثر إنسانية من بعض، وبعض الانتهاكات أولى بالاهتمام من بعضها، انتهاكات داعش أخطر من انتهاكات بشار الأسد مثلا، أو العكس، فإن أنسنة السياسة توجب الكف عن ممارسة السياسة في السياسة أيضا، أي ترتيب أولويات السياسية حول اعتبارات النجوع والفاعلية، أو الأمن والاستقرار، وعلى نحو يلحق الضرر بمبدأ العدالة والكرامة الإنسانية.

ثالثها، وفي المجال العربي والإسلامي الحاجة قوية إلى شغل فكري وسياسي وحقوقي على الانتهاكات الدينية لحقوق الإنسان، بما فيها حق الإنسان والمجتمع في الدين، وهو حق لا تكف عن انتهاكه المنظمات السياسية الدينية التي تتمثل فلسفتها بالكامل في امتلاك الدين وإشهاره في وجه السكان كسلطة مطلقة مقدسة، وإجبارهم على العيش في حظيرته مثلما يجبر الرعاة مواشيهم على دخول الحظائر في الليل. هل الحياة الدينية للمسلمين في ظل داعش أفضل من الحياة الدينية في تركيا العلمانية مثلا؟ ولا بأي حال من الأحوال في رأيي. لكن ليس هذا هو الميدان الوحيد للدفاع عن حقوق الناس. يلزم الكشف عما جعل الداعشية ممكنة في الفكر الإسلامي والنظام الحقوقي الإسلامي والشريعة، وفي المخيلة الإسلامية الخاصة بالثواب والعقاب أيضا. الإسلام ليس داعش، لكن داعش من الإسلام. حين يكون من العقاب تعذيب أبدي في جهنم، كيف يمكن لاستنكار سجون تعذيب في سوريا أو مصر أو غيرها أن يكون متسقا أخلاقيا؟ وكيف لا تكون داعش ممكنا قويا من ممكناتنا؟ هناك أيضا مشكلات "الحدود" والتمييز بين النساء والرجال في الزواج والميراث والحضانة والشهادة. ويبدو لي أن الأرضية السياسية-الحقوقية الأصلح لمعالجة هذه المشكلات هي الدفاع عن حق الناس، عموم الناس، في الدين، أعني في امتلاك الناس (لا الدولة) للدين، بوصفه الركن الأساسي في الحرية الدينية، وهو ما يتوافق مع السير التاريخي الفعلي للأمور في مجتمعاتنا خلال 1400 عام، ومع مبدأ التاريخية ذاته دون صعوبة كبيرة. تنهض المشكلات في وجه مبدأ التاريخية من الخطط السياسية لامتلاك الدين، سواء باسم العلمانية أم باسم الإسلامية. والنقد الواجب للانتهاكات الدينية لحقوق الإنسان ينبغي أن يقترن دوما بالدفاع عن حق الناس في الدين وعن كرامة الناس. ليس للنقد باسم الكرامة الإنسانية أن يستهدف على نحو تمييزي كرامة الإسلام أو أي دين، لكن ليس له أن يجامل تصور الإسلاميين النخبويلكرامة الدين، وهو تصور موجه ضد النقد باسم الإنسانية من جهة، ويفصل كرامة الإسلام عن كرامة المسلمين وكرامة عموم الناس ويضع تلك فوق هذه من جهة ثانية.

وغير الحق في الدين، يتأسس مبدأ الكرامة الإنسانية على مركزية الإنسان ونقد الدين التوحيدي وتبعية الإنسان الأساسية فيه. تأليه الإنسان وسيادته غير المقيدة تكاد تودي بالكوكب، لكن تبعية الإنسان من النموذج الإسلامي السياسي والعسكري تقود إلى تدمير الإنسان وإلى أشكال منحطة من الحياة البشرية، تقترن بتأله بعض البشر باسم الدين على سوادهم. الجمع بين حق العموم في الدين والحق في نقد الدين هو ما يمكن أن ينفتح على أوضاع أكثر تحررية وعدالة.

ختاما، شغلت أنشطة حقوق الإنسان مساحة مهمة من الانشغال بالشأن الأخلاقي في مجتمعاتنا على أرضية غير دينية. من المهم ونحن في المنعطف الحالي، حيث تلتقي مشكلات تتصل بمفهوم حقوق الإنسان ومرجعياته الغربية من جهة، ومشكلات تتصل بصعود كائنات متوحشة ومجنونة مثل داعش من جهة ثانية، ثم مشكلات تتصل بالفقر الأخلاقي للعلمانية العربية من جهة ثالثة، أعني ضعف شواغلها المتصلة بالعدالة والحرية والمساواة بين الناس والاحترام المتبادل، وضعف المكون الأخلاقي في ثقافتنا، من المهم في ظل هذه الشروط أن يجري العمل على تحرير التأمل الأخلاقي والحقوقي من أسر المرجعيات الإسلامية والغربية، وأن نعطي انتباها أكثر لتجاربنا، وهي إن لم تكن أقسى التجارب الإنسانية في عالم اليوم فإنها من أقساها. وليس لنا أن نخذع أنفسنا في الإنسانية الجاهزة والصلاحية الجاهزة للمرجعيات الفكرية والتاريخية لمفهوم حقوق الإنسان الذي تكونت حوله المنظمات العربية مثل غيرها. نحسن إلى أنفسنا، ونحسن إلى غيرنا بالقدر نفسه على الأقل، إن قلنا إن مفاهيم الحقوق والأخلاقيات تاريخية، وهي بنت التجارب والمحن التاريخية، وإن لدينا من التجارب والمحن ما يضعنا في موقع من يبادر إلى إعادة النظر في أجندة حقوق الإنسان الدولية، على مستوى المفاهيم والقيم، وعلى مستوى السياسات والقوى والتنظيم.

المسألة ليست مسألة أصالة وهوية، ليست مسألة أن تكون لنا كلمة عربية أو إسلامية في هذه الشئون، بل هي مسألة تجارب الإنسانية وتشكلاتها المختلفة. وبفضل داعش، نحن نمثل اليوم صيغة قصوى من اللاإنسانية والإنسانية معا. يقول وولتر بنيامين إنه ليس هناك وثيقة من وثائق الحضارة ليست في الوقت نفسه وثيقة من وثائق البربرية. يمكن القول أيضا إنه ليس هناك وضع من أوضاع البربرية القصوى ليس في الوقت نفسه وضع إنسانيا قصوى. الوثيقة لازمة حتما من أجل الشهادة، الشهادة على الفظاعةوالشهادة على مقاومة الفظاعة. الوثيقة هي أن نفكر وأن نكتب وأن نشهد.

تكفيرنا التاريخي عن داعش يتمثل في مساهمتنا في تغيير أجندة النقاش العالمي، وفي تغيير العالم ذاته بحيث لا يكون وجود داعش ممكنًا.

تأسيس الدولة الإسلامية في العراق
السياق التاريخي والأسباب

سيف نصراوي

تأسيس الدولة الإسلامية في العراق
السياق التاريخي والأسباب

سيف نصراوي[1]

يناير 2016

مـقــدمـــة

برهن استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية الجهادي على مدينة الموصل – ثاني أكبر مدينة في العراق من حيث عدد السكان- في يونيو 2014 على أن التطرف العنيف يجد لجذوره تربة خصبة في الهياكل الحكومية الضعيفة جنباً إلى جنب مع العوامل الاجتماعية والثقافية وعوامل الجغرافيا السياسية. يمكننا أن نقتفي أثر العديد من العوامل المفسرة لتكوين الدولة الإسلامية في العراق؛ ومن أبرزها أسلمة المجتمع العراقي في فترة حكم صدام حسين، والتفكيك الفوضوي لهيكل الدولة على يد قوات الغزو الأمريكية بعد عام 2003، وكذلك التدخلات الإقليمية التخريبية في الشئون الداخلية للبلاد. ولكننا لا نستطيع أن نفهم تماسك الدولة الإسلامية وقدرتها على الاستيلاء على أجزاء كبيرة من العراق إلا في سياق السياسات الإقصائية التي تبناها نوري المالكي؛ رئيس الوزراء الأسبق، مضافاً إليه فشل حكومته في بناء مؤسسات ديمقراطية في أمة مزقتها الحرب.

[1] سيف نصراوي باحث قانوني وسياسي.

صعود الإسلام المتطرف في العراق قبل الغزو الأمريكي عام 2003

واجه نظام صدام حسين أخطر تحدٍ محلي في تاريخه عقب هزيمته في حرب الخليج الأولى عام 1991؛ حينما ثار مواطنون من أربعة عشر محافظة من أصل ثمانية عشر محافظة عراقية ضد ديكتاتوريه. حيث شهدت الانتفاضة الشعبانية -والتي اشتعلت بالأساس على يد المتظاهرين الشيعة والأكراد المحرومين - على المشاركة الفعالة للجماعات الدينية الشيعية وعلى رأسها ما عُرف فيما بعد باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو ميليشيا شيعية تأسست عام 1982 في إيران. اغتنمت هذه الميليشيا فرصة انحلال الجيش العراقي؛ وعبرت الحدود في محاولة لاستغلال المظالم التاريخية للشيعة في الإطاحة بنظام الحكم القائم، ولكن قوبلت تلك الانتفاضة بأقصى درجات الوحشية، وفشلت في تحقيق أهدافها[2].

أمام تدمير اقتصاد العراق أثناء الحرب، والإقصاء المتزايد لمواطني الأغلبية الشيعية، وتدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية بسبب العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، وتنامي الميول الدينية ضمن المجتمعات العرقية والطائفية المختلفة؛ لجأ النظام الحاكم إلى زيادة المظاهر الإسلامية في المناطق الشيعية والسنية على حد سواء؛ أملاً في احتواء الميول الدينية المتنامية، ورغبةً في إضفاء الشرعية لقبضة النظام على السلطة والتي أصابها الوهن. في عام 1993؛ أطلق صدام حملة "العودة إلى الإيمان" والتي من خلالها ضم النظام الحاكم الخطاب الديني في الخطاب الإعلامي والمناهج التعليمية والدعاية للحزب الحاكم والبرامج التلقينية[3]. كما شجع النظام- أو علي الأقل سمح- بإنشاء المدارس الدينية، والمراكز التعليمية وبناء المساجد بل ولكن مع وجود سيطرة قوية من الحكومة.

هذا السياق أدى إلى خلق مناخ خصب لتربية النشطاء المتعصبين/المتشددين سواء من المدنيين أو العسكريين السابقين[4]؛ الذين انضموا فيما بعد إلى الجماعات المتطرفة (التي تعبر عن آرائهم).

---

[2] للمزيد من التفاصيل حول الانتفاضة الشعبانية (مارس 1991)، راجع: https://goo.gl/jbr4Dn

International Crisis Group report, Iraq 2 Backgrounder: What Lies Beneath, October 2002

[3] راجع: https://goo.gl/y66CuX

Kyle Orton, "The Islamic State Was Coming Without the Invasion of Iraq," Dec. 12, 2015, 3

[4] يذكر المحلل السياسي اللبناني حازم الأمين أن جميع العسكريين العراقيين السابقين وكذلك عناصر الأمن الذين اختارتهم الدولة الإسلامية بعد ذلك ليشكلوا قيادتها العليا تراوحت رتبهم من رتبة العقيد فيما أقل؛ كمؤشر -حسب اعتقاده- يعكس تزايد النفوذ الإسلامي داخل الجيش العراقي بعد عام 1990، بينما كبار العسكريين – من قادة اللواءات والرتب الأعلى- كانوا متشبعين بالأيديولوجية الأصيلة لحزب البعث عن القومية. راجع:

حازم الامين، مقتل رجل «داعش» الثاني: عودة إلى لحظة «التوحش» البعثية ٣٠ أغسطس/ آب ٢٠١٥:

http://www.alhayat.com/Opinion/Hazem-AlAmin/10866804/مقتل-رجل-

بدت شدة التطرف جلية في فترة ما بعد حكم صدام حسين وبعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وكنتيجة لضعف التخطيط، والقبول الأعمى لخطاب من عرفوا حينها بالمعارضة العراقية في الخارج (خاصة الفصائل الشيعية والكردية)[5]. فرضت إدارة الاحتلال الأمريكي والمعروفة باسم سلطة الائتلاف المؤقتة إجراءات متشددة أدت لتهميش شديد للأقلية السنية التي حكمت العراق منذ عام 1920. كانت سياسة اجتثاث حزب البعث واحدة من ضمن الإجراءات المتشددة التي فُرضت؛ والتي تُرجمت إلى حل بعض مؤسسات الدولة الرئيسية مثل الجيش العراقي، والمخابرات، وقوات الأمن، والحزب الحاكم، ووزارة الإعلام. كما أجريت حملة تطهير لمؤسسات الدولة الرئيسية (خاصة السلطة القضائية) من أعضاء حزب البعث الذين شغلوا المناصب العليا والمتوسطة، واعتُبر هذا الإجراء هو ركيزة أخري لتنفيذ سياسة اجتثاث حزب البعث التي أدت تدمير مؤسسات الدولة. ولما كان نظام حكم صدام حسين البعثي يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الأقلية السنية في دعم حكمه، خاصة بعد عام 1990، تبين للأغلبية السنية أن سياسة اجتثاث حزب البعث ما هي إلا محاولة لاستئصال الحضور السياسي للسنة من أي نظام حكم عراقي في المستقبل[6].

ساعد تأسيس مجلس الحكم العراقي على زيادة إقصاء السنة عن المشهد السياسي؛ فعلى الرغم من تضمن مجلس الحكم على رموز سنية، إلا أن تلك الشخصيات السنية البارزة لم تكن تتمتع بدعم شعبي حقيقي، وذلك بخلاف نظرائهم من الشيعة والأكراد، بل وكانوا محل ريبة من أعضاء طائفتهم ذاتها؛ حيث ظهر ذلك جليًا عندما رغبت بعض الفصائل السنية في مقاطعة الانتخابات البرلمانية عام 2005؛ حيث كان إقبال الناخبين ضعيفًا في مناطق الهيمنة السنية، مثل الأنبار التي شهدت مستوي مشاركة يمثل 2% فقط[7]. وظهر جليًا إحباط السنة من البرلمان في العام نفسه عندما رفضت أغلبية ساحقة من السنة مسودة الدستور العراقي 2005[8].

---

[5] كتاب صلاح النصراوي، فوق الأنقاض: نهاية المشروع الأمريكي في العراق. مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2008.

[6] International Crisis Group's report, In Their Own Words: Reading the Iraqi Insurgency, 6 Feb. 2006 https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/their-own-words-reading-iraqi-insurgency

[7] انتخابات البرلمان العراقي على موقع ويكيبيديا.

[8] تقرير معهد السلام الأمريكي

The United States Institute for Peace Report, Iraq's Constitutional Process II: An Opportunity Lost, Dec. 2005, http://www.usip.org/publications/iraqs-constitutional-process-ii-opportunity-lost

على ضوء الخلفية التاريخية الأنف ذكرها، شهدت الفترة بين عامي 2003 و2005 تصاعد التمرد العراقي والذي تألفت غالبيته من الفصائل السنية التي تضمنت من أعضاء سابقين لقوات أمن نظام البعث، وضباط جيش سابقين، وأعضاء آخرين من حزب البعث[9]. وكان الفرع العراقي لتنظيم القاعدة في قلب ذلك التمرد، والذي أُطلق عليه فيما بعد تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين.

وفي الوقت الذي نصب فيه حزب البعث نفسه حزبًا علمانيًا قوميًا، نجحت الجماعة العراقية لتنظيم القاعدة في تجنيد أعضاء من الحزب لحسابها، وبدأ العديد من السنيين يعبرون تدريجيًا عن أفكارهم السياسية بمفردات دينية.

ويمكن شرح ذلك التحول على نحو أفضل من خلال التفاعل ما بين عدة عوامل. أولاً، سيطر علي النخبة السياسية الجديدة التي ظهرت بعد عام 2003 أعضاء أحزاب دينية شيعية مثل حزب الدعوة الإسلامية وهو حزب المالكي، والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق سابقًا)، والتيار الصدري. وساهمت هيمنة الأحزاب الشيعية والتي كان للعديد منها ميليشيات مسلحة في تشكيل السياسة العراقية بلغة الإسلام السياسي الشيعي، مما أدى بالسنة إلى تبني رد فعل مماثل.

ثانيًا، استثمر اللاعبون الإقليميون - وخاصة الدول المجاورة للعراق- بكثافة في ترسيخ دعائم التطرف الإسلامي عن طريق توجيه الأموال للجماعات المتطرفة، وتوفير العناصر وتدريبهم، وتوفير المساعدات العسكرية، وتبني الخطابات الإعلامية التي تحض على النزاعات الطائفية والانقسامات الدينية[10].

بجانب التدخلات الإقليمية وهيمنة الخطاب المتطرف، تعد التطورات السياسية والمؤسسية التي تبعت الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 2005، واختيار المالكي كرئيس للوزراء بعد ستة أشهر من تلك الانتخابات، من الأسباب الرئيسية لدعم تنظيم الدولة الإسلامية في المناطق السنية بالعراق، حيث حوّلت سياسات المالكي الإقصائية، وتركيزه للسلطات بين يديه، المناطق السنية بالفعل إلى حاضنة اجتماعية مثالية للتنظيمات الإرهابية.

---

[9] لفهم أعمق للدور الذي لعبه البعثيين، راجع المقال التالي:
"How Saddam's Men Help Islamic State Rule," Reuters, Dec. 11, 2015,
/https://www.reuters.com/investigates/special-report/mideast-crisis-iraq-islamicstate

[10] Henri Barkey, Scott Lasensky, and Phebe Marr, Iraq, Its Neighbors, and the United States: Competition, Crisis, and the Reordering of Power, US Institute of Peace Press, 2011.

عهد المالكي وترسيخ الإرهاب

اتبع المالكي سياسة "فرق تسد" على مدار الثمانية أعوام التي قضاها في منصبه كرئيس للوزراء، تلك السياسة همشت أي قيادة سنية موثوق بها، كما كان لها وجوه متعددة، وتضمنت تدابير سياسية وتشريعية واقتصادية. فاستطاع إبعاد سياسيين معروفين – معظمهم من السنة- بموجب قانون المسائلة والعدالة على أساس الزعم بأنهم ينتمون إلى القيادات رفيعة المستوى لحزب البعث السابق. إن إحكام قبضة المالكي على لجنة قانون المسائلة والعدالة[11] لم تخدم سوى طموحه السياسي في التمتع بسلطة أكبر، مما ساهم في المزيد من الإقصاء للفصائل السنية المعتدلة.

على سبيل المثال، قبل الانتخابات البرلمانية عام 2010، استبعدت لجنة المسائلة والعدالة سبعين مرشحًا عن الائتلاف الوطني العراقي المدعوم من السنة من القوائم الانتخابية على أساس انتمائهم لحزب البعث في الماضي؛ على الرغم من أن الأسماء المستبعدة تضمنت شخصيات من كلا الفريقين السني والشيعي، فجاء استهداف السياسيين السنيين البارزين ليعزز تصورات المجتمع عن الانعزال السياسي. ولكن الائتلاف الوطني العراقي، ذلك التكتل الرئيسي بقيادة إياد علاوي؛ رئيس الوزراء المؤقت السابق، استطاع أن يحشد غالبية الأصوات عقب الانتخابات. ولكن المحكمة الاتحادية العليا والمتآلفة من الموالين للمالكي استغلت بعض المواد الملتبسة في الدستور لتقدم التفسير الذي مكّن كتلة المالكي وائتلاف دولة القانون من تشكيل الحكومة على الرغم من حصولهم على المركز الثاني في النتائج الإجمالية النهائية للانتخابات[12].

---

[11] نظرياً، مُرر قانون المسائلة والعدالة في يناير 2008 استرضاءً للأقلية السنية التي تأثرت بالغ التأثير بسبب القانون سيء السمعة لاجتثاث حزب البعث. ذلك القانون يسمح للكوادر الذين شغلوا وظائف الإدارة المتوسطة داخل حزب البعث أن يعودوا إلى شغل مناصبهم في الخدمات الحكومية بعض أن فصلوا من أعمالهم على أساس عضويتهم للحزب فقط ودون إجراءات قانونية كافية. ولكن واقعياً، سيطر المالكي على لجنة المسائلة والعدالة، وأعاد تجنيد من يضمن ولاءهم فقط.وأفاد التلاعب بهذا القانون بشكل بارز قبل الانتخابات البرلمانية عام 2010، عندما قررت اللجنة أن تستبعد أكثر من خمس مئة منافس، أغلبهم من السنة. لمزيد من التحليلات المفصلة حول هذا القانون راجع:

The Middle East Institute's report, De-Baathification in Iraq: How Not to Pursue Transitional Justice, Jan. 2014, at: http://www.mei.edu/content/de-bathification-iraq-how-not-pursue-transitional-justice

[12] تنص الفقرة الأولى من المادة 76 من دستور العراق 2005 على أن "يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددًا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية"؛ ولكن المادة 76 لم تعرف مصطلح "الكتلة"، وعليه؛ طالب الائتلاف الوطني العراقي بأن المادة 76 يجب أن تمنح حق تشكيل الحكومة للحزب الذي حصل على العدد الأكبر من المقاعد في الانتخابات؛ ومن ناحية أخرى دلل ائتلاف دولة القانون بأن حق تشكيل الحكومة يرجع للائتلاف الذي يضم العدد الأكبر من المقاعد حتى لو لم يضم الحزب الفائز في الانتخابات. في النهاية، اعتمدت المحكمة الاتحادية العليا التفسير الذي قدمه ائتلاف دولة القانون. وأخيراً، أقنع المالكي الفصائل الشيعية الصغيرة بأن تنضم لائتلافه، وبذلك يضمن الحصول على الأغلبية عند التصويت على منح الثقة.

في وقت لاحق، اتبع المالكي سياستي التعاون والتخويف، مستخدمًا المحاكم والوعود المالية والتعيينات الحكومية ليوسع هجومه على الائتلاف الوطني العراقي، مما أعطى إشارة جلية للدوائر الانتخابية السنية بأن العملية السياسية الرسمية لن توفر لهم بعد ذلك القنوات السلمية والشرعية التي تمكنهم من التأثير على رسم السياسات[13]. ثم جاء قانون مكافحة الإرهاب ليزيد من تفاقم مظالم السنة حيث أُعطي لقوات الأمن التي يهيمن عليها الشيعة[14] الحرية في احتجاز النشطاء السنيين، وقد يمتد هذا الاحتجاز لعدة شهور دون تهمة محددة. كما أن رفض المالكي تمرير قانون العفو العام قد دعم وجهة النظر القائلة إن بغداد تسعى إلى إقصاء الأقلية السنية.

بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقًا، فإن تردد حكومة المالكي في دمج كل من مقاتلي مجلس الصحوة السني أو رجال القبائل السنية الذين دربتهم الولايات المتحدة الأمريكية، والذين كان لهم الفضل الأكبر في طرد مقاتلي الدولة الإسلامية الإرهابيين من المراكز الحضرية إلى الصحراء بين عامي 2006 و2009؛ في قوات

---

13 International Crisis Group's report, Make or Break: Iraq's Sunnis and the State, Aug 2013, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/make-or-break-iraq-s-sunnis-and-state

14 تعقدت الظروف الأمنية بالعراق بعد استيلاء مقاتلي الدولة الإسلامية على الموصل في يونيو 2014، وما تبع ذلك من انهيار في الجيش العراقي. مما دفع العشرات من الميليشيات الشيعية المسلحة إلى الدخول في تحالفات للقوى حتى تتمكن من حماية مناطقها، كما أعلنوا تأسيس "الحشد الشعبي" لتنسيق الأنشطة العسكرية فيما بينهم. وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة للسيد حيدر العبادي؛ رئيس الوزراء آنذاك، على أن تلك القوى العسكرية تعمل تحت إشراف حكومته؛ إلا أن العديد من التقارير تشير إلى خلاف ذلك بسبب التكهنات القلقة بشأن وجود عمليات عسكرية غير منضبطة، واحتمالية تدخل تلك الميليشيات في السياسة. في يوم 20 سبتمبر 2015، نشرت منظمة الهيومان رايتس ووتش تقريرًا في ستين صفحة يحلل سلوك تلك القوى العسكرية. ويوجه التقرير أصابع الاتهام إلى جماعتين مسلحتين بعينهما داخل الحشد الشعبي؛ ويحملهم مسئولية تدمير المئات من المنشآت المدنية في تكريت دون وجود أي ضرورة عسكرية لذلك، مشيرًا إلى احتمالية حدوث أفعال بغرض القصاص غير الشرعي. راجع:

Human Rights Watch, Ruinous Aftermath: Militias Abuses Following Iraq's Recapture of Tikrit, https://www.hrw.org/node/281164

تشير تقارير أخرى إلى أن هذه الميليشيات قد أصبحت أكثر تأثيرًا للحد الذي صارت معه تملي أوامرها فيما يخص الشئون الأمنية والسياسية في المناطق ذات الهيمنة الشيعية، مما يجعل منها مشكلة خطيرة حيث يمكنها أن تجعل من الحكومة المركزية غير ذات صلة في تلك المناطق. أنظر على سبيل المثال:

Niqash Website's analysis, "After ISIL? Shiite Militias begin Entering Iraqi Politics," July 30, 2015, http://www.niqash.org/en/articles/politics/5067/With-an-Eye-on-Future-Controversial-Militias-Perfect-Their-Political-Poses.htm

الدورالإيراني في تسليح وتدريب ومتابعة تلك الميليشيات الشيعية المسلحة لا يقل عنها خطورة، فهذا المستوى الإيراني من المشاركة قد عزز خطاب الدولة الإسلامية بأن تعمل القوات الشيعية الإيرانية والعراقية على اقتلاع السنة من المنطقة أو تهميشهم جذريًا من الحياة السياسية في أحسن الأحوال. لإدراك أفضل للدور الإيراني؛ راجع:

The Center for American and Arab Studies' analysis, "The Iraqi Offensive against ISIS: Ramifications and Possibilities," March 2015, http://thinktankmonitor.org/analysis-03-06-2015/

الأمن العراقية القائمة، أو حتى أن تستمر الحكومة في دفع رواتبهم في مقابل أن يحافظوا على الأمن في أحيائهم، قد أكدت على عدم رغبة بغداد في استيعاب السنة؛ مما سيدفع بهؤلاء المقاتلين المعدومين والعاطلين عن العمل إلى الانضمام لاحقًا لصفوف الدولة الإسلامية[15].

كشفت الكثير من جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية النظام القضائي للبلاد في عهد حكومة المالكي، وذكرت عيوبه والتي تضمنت التعيينات القضائية المبنية على أوراق اعتماد طائفية لا مهنية، والتطبيق الممنهج للاعتقال بدون مبرر، والاحتجاز المطول دون العرض على القضاء، وأيضًا، استخدام قوات الأمن لوسائل التعذيب والاغتصاب وغيره من الانتهاكات أثناء التحقيقات. وفي كثير من القضايا، أقر المحتجزون بأن بعض التهم الإرهابية قد أثبتت إدانتهم عليها بناء على شهادة مخبر سري أمام المحكمة، مما لم يدع لهم مجالًا للدفاع عن أنفسهم[16].

لجأ السنة في البداية إلى الوسائل السلمية للتعبير عن مخاوفهم ومظالمهم، بعد أن شعروا أنهم كم مهمل في العملية السياسية، فنظموا سلسلة من التظاهرات والاعتصامات في المناطق ذات الهيمنة السنية خلال العامين 2012 و2013. وبدلاً من أن تتفاوض حكومة المالكي مع الحركات الاحتجاجية لتصل إلى تسوية سياسية، لجأت إلى السياسات القمعية لتحتوي الاحتجاجات، ففرقت التظاهرات بالقوة واحتجزت القيادات وسجنتهم، مما أرغم السنة على تحقيق أجندتهم السياسية من خلال منظمات العنف سواء أكانوا الدولة الإسلامية، أو الجماعات الجهادية الصغيرة[17].

---

[15] من قراءة تحليل مثير للاهتمام حول التداعيات بين بغداد وقيادات مجلس الصحوة ومقاتليه، راجع:
International Crisis Group's report, Iraq: Falluja's Faustian Bargain, Apr. 2014, www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-falluja-s-faustian-bargain

[16] راجع تقرير الهيومان رايتس ووتش:
Human Rights Watch's report, Iraq: Executions Surge but No Action on Reform: Promises to Improve Justice System Followed by Spate of Judicial Killings, Apr. 2013, at:
www.hrw.org/news/2013/04/25/iraq-executions-surge-no-action-reform

من المثير للاهتمام أن تسعة من أعضاء القيادة العليا للدولة الإسلامية بمن فيهم القائد الأعلى أبو بكر البغدادي قضوا بعض الوقت في المعسكرات سيئة السمعة لسجن بوكا. وعلى مثال تجارب السجن المماثلة في التاريخ؛ لا يمكننا القطع إلى أى مدى قد ساهمت ظروف سجنهم في تطرفهم، للمزيد من التفاصيل، راجع:
The "Camp Bucca: The US prison that Became the Birthplace of Isis," The Independent, Nov. 4, 2014, at:
www.independent.co.uk/news/world/middle-east/camp-bucca-the-us-prison-that-became-thebirthplace-of-isis-9838905.html

[17] International Crisis Group, Make or Break: Iraq's Sunnis and the State, Aug 2013,
www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/make-or-break-iraq-s-sunnis-and-state

الخلاصة

على الرغم من النجاح الذي أحرزته الحملات العسكرية لقوات الحكومة العراقية، والمدعومة بالميليشيا الشيعية وقوات التحالف الجوية بقيادة الولايات المتحدة، في استعادة المدن الرئيسية خلال عام 2015، لاسيما تكريت والموصل، إلا أن الهزيمة الكاملة للدولة الإسلامية ما تزال بعيدة عن التحقق في الأجل المتوسط على أفضل تقدير.

بخلاف أشكاله السابقة، تحول تنظيم الدولة الإسلامية من مجرد منظمة إرهابية، متواجدة في المناطق الريفية وتعمل من خلال شبكة رخوة من الخلايا النائمة، إلى دولة زائفة، تمثل السنة، ليس فقط في العراق، ولكن أيضًا في سوريا المجاورة.

لقد نجحت الدولة الإسلامية في دمج كافة الجماعات الرئيسية السابقة للمتمردين في جيشها وهياكلها الأمنية، كما نجحت في محو الفصائل الصغيرة التي رفضت أن تنضم إلى صفوفها. هذا بالإضافة إلى نجاحهم في تطوير هياكل عسكرية وأمنية ومالية وإدارية معقدة على المستويين المادي والمعنوي لتشابه كيانات الدول القومية. وقد أثبتوا جدارتهم في التكيف مع كافة الظروف الصعبة، فعندما استُهدفت السوق السوداء لسلاسل توريد النفط التي كانوا يعتمدون عليها، وضعوا مخططات دقيقة لرفع عائدات الضرائب، إلى جانب أنهم وضعوا نظامًا للتجنيد الإجباري ليوازنوا الانخفاض في الأعداد المتدفقة من المقاتلين الأجانب.

كما لا يمكن إغفال البرامج الشاملة التي أعدوها عن مذهبهم، فالنسخة الوهابية من الإسلام التي يروجون لها، والمستمدة بشكل أساسي من المراجع الإسلامية في القرون الوسطى للإسلام، لا تذاع فقط من خلال منابرهم الإعلامية، ولكن أيضًا في المناهج الدراسية التي يدرسونها بالجامعات والمدارس، وفي نظامهم البيروقراطي سواء في الشرطة أو القضاء أو المؤسسات المالية والإدارية الأخرى[18].

[18] من أجل فحص مفصل عن طبيعة الدولة الإسلامية وهياكلها، أنظر:
"ISIS' Social Contract," Foreign Affairs, Jan. 10, 2016, www.foreignaffairs.com/articles/syria/2016-01-10/isis-social-contract , and "How to Defeat ISIS," Foreign Affairs, Jan. 4, 2016, www.foreignaffairs.com/articles/syria/2016-01-04/how-defeat-isis

لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن الأسباب الجذرية لوجودهم لم تتغير على الرغم من كل ما حدث. فالطبيعة الخاصة للنظام السياسي للعراق، ونظام الكوتا القائم على العرقيات والمذاهب، والترتيبات الفدرالية المختلة، وتركز السلطات الاقتصادية والسياسية في أيدي السلطات التنفيذية، ووجود قوات أمن طائفية وغير مهنية، كلها خصائص مازالت موجودة مع عدم وجود أي بادرة أمل في اتجاه حدوث تغير مستقبلي إيجابي. فالنخبة السياسية العراقية مازالت منقسمة على أسس عرقية ودينية مع غياب لتوافق إقليمي ودولي على أن تبقى العراق دولة واحدة، كما تشير تطورات الأمور في المنطقة؛ وخاصة مع تصاعد حدة التوتر بين إيران والمملكة العربية السعودية؛ إلى زيادة اشتعال الانقسامات الدينية في البلاد. وإمعانًا في تعقيد الأمور؛ فإن تراجع أسعار النفط هو اتجاه عام من المتوقع أن يستمر حتى عام 2020، وعليه، فإن الظروف المعيشية سوف تزداد سوءًا في دولة تعتمد بشكل أساسي على عائداتها من النفط، بالإضافة إلى كونها الدولة صاحبة أكبر بيروقراطية حكومية في العالم بالمقارنة مع عدد سكانها.

الإرهاب في سوريا .. لماذا؟.. من أين؟.. إلى أين؟

أنور البني

الإرهاب في سوريا

.. لماذا؟ من أين؟ إلى أين؟

أنور البني[1]

سبتمبر 2015

مقدمة

لم تعرف سوريا مسألة الإرهاب الواسع في تاريخها الحديث إلا بعد استلام حزب البعث للسلطة في سوريا، وربما كانت البدايات بأواخر السبعينيات، حيث قام تنظيم الطليعة المقاتلة، أو ما عرف بمجموعة مروان حديد التابعة لحزب الإخوان المسلمين[2]، بمجموعة اغتيالات، كان أشهرها اغتيال الضابط محمد غرة بحماه واتهامها باغتيال العلّامة الدستوري محمد الفاضل (كان له الفضل الأكبر بتفصيل الدستور السوري الصادر عام 1972 على قياس جسد حافظ الأسد، والذي فرض على سوريا موجة احتجاجات كبيرة)، والقيام بعدة تفجيرات في عدد من المحافظات السورية كان أشهرها حادثة مدرسة المدفعية بحلب، حيث قام أحد الضباط الاسلاميين بفتح النار على زملائه فقتل حوالي ثمانين طالب ضابط وصف ضابط بالعملية.

[1] أنور البني محامي ورئيس المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية

[2] الطليعة المقاتلة "مجموعة مروان حديد" انشئت على اسم أحد قيادات حزب الاخوان المسلمين الذي تم قتله من قبل السلطات السورية بحماه إثر احتجاجات كبير قامت بتلك الفترة على الانقلاب العسكري واستلام حزب البعث للسلطة وطالبت بإعادة العمل بالدستور وإطلاق الحريات العامة، وقد تم تدمير جامع السلطان في وسط حماه الذي كانت مجموعته تحتمي فيه بقصف جوي عام 1964 ومات مروان حديد بسجن المزة العسكري عام 1976.

وقد كانت هذه العمليات مترافقة مع موجة احتجاجات شعبية كبيرة ضد سلطة البعث، وتحرك سياسي كبير لإطلاق الحريات العامة. فكانت هذه العمليات الإرهابية، التي قام بها تنظيم الطليعة المقاتلة، حجة كبيرة للسلطة لقمع المحافظات الثائرة (حماه، وإدلب، وحلب) بوحشية، فدمرت أكثر من نصف مدينة حماه على رؤوس ساكنيها، وقتلت أكثر من أربعين ألف مدني، ودمرت حيين بحلب، وعدة أحياء بمدينتي ادلب وجسر الشغور، وأطبقت بقمع شديد على كل سوريا لعقود قادمة.

وربما ستكشف الوثائق، والحقائق، بالمستقبل القريب دور حافظ الأسد، وأجهزته الأمنية، في المساعدة على تحرّك تنظيم الطليعة المقاتلة، وتسهيل مهماته لاستخدامها ذريعة لقمع المجتمع السوري الذي كان يعبر آنذاك سلمياً عن رفضه لحكم البعث، وحافظ الأسد، وترسيخ سلطته لعقود قائمة على الدم السوري.

الإرهاب كوسيلة حكم وإدارة العلاقات الخارجية

وبعدها ابتدأ عصر جديد للإرهاب في سوريا، ولكن هذه المرة كان إرهاب النظام السياسي الأمني للمجتمع السوري، وانتقاله للإرهاب الإقليمي. حيث وضع يده على القضية الفلسطينية عبر الارهاب، وشجع مجموعات من الحركة الفلسطينية على الانشقاق عن منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي للفلسطينيين التي أخذت قرار السلام مع إسرائيل منذ عام 1974. وفي هذا السياق حاصر النظام السوري، عبر أدواته الإرهابية، قيادة منظمة التحرير، والمجتمع المؤيد لها، في لبنان مراراً، وارتكب مجازر جماعية. وكان من هذه المجموعات، عبر مراحل مختلفة: مجموعة أبو نضال المسماة "فتح - المجلس الثوري"، و"فتح الانتفاضة"، و"الجبهة الشعبية – القيادة العامة" التابعة لأحمد جبريل (والمجموعتين الأخيرتين تشاركان في حصار "مخيم اليرموك" قرب دمشق حالياً، وقصفه، وقتل بناته وابناءه)، و"فتح الاسلام" التي أودت قبل بضع سنوات بمخيم "نهر البارد" في الشمال اللبناني لكارثة انسانية.

ومن ساحات إرهاب النظام السوري الاقليمية، عبر عقود، الجمهورية اللبنانية، حيث تلاعب بصراعاته، وحولها إلى رصيد بنكي مفتوح، وهو ما سماه طويلاً "ورقة رابحة".

واذ لا نصبو في ورقتنا هذه إلى تأريخ محطات هذا العمل الفظيع بحق اللبنانيين، فإننا نكتفي بأمثلة منها، وبتثبيت محوره العريض المتمثل بـ: قتل المعارضين، واثارة القوى المتصارعة على بعضها البعض، ورهن

واقع ومستقبل اللبنانيين لمساومة المحيط الإقليمي والدول الكبرى عليهما. ولخدمة هذا الغرض، انتهج دعم القوى المتطرفة، وأبرزها في العقود الثلاثة الأخير "حزب الله". وقد أقصى، وأرهب، القوى الديموقراطية التي كانت تشكل حلفا لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، وتطرح حلولاً ديمقراطية لصراعه الداخلي، واستفردت مع حزب الله الارهابي بموضوع المقاومة للسيطرة على الحدود مع اسرائيل وتجييرها لمصلحتها فقط.

وبنفس المنهجية الارهابية تلاعب النظام بالوضع الكردي المتأزم في كل من سوريا وتركيا والعراق، فرعى حزب العمال الكردستاني الإرهابي، واستخدامه ورقة بسياسته الخارجية خصوصا في مواجهة تركيا، بينما قمع الأحزاب الكردية السورية السياسية السلمية الديموقراطية. وكان من الطبيعي خلال هذا التاريخ الإرهابي احتضان النظام الأمني لمختلف الإرهابيين العالميين، الهاربين من القانون في بلدانهم، من كل الاتجاهات، بما فيهم النازيون الهاربون من المحاكمة، لاستخدامهم، والمساومة عليهم إن كان هناك سبيل له للمساومة.

كل ذلك تحت أبصار وسمع ومعرفة الدول الكبرى، وكثير من الأحيان سكوتها، وفي حالات تشجيعها. مما دفع الكثير منا للاعتقاد بأن لـ "إرهاب الدولة" حماة ورعاة دوليين، يؤمنون لها الحصانة لخدمة مصالح مشتركة. بدى الأمر أن القوى الدولية تستخدم هذا الارهاب، وتتيح للنظام السوري مقابله الاستمرار في ارهاب المجتمع السوري وشيء من النفوذ في محيطه، الأمر الذي دفع ثمنه السوريون والفلسطينيون واللبنانيون، وفي مراحل معينة العراقيون والأتراك، أثماناً باهظة.

وفعلاً استفاد حافظ الأسد ونظامه من هذه الحصانة الدولية لعمله الإرهابي، فرسخ سيطرته على لبنان من خلال إرهاب وقتل كل المعارضين له (والسلسلة طويلة أبرزها السيدين كمال جنبلاط ورفيق الحريري، ولكن يمكننا الحديث عن عشرات من القادة والمثقفين، وآلاف من عامة اللبنانيين)، وأسس مجموعات إرهابية كثيرة منها "جند الشام"، وحول المخيمات الفلسطينية - حين أخذ المجتمع الدولي قرار بوقف الحرب الاهلية في لبنان - إلى خزانات عنف احتياطية قابلة للتفجير والتعميم على كل لبنان متى شاء.

وفي هذا الوقت ازدادت وتيرة دعمه لإرهاب حزب العمال الكردستاني حتى طفح الكيل بتركيا، ما دفع حكومتها التهديد باجتياح سوريا فانصاع حافظ الأسد صاغرا لوقف عمل الحزب المذكور، وطرد عبد الله أوجلان، زعيم الحزب، الذي كان يقيم بسوريا ويدير عملياته في داخل تركيا منها.

وجاءت خطوات الأسد الأبن على نهج والده، برعاية ودعم الإرهاب المسيطر عليه من قبل أجهزته. ومع تنامي حركة الاحتجاجات بلبنان للمطالبة بخروج الجيش السوري منه استخدم الإرهاب لاغتيال الشخصيات المعارضة له، ونفذ أكثر من عشرة عمليات اغتيال كانت بصماته واضحة عليها توجها باغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري الذي أدى إلى انقلاب الأمور عليه وإرغامه على الخروج من لبنان. إلا أنه لم يرتدع، فأعد الإرهابي "شاكر العبسي"، السجين السابق لديه، وأطلقه لينشئ "فتح الاسلام" لتكون عامل إرهاب للمساومة مرة أخرى على دور لبناني تحت التهديد بتفجير الأوضاع. حيث كان يأمل أن يقوم التنظيم بتنفيذ عمليات إرهابية، ليقوم بأدواته ومنها حزب الله باحتوائه، ما يعيد له دور لبناني مباشر. وعندما فشل بذلك، وبمواجهة محاولات الدولة اللبنانية بسط سيادتها، وبتنسيق مع إيران، أطلق ارهاب حزب الله على بيروت وجبل لبنان في 7 مايو/أيار عام 2008. وكان أحد المؤشرات الكبيرة على قيام حزب الله باحتلال الحيز العام اللبناني، ومزاحمة الدولة على سلطتها، وصولا لاحقا للقبض على مفاصلها والتحكم بها، بديلاً عن احتلال النظام الذي أجبر على الجلاء عن الأراضي اللبنانية عسكرياً، دون أن يفعل أمنياً.

توافقت هذه الأحداث في لبنان مع التحولات العاصفة في العراق، حيث جاءت العمليات العسكرية الأمريكية، وسقوط صدام حسين، لتصيب النظام الاستبدادي في سوريا بالهلع خوفا من أن يكون دوره التالي، وليقوم بإشهار سلاح الإرهاب من جديد باستخدام الجهاديين الاسلاميين، وعناصر تنظيم القاعدة على وجه الخصوص الذين كانوا في السجون السورية. حيث قام بإرسالهم للعراق. وأقام بالتعاون مع تنظيمات إرهابية أخرى كفلول حزب البعث بالعراق وتنظيمات إسلامية متطرفة أخرى، حلفاً لاستنزاف الجيش الأمريكي في العراق، وإثارة النعرات الطائفية، وافشال العملية السياسية، وليستخدمهم ورقة مساومة لحماية استمراره[3] وبغية الحفاظ على دور له في السياسة الاقليمية.

هذه لمحة عامة مختصرة جدا، والتفصيل فيها يطول ويطول، ولكنها ربما تجيب عن سؤال أولي عن كيف بدأ الإرهاب في سوريا. وتضيء على أن نظام الإرهاب في سوريا الذي عمل على إنشاء، وتعزيز، ورعاية، الإرهاب الخارجي، عزز بيئة الإرهاب في سوريا داخليا، كون كل ما سبق كان يمر عبر تجييش التطرف في بيئات محلية، لاستثمارها في مهماته الخارجية، ولإثارة العداء بين السوريين أنفسهم لتسهيل السيطرة عليهم، ومن خلال انتهاكات واسعة وخطيرة لحقوق الإنسان.

[3] المطيري يكشف "أسرارا خطيرة" عن تنظيم الدولة وعلاقته بالأسد https://goo.gl/3EFw24

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على العديد من الحقوق لا يجوز انتهاكها أو حرمان الإنسان منها، إلا ضمن شروط وظروف يتوجب تحققها. ولكن كان هناك أربعة حقوق أساسية لا يجوز حرمان أي إنسان منها تحت أي ظرف، أو شرط، وبأي ذريعة، وهي: حقه بالحياة؛ وحقه بالمساواة وعدم التمييز والمحاكمة العادلة؛ وحقه في التعبير وإبداء الرأي؛ وحقه بالشخصية القانونية.

وهذه الحقوق كانت محط أكبر الانتهاكات في سوريا:

1. الحق في الحياة

في سوريا "الأسد" كانت الحياة منّة للمواطنين السوريين، فهم يعيشون فقط لأن الأسد يسمح لهم بالعيش. وبالتالي فهذا الحق يتعلق بالولاء لشخص الأسد، وليس بكونه حقاً بديهياً؛ فيمكن للسلطات أن تحكم بالإعدام على أي مواطن سواء بالاغتيال بشكل مباشر أو بواسطة شبيحة النظام، أو بالاعتقال والموت بالمعتقل دون محاكمة كما حصل للآلاف (وأنا من ضمنهم، حيث تعرضت لمحاولتي قتل في السجن) أو بواسطة المحاكم الميدانية العسكرية ومحكمة أمن الدولة التي أعدمت الآلاف فقط كونهم معارضين للنظام.

2. الحق بالمساواة وعدم التمييز والمحاكمة العادلة.

لا يتعدى وجود "المساواة" نطاق حروف سطرت في بنود الدستور السوري المقيد. فعلى الصعيد القانوني لا يوجد أي وسيلة لإجبار السلطة على احترامه وتطبيقه. فالتمييز القانوني بين من يوالي النظام ومن يعارضه موجودة بكل مناحي الحياة بسوريا، ابتداء من المدرسة الابتدائية التي تجبر جميع طلابها على أن يكونوا "طلائع البعث"، مرورا في المدرستين الإعدادية والثانوية حيث "شبيبة الثورة" ميليشيات مدنية في نظام تعليمي يحوي منذ التعليم الاعدادي (من سن 13 حتى 15) تدريباً عسكرياً اسبوعياً، وصولا إلى دخول الجامعات السورية بأفضلية للموالين بنقاط كثيرة. وهو التمييز الذي يمتد، بأشكال مختلفة، على كامل حياة الفرد والجماعات، بما فيها إيجاد فرص العمل لدى القطاع الحكومي؛ حيث أن الموافقة الأمنية شرط أساسي لشغل الوظيفة العامة، والرفض الأمني يكلف الموظف المعين الطرد من الوظيفة، وحيث الأفضلية في التوظيف للبعثيين، ومحكومة بمبدأ "الواسطة" التي تدار من قبل السلطة الحاكمة. وكذلك العمل بالقطاع الخاص محكوم بالموافقة الأمنية، حيث يتعرض صاحب العمل لإشكالات مع السلطة إذا شغّل معارضين

للنظام، عداك عن أنه لا يستطيع العمل أصلا دون أن يكون مرتبط بعلاقة مع حامي من السلطة الحاكمة، يدفع له "أتاوة"، ويضمن له الموافقة الأمنية على مشروعه، وييسر له الأوراق الإدارية المطلوبة.

وحدث ولا حرج عن المحاكم الاستثنائية، كمحكمة أمن الدولة، والمحكمة العسكرية الميدانية، ولجان تسريح العمال، ولجان تحديد أجور العمل الزراعي، ولجان التحديد والتحرير، والقضاء العقاري؛ بحيث تتحكم بكل مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سوريا.

مع العلم بأن مجلس القضاء الأعلى برمته تحت سيطرة رئيس النظام، الذي يشغل بالإضافة لمنصبه كرئيس، موقع القائد العام للجيش، وله الحق بإصدار التشريعات والقوانين، وهو من يمنح العفو العام، ويعين الوزراء، وهو كذلك رئيس مجلس القضاء الأعلى "كما عدّل قانونه حافظ الأسد"، يعاونه وزير العدل، ونائب وزير العدل، ورئيس هيئة التفتيش القضائي، والنائب العام التمييزي، ورئيس محكمة النقض، وأقدم قاضيين في محكمة النقض. هذا بالإضافة إلى أن تعيين القاضي يحتاج لموافقة الأجهزة الأمنية الرئيسة الأربعة كلها، وبالتالي لا يمكن بأي شكل كان أن نتحدث عن مساواة أو محاكمة عادلة أو نزيهة في سوريا.

3. الحق بالشخصية القانونية

من حق السوريين أن يكتسبون الجنسية بالولادة والتسجيل، إلا أن السلطة تلاعبت بهذا الحق لتخرجه من نطاق الحقوق التي لا يجوز المساس بها، وتخرجه عن نطاق القضاء، ولتجعله وسيلة سيطرة بيد السلطة؛ فيحق للسلطة التنفيذية سحب الجنسية من أي سوري بمرسوم من الرئيس، بناء على اقتراح وزير الداخلية، كما أن منح الجنسية يتم بمرسوم. وقد تلاعبت السلطة السورية بهذا الحق خاصة بموضوع الأكراد، فقامت في عام 1962 بإجراء إحصاء استثنائي مفاجئ، وغير معلن عنه، بمنطقة الحسكة ليوم واحد، ودون قبول أي اعتراضات لاحقة، حرمت بموجبه الجنسية لأكثر من خمسين ألف سوري كانوا يعيشون هناك ولم يشملهم الإحصاء، وأصبح عددهم الآن أكثر من ثلاثمائة ألف يعيشون إما بوثائق تفيد أنهم أجانب، أو للمواليد الذين لم يتمكن أهلهم المحرومين من الجنسية أن يسجلوهم لدى القيود الرسمية بوثائق تفيد أنهم مكتومي القيد. أي أنه هناك أكثر من ثلاثمئة ألف سوري يعيشون بدون شخصية قانونية، وقد استخدم الأسد الأب والأبن هذا الموضوع للسيطرة على الوضع الكردي والتلاعب به حسب مصالحه السياسية ولترسيخ سلطته.

4. الحق بحرية التعبير والرأي

لا أعتقد أنني بحاجة كبيرة للتفصيل بهذا الموضوع بأمثلة فسمعة النظام السوري تسبقه بهذا المجال حول العالم، وهو المصنف بين الدول الأكثر قمعا لحرية التعبير والرأي بالعالم منذ سنوات طويلة، ومن جميع

المنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن. فقد افتتح حافظ الأسد حكمه منذ انقلابه العسكري بفرض حالة الطوارئ، وقام بإجراءات للقبض على الحياة العامة بكل أوجهها. حيث أمر بمنع الأحزاب السياسية، إلا ما انضوى وانطوى تحت كنف "الجبهة الوطنية التقدمية" التي يقودها حزب البعث، ومنع تشكيل الجمعيات الأهلية وحلّ الذي كان موجودا منها خارج إطار سلطته، وألغى كل تراخيص الصحف القديمة واقتصر على صحف الدولة وتنظيم حزب البعث بنطاق ضيق متحكم به أدواته بالجبهة الوطنية، ومنع التجمعات لأكثر من ثلاثة أشخاص بمكان عام أو أي اجتماع حتى بمكان خاص أو منزل، ومنع أي إذاعة أو تلفزيون خاص وفرض تسمية المراسلين على التلفزيونات والوكالات الأجنبية وربط عملهم بترخيص أمني إداري يصدر عن وزارة الإعلام، وصولاً إلى اعتقال كل صاحب رأي والقوائم تطول وتطول.

الإرهاب خيار النظام السوري لمواجهة المطالب الشعبية

ففي حين كان يطلق من سجونه عتاة الإرهابيين والمتطرفين ليصبحوا أعداءه ويبرر وحشيته بوجودهم، كان يرفض إطلاق سراح النشطاء السلميين ويقتلهم في سجونه ومعتقلاته، وكما الأسد الوالد استخدم الطليعة المقاتلة بأواخر السبعينات ومهد لها أرضية التحرك للإطباق على سوريا بالحديد والنار تحت هذه الذريعة حاول الأسد الابن القيام بنفس الفعل فأطلق الإرهابيين الذين كان يستعملهم ضد الأمريكيين أثناء الوجود الأمريكي بالعراق من السجون السورية وأطلق حليفه المالكي الإرهابيين من السجون العراقية بمسرحية هروبهم المزعوم ورعت إيران وجودهم وتمويلهم ليعيثوا بمطالب الشعب بالحرية والكرامة ويبرروا للنظام السوري الوحشية غير المسبوقة بالتاريخ لنظام مع شعبه.

مستدراً تعاون المجتمع الدولي ودعمه في حربه المزعومة على الإرهاب. وكان لموقف المجتمع الدولي كله من المحاسبة والعقاب عن الجرائم بعدم التحدث عن وجوبها وضرورتها بل بمنع الحديث عنها والحديث فقط عن حلول سياسية باستجابة للعبة النظام والانجرار لها، كان له دور في تأسيس قناعة تامة ليس لدى النظام فقط وإنما لدى الجميع بأن الحلول السياسية التي يتمسك بها المجتمع الدولي ستطوي جميع الجرائم وبالتالي لا مانع أن يرتكبوا ما شاءوا منها مهما كانت بشعة والحل السياسي المأمول سيتكفل بطيها وإخفائها. وبالتالي نتيجة هذا الموقف المتخاذل من المجتمع الدولي تجاه الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان تشجع الكثيرون من الدول كإيران وروسيا او من السوريين بمساعدة دول أو من الجهاديين القادمين من الخارج

كحزب الله والتنظيمات الشيعية اللبنانية والجهاديين الإسلاميين من القاعدة أن يشكلوا المجموعات المسلحة كل على هواه وأن يرتكبوا ما شاؤوا من قتل وتدمير وجرائم.
والمتطرفون الأكراد رأوها فرصة يستغلونها لفرض أجندتهم الانفصالية على الأكراد السوريين والشعب السوري بتشكيل مسلح ساعد النظام بإقامته ليفرض سطوة مسلحة على مناطق تواجده ويرتكب مختلف الجرائم بحق الأكراد والعرب بمناطقه ويقوم بعمليات تطهير عرقي فيها ردا على سياسة التعريب والتهجير للأكراد التي قام بها النظام بنفس المناطق بالستينات.

ودول الجوار وإيران وحزب الله والمجموعات العراقية الشيعية رأوها فرصة لإجراء تطهير ديموغرافي للمناطق التي يسيطرون عليها وقاموا بعمليات تشييع للسكان وتطهير ديني لمن لا يستجيب، وغرسوا سكاكينهم بالجسد السوري. فلا بأس فالمجتمع الدولي يقول أن الجميع سيكونون بالمستقبل جزءاً من الحلول السياسية وتطوى جميع جرائمهم ليس هذا فحسب بل ازدادت قناعتهم أنهم كلما أوغلوا بالدم السوري كلما زادت فرص وجودهم بالحل السياسي كما النظام. والمثال اللبناني أمامه حيث أصبح أمراء الحرب والقتل والتدمير هم أنفسهم أمراء السياسة وقادة الدولة. والمثال السوداني أمامه، فبشير السودان المتهم بارتكاب جرائم حرب والصادر بحقه مذكرة اعتقال من محكمة الجنايات الدولية مازال يتربع على عرش رئاسته ويستقبل من قبل قيادات المجتمع الدولي دون أي خجل.

الإرهاب مُنتج الصمت الدولي

حالة انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في سوريا دون أي فعل من المجتمع الدولي لوقفها لكل هذه المدة الطويلة، قطعتها أحداث الربيع العربي التي بدأت في تونس وانتشرت حتى وصلت لسوريا حيث شعر الشعب السوري أنه آن الأوان لخلاصه من عبودية استمرت أربعون عاما فانتفض. ولكن السلطة السورية واجهت الانتفاضة بما تعرف من وسائل الإرهاب وعقليته، فواجهتها بأقصى أنواع إرهاب الدول، واستخدمت الجيش مباشرة لقمع الانتفاضة السلمية منذ أوائل أيامها بمارس/آذار 2011 بدرعا وصولاً لتطويق الدبابات مدن محافظة درعا أواخر مارس/آذار عام 2011.

ومرة أخرى وقف المجتمع الدولي يتفرج على أعنف وأشرس إرهاب استخدمه نظام ضد شعبه دون أن يحرك ساكنا، بل كان يعطي دائما الإشارات التشجيعية لحكم الأسد عبر الإعلان دائما أنه لن يتدخل لوقف

المجازر ضد الشعب. وهكذا سكتت الدول الكبرى عن الجرائم المرتكبة، وعطّلت أي محاولة أو نداء لمحاسبة المجرمين على جرائمهم. واستمرت المأساة شهورا وسنوات، والمجتمع الدولي يتفرج على القتل والتدمير بمختلف أنواع الأسلحة وأشدها تدميرا وفتكا بأبشع الصور وكأنه يراقب عرضا سينمائيا لا يعنيه بشيء. فازداد الاحتقان الشعبي، وتنامى الحقد من رحم الأمل المجهض، وتنامى التطرف على حساب قتل النظام للنشطاء السلميين والديمقراطيين (ومحاربتهم من كل الدول).

وبالرغم من إلقاء النظام الدموي على المناطق السورية أكثر من 5250 برميلا متفجرا، منهم 2000 برميلا بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 2139 تاريخ 22 فبراير/شباط 2014، ما أدى لمقتل أكثر من 12500 مدني، منهم 7000 بعد صدور القرار المذكور الذي مضى على صدوره أكثر من سنة ونصف (90% من هؤلاء الضحايا من المدنيين و52% منهم من النساء والأطفال) إلا أن المجتمع الدولي لازال يقف متفرجا على هذه الجرائم والمعاناة والمأساة دون أن يحرك ساكنا لوقفها، ومحاسبة مرتكبيها، وكل ما صدر عنه من تصريحات وبيانات ومواقف مجرد تصريحات بالهواء لا أحد يحترمها أو يلقي إليها بالا حتى من أصدرها.

فبعد صدور قرار مجلس الأمن حول منع السلاح الكيميائي أعاد النظام استخدامه أكثر من أربعين مرة. ورغم هذه الخروقات الفاضحة والواضحة للقرارات الدولية إلا أن أحدا لم يتخذ أي موقف ورغم أكثر من ثلاثمائة ألف ضحية ومليون ونصف جريح والمجتمع الدولي يقف متفرجا يراقب عدادات الموت والدمار بأذن من طين وأذن من عجين دون أي رد فعل سوى بيانات تنديدية ودون أي محاولة على الأقل لإشعار من يرتكب ذلك أنه يمكن أن يحاكم ويدفع ثمن الجرائم التي يرتكبها وأن العدالة وإنصاف الضحايا آتية.

ختاماً

الشعب السوري الذي خذله كل المجتمع الدولي وهو يتفرج على المجازر التي يرتكبها النظام بحقه، كفر بالقيم والمبادئ التي يتغنى المجتمع الدولي بها ليل نهار وأصبحت حالته وبيئته أكثر من طيعة لقبول أي منقذ تحت أي يافطة ليدافع عن وجوده ويحصل لقمة عيشه.

أتمنى أن تتخيلوا أن كل ساعة، يموت معتقلين اثنين في معتقلات الأمن السوري من التعذيب أو بسبب الظروف اللاإنسانية التي تفرض عليهم بعد معاناة شديدة يتمنون بها الموت مئات المرات.

أتمنى أن تتخيلوا معي أمهات وزوجات وبنات لمعتقلين، مضى على اعتقالهم شهور وبعضهم سنوات دون أي خبر عنهم، ينتقلون من فرع أمني لآخر يحملون صور أحبتهم فربما يطلق سراح معتقل، يستطيعون سؤاله إن كان قد صادف أن التقى بهم في المعتقل. فقط ليطمئنوا أنهم ما زالوا أحياء، ويتعرض هؤلاء الأهالي لعمليات ابتزاز من عناصر أمنية وعسكرية أو وسطاء ومحامين مرتبطين بالأجهزة الأمنية والعسكرية لتقديم معلومة عن مكان المعتقل أو وضعه الصحي أو إحالته للمحكمة مقابل مبالغ كبيرة جدا.

أتمنى أن تتخيلوا معي غرفة اعتقال بمساحة لا تتجاوز العشرين مترا مربعا يزج بأكثر من مائتي معتقل بها يمضون أياما وأسابيع وقوفاً لا يتمكنون من الاستلقاء أو الجلوس وصاحب الحظ بينهم من يكون مستندا إلى جدار الغرفة، وأن تتخيلوا أن هؤلاء يمارس عليهم اثنان وعشرون طريقة تعذيب تم توثيقها منها الضرب والشبح والتعليق والصعق بالكهرباء والاغتصاب والتجويع والحرمان التام من الرعاية الطبية.
إن منظمات حقوق إنسان تقدر عدد الضحايا بالمعتقلات الأمن بما يفوق خمسين ألف ضحية حتى الآن بسبب التعذيب والشروط اللاإنسانية فيها.

وقد شهد المجتمع الدولي كله الصور الفظيعة المسربة من قبل سيزر عن ضحايا المعتقلات دون أن يحرك أي ساكن.
أكثر من مائة وخمسون ألف معتقل ما زالوا مجهولي المصير معظمهم تم اعتقالهم على الحواجز الأمنية والعسكرية المنتشرة بكثافة أو خلال المداهمات الأمنية للأحياء السكنية في المناطق التي تحت سيطرة النظام أو بعد الاقتحامات العسكرية للمناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، والتي تتم بمعظمها عشوائيا للرجال والشباب. وهؤلاء لا يوجد أي خبر عنهم لذويهم ولا يسمح بزيارتهم أو الاتصال بمحاميهم ويمضون شهورا وسنوات وهم مغيبون نهائيا دون توجيه أي تهمة لهم أو عرضهم على محاكمة أو أي خبر عنهم. وأنه رغم إجراء بعض المصالحات في مناطق معينة فإن السلطات ترفض إطلاق سراح المعتقلين وحتى عندما يقتصر الطلب على إطلاق سراح المعتقلات من النساء فقط ترفض السلطة أن تستجيب بشكل كامل لذلك، وربما تطلق سراح بعضهم ممن مضت فترات طويلة على اعتقالهن، ومازال هناك أكثر من ثلاثة آلاف معتقلة وهناك عائلات بكاملها يتم اعتقالها بما فيها النساء والأطفال وبعض هؤلاء الأطفال لا يتجاوز أعمارهم الأشهر.
وأن تتخيلوا أن هناك آلاف النشطاء السلميين ومئات الإعلاميين ومئات الأطباء والصيادلة وعشرات المحامين من المعتقلين لم يفرج عنهم، وأن جميع مراسيم العفو التي صدرت شملت بعض من حمل السلاح ولم تشمل هؤلاء السلميين.

أن تكونوا للحظة مع المدنيين يموتون وهم نيام من الغازات الكيميائية السامة.
أن تكونوا مع والد يبحث عن أشلاء عائلته تحت أنقاض البراميل المتفجرة
أن تنتظروا صدقة أو حسنة في بلدان اللجوء لتطعموا بها أطفالكم أو خيمة أو سقف تأوون إليها
أن تتخيلوا أنفسكم بلا مأوى بعد أن دمر برميل متفجر أو قذيفة البيت الذي أفنيتم عمركم للحصول عليه.
أن تكونوا ولو ليوم تحت حصار كامل يمنع تحرككم ويمنع حصولكم حتى على ربطة خبز. وأن يموت أطفالكم من الجوع أو المرض دون وجود حبة دواء يمكن أن تنقذه
هذه هي صورة جزئية من حقائق وضع الشعب السوري ومأساته ومعاناته
وأريد أن تضيفوا لهذه الصورة حقيقة أن القانون السوري يمنع محاكمة أي عنصر أمن أو عنصر جيش أو شرطة قبل الحصول على موافقة رئيسه على المحاكمة. مما يعطيهم حصانة ويجعلهم جميعا آمنين من العقاب عن جرائمهم فيوغلون أكثر وأكثر في الجرائم.

أريدكم أن تضعوا أنفسكم حقيقة الآن مكان شعب أصبح نصفه بين نازح ولاجئ دون مأوى أو دخل أو مساعدة وأن تتخيلوا مجموعات إرهابية متطرفة مسلحة جاء معظمها من خارج البلاد تتحكم بجزء من هذا الشعب لتفرض عليهم أفكارها وإرهابها وتخطف وتقتل ناشطيها السلميين والاعلاميين. ثم أتمنى أن تجيبوا على السؤال المطروح دائما: من أين كل هذا الإرهاب والعنف اللامسبوق في سوريا وكيف نحاربه؟
الأفكار المتطرفة والتي تستخدم العنف وسيلة لفرضها موجودة عبر التاريخ كله، وهناك دائما من يؤمن بها وبالعنف ويبررها على هواه تحت يافطات الأهداف النبيلة أو المصالح العليا أو الأوامر الإلهية أو غيرها من المبررات.
استخدمتها الأنظمة الدكتاتورية عبر التاريخ ومارست الإرهاب للقضاء على أعدائها، كما استخدمتها كل المنظمات والدول ومارست الإرهاب تحت شعارات وطنية كالتحرير والاستقلال والوحدة الوطنية وغيرها من شعارات.
المشكلة ليست بالأفكار المتطرفة فهي موجودة لدى كل الأديان والأيديولوجيات والمرجعيات السياسية والفكرية والعقائدية دون استثناء وفي كل المجتمعات وكل الأزمنة ولكنها دائما كانت هي مجرد جرائم مرفوضة تحت أي يافطة أو شعار.

المشكلة تتجلى في إيجاد البيئة الملائمة لهذا الفكر وحاضنة اجتماعية وسياسية وثقافية له، وغياب المحاسبة والعدالة الحقيقية.

المشكلة تتجلى بانتهاك حقوق الإنسان ووصوله لمرحلة من الذل والفقر والمهانة دون أن يتمكن من الدفاع عن نفسه أو تحصيل حقوقه بطرق مشروعة وإغلاق كل الأبواب القانونية والسلمية أمامه فيلجأ للقوى الإلهية الخفية المقدسة لتساعده على البقاء ويصبح عجينة طيعة جدا للأفكار المتطرفة التي تستخدمه في تحقيق أهدافها، وهنا تنشأ البيئة الطيعة المؤهلة لاحتضان الإرهاب ودعمه.

والمشكلة الأهم والأكبر أن المجتمع الدولي لا يمنع إرهاب الدول ضد شعوبها أو ضد الشعوب الأخرى تحت غطاء الشرعية والعلاقات الدولية والمصالح. بينما يركز جهوده على الأعراض تاركاً الإرهاب الحقيقي أو المسبب الأساسي ليقوم بتغذيته وتشجيعه وزيادته فيزداد الإرهاب المقابل تطرفا ووحشية وندخل بالدوامة الكبرى التي نعاني نتائجها كلنا وفي كل العالم.

وحقيقة إذا لم تكن هناك معالجة حقيقية ستكون السنوات القادمة كارثية على الجميع.

الفكر المتطرف يحتاج لفكر متطرف مضاد ليبرر وجوده، ليستغلها القلة من أصحاب هذا الفكر المتطرف العنيف للترويج وتبرير تصرفاتهم وجمع أكبر حشد من المؤيدين. فهما وجها عملة واحدة، يحتاج أحدهما للآخر، وإذا كان غير موجود فيخلقه وهذا ما فعلته وتفعله الأنظمة الدكتاتورية بخلق وحش الإرهاب إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر نتيجة القمع الشديد.

وماذا يمكن أن يكون أفضل بيئة من تلك التي تعاني من القمع والقهر والذل وفقدان العدالة ووسائل التعبير السلمية.

عندما تغيب أو تغَّيب العدالة الحقيقية تلجأ الضحايا إلى وسائل أخرى للوصول لحقها ولا ملامة لها أمام العجز والإهمال الدولي.

هناك من يصنع الإرهاب في سوريا بإيجاد البيئة الضرورية له لينشأ ويزوده بالوقود ليتوسع.

هناك مصانع للموت والإرهاب في المعتقلات وبهواء الغازات السامة وبالحصار والجوع وتحت البراميل المتفجرة ولا يمكن الحديث عن محاربة الإرهاب أو بدء أي حلّ سياسي للقضية السورية قبل وقفها.

والمجتمع الدولي يشارك بشكل حقيقي بصناعة الإرهاب الذي يدعون محاربته عبر وقوفه متفرجا وعدم اتخاذ أي فعل من شأنه وقف الجرائم، وحجب العدالة عن الضحايا وعدم إرسال أي رسالة حقيقية أن الجرائم المرتكبة سيتم المحاسبة عليها وأن المجرمين سينالهم العقاب من أي جهة كانوا ومهما كان وضعهم وأنه لا مجال للإفلات من العقاب، وعندما يتحرك المجتمع الدولي يتحرك جزئيا ويمارس عدالة انتقائية عرجاء عبر غض الطرف عن جرائم والتركيز على جرائم أخرى.

إن الانتقائية بتقييم الجرائم حسب مرتكبها ودينه وقوميته ومبدأه السياسي أو حسب دين وقومية ومبدأ الضحية، فيتم السكوت عن جرائم كبرى إن كان مرتكبها يتلمظ بشعار العلمانية أو حماية الأقليات والضحية من دين محدد والعكس صحيح.

وإن الانتقائية والتفريق بين إرهاب ترتكبه دولة وجيش ضد شعبها أو ضد شعوب أخرى والتغاضي عنه، وبين إرهاب مجموعات مسلحة صغيرة ضد نفس الشعب، هو لب المشكلة.

عندما قتل النظام السوري أكثر من مائتي ألف ضحية ودمّر نصف سوريا خلال أكثر من ثلاث سنوات كان المجتمع الدولي يتحجج بموقف روسيا والصين وصعوبة اتخاذ موقف دولي من المسألة، وعندما قامت داعش بقتل عدد لا يتجاوز العشرات من السوريين بينهم أجانب لم ينتظر المجتمع الدولي موقف روسيا والصين ولا قرارات مجلس الأمن فشكّل تحالفا عسكريا ووجه ضرباته خلال أقل من أسبوع.

عندما يتم التغاضي عن جرائم النظام السوري وإرهابه ضد شعبه وشعوب المنطقة طيلة أربعين عاما دون محاسبة أو مساءلة بل إصرار على التعامل معه. إن هذه الانتقائية بحد ذاتها تصنع الإرهاب وتصنع بيئة حاضنة له ونتائجها ستكون أكثر وبالاً لأنها تشجع من تم تجاهله على ارتكاب المزيد، وتخلق احتقانا مضادا يكون حافزا لمزيد من الإرهاب المضاد ومزيدا من العنف البشع فالأبشع.

المجتمع الدولي كله مشارك بصناعة الإرهاب وتشجيعه بل ودعمه، وإن أي خطاب لا يستجيب للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ولا سيما مبدأ أن العدالة للجميع دون أي استثناء وحقوق الإنسان لا تتجزأ حسب هوية أو دين أو طائفة أو قومية المجرم أو الضحية، ومحاربة الإرهاب من أين أتى ومهما كانت هوية أو دين أو قومية مرتكبه أو هوية أو دين أو قومية الضحايا. ولا مجال أبدا للمفاضلة بين إرهاب وإرهاب. فإن هذا الخطاب سيصّب مزيدا من الزيت على نار الإرهاب ويزيد اشتعالها. وسيكون ذلك الخطاب أو العمل مجرد لغو وتلاعب وتمرير للوقت على حساب دم ومعاناة الشعب السوري وخلق مزيد من الإرهاب وتهديد للسلم والأمن العالميين اللذين أنتم مسؤولون عنهما.

سيناء: الدولة، والمجتمع، والإرهاب

مسعد أبو فجر

سيناء
الدولة، والمجتمع، والإرهاب

مسعد أبو فجر[1]

أغسطس 2015

المقــدمـة

"يعترف بدو سيناء بالإسلام دينًا لهم ولكن ليس فيهم من يعرف قواعد الإسلام بل ليس فيهم من يعرف قواعد الصلاة. وقد مازجتهم عدة سنين فلم أرَ منهم من يصلي إلا نفر يعدون على الأصابع ممن يخالطون المدن وهؤلاء لا يصلون الأوقات الخمسة على الترتيب بل يصلون كلما خطر ببالهم أن يصلوا. ولولا احتفال بدو سيناء بعيد الضحية وذكرهم النبي وحلفهم به والصلاة عليه، لما علمت أنهم مسلمون". هذه الأسطر كتبها نعوم بك شقير عام 1916 في كتابه "تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها"[2] الذي يعد المرجع الأهم وربما الأول عن سيناء اليوم.

[1] مسعد أبو الفجر ناشط سيناوي

[2] دار الجيل، صفحة 352.

يضيف شقير قائلًا: "ولكن لهم في باديتهم قبور أولياء يعدون بالعشرات يحترمونهم الاحترام الديني ويحلفون بهم وينذرون لهم النذور ويزورونهم كل سنة في المواسم وعند زيارتهم ينيرون قبورهم ويذبحون للأنبياء فهم: النبي هارون والنبي صالح والنبي أبو طالب ومناجاة النبي موسى وكلهم في وسط بلاد الطور (المعروفة اليوم باسم جنوب سيناء.)" [3]

في الاقتباس السابق، بدا شقير وكأنه يقول إن البدو لم يكونوا فقط يعيرون اهتمامًا ضئيلًا للدين؛ وإنما قد صنعوا تقريبًا دينهم الخاص. فلا يوجد نبياً في الإسلام اسمه أبو طالب؛ اللهم إلا إذا كانوا يشيرون إلى عم النبي محمد، ولكنه لم يكن نبيًا على آية حال.
الأمر الأكثر أهمية أن هذا الاقتباس يطرح سؤالًا أساسيًا؛ متى بدأ الدين في صورته الحالية يغزو سيناء ليحولها في النهاية؛ كما سبق وذكر سيناتور الحزب الجمهوري البارز جون ماكين؛ إلى الجبهة الأكثر عنفًا مع داعش.

إن أسس الإرهاب في سيناء كما نراه اليوم لابد أن تكون قد تشكلت على عدة مراحل وسوف نناقش في هذا البحث ثلاث منها.

- **المرحلة الأولى**

عندما ترك الإخوان المسلمون المدن والقرى المصرية ليحاربوا في فلسطين عام 1948، لم يكتفوا بالمرور من سيناء باعتبارها نقطة عبور، بل اتصلوا أيضاً ببعض العائلات من العريش؛ من بينها قبيلة الشريف التي يمتد نسبها إلى النبي محمد. أحد أفراد هذه العائلة كان الشيخ كامل الشريف الذي فرّ بعد ذلك إلى الأردن بعد صدام الإخوان المسلمين مع الرئيس جمال عبد الناصر، وانتهى به الحال أن أصبح وزيرًا للأوقاف هناك. لم يكتف الإخوان باستخدام تلك العائلات كمحطات للعبور؛ بل انتقوا من أبنائها ودربوهم على حمل السلاح في مناطق وسط سيناء مثل منطقة سد الروافعة. حسن البنا؛ مؤسس جماعة الإخوان المسلمين ومرشدها الأول اختار كمال الشريف قائدًا عامًا للواء الإخوان المسلمين الذي قاتل في فلسطين؛ والذي كتب بعدها كتابًا عن خبرة الإخوان المسلمين في القتال في فلسطين؛ والذي يعتبر أول مرجع في هذا السياق.

[3] المرجع نفسه.

- **المرحلة الثانية**

في نقاش دار في مقر حزب التجمع بالقاهرة، تحدث أمين الهويدي، رئيس الاستخبارات المركزية في عهد عبد الناصر، عن التحديين الكبيرين الذين واجها الانقلاب العسكري عام 1952. أحدهما كان "اليد السوداء"، منظمة قومية فلسطينية متطرفة نجحت في التسلل إلى سيناء وتجنيد أبنائها. هؤلاء المجندون شنوا هجمات متعاقبة عبر الحدود مع إسرائيل من سيناء مسببين الحرج للدولة المصرية الناشئة، مما أدى إلى اتخاذ القرار بالقضاء عليهم.

استخدمت الدولة عدة وسائل في هذه الحرب، منها إغراق المنطقة بالمخدرات. وأهمها على الإطلاق مساندة شيخ من خان يونس بقطاع غزة لينشر الطريقة الجريرية الأحمدية المتصوفة، وبقاياها مازالت موجودة في سيناء حتى اليوم، وأبرز هذه البقايا ضريح الشيخ سلمان بن عرضة في الشيخ زويد.

في خمسينيات وستينيات القرن الماضي نمت تلك الطريقة الصوفية وصانت العديد من دور العبادة لتتحول إلى منظمة شبه عسكرية تستخدم القوة "لتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر". انعكس ذلك على إحدى الأغنيات التي كنّ تغنيها بنات البدو في ذلك الوقت، والتي كان مطلعها "ومدين سبحته في ايده منشان أسياده تريده"، والتي أعطت انطباعًا عن مدى غضب البدو من الطريقة الصوفية وأتباعها الذين حرموا عليهم الاحتفال والرقص في الأعياد.

لم تكن الطريقة الأحمدية العداء للمرأة وحسب، ولكنها قوضت العديد من القيم الثقافية للمجتمع المحلي مثل طرق الاحتفال بالأعياد. حتى أنها مست قيمة أساسية في حياة البدو، ألا وهي قيمة الكرم وحسن الضيافة والمعاملة؛ فتقاليد البدو أن يستقبلوا ضيوفهم داخل بيوتهم أو في مكان اجتماع القبيلة، ولكن الطريقة الأحمدية أرغمتهم على استقبال ضيوفهم في الزاوية أو الجامع، كما أجبرتهم على الصلاة والصوم، وبدأ مكتب الاستخبارات الداخلي للطريقة بمراقبة التزام رجال البدو بالشعائر الدينية، مما عزز النفاق بين رجال القبائل، فبعضهم كان يصوم في العلن ويفطر سرًا خوفًا من عقاب شيوخ الطريقة، الذين كان معظمهم قادة سابقين في جماعة "اليد السوداء" مثل الشيخ "خلف الخلفات".

كان سلوك الطريقة أعنف من أن يحتمله البدو مما دفع بعضهم للتمرد، وعندما شعرت الاستخبارات العامة أن الطريقة قد تمادت كثيرًا، أرسلت الشيخ أحمد إلى خان يونس من جديد، وخلقت انقسامًا داخل الطريقة بقيادة الشيخ عيد أبو جرير المعروف بموالاته للمخابرات. عقب هزيمة مصر في حرب الأيام الستة عام 1967، ساعد الشيخ أبو جرير الدولة المصرية على تجنيد العديد من رجال الطريقة كمقاتلين في

"منظمة سيناء العربية" التي كونتها المخابرات عقب الهزيمة لتشن هجمات ضد إسرائيل ومعاونيها في سيناء، وكنتيجة لذلك أصبح البدو يخافون من مصاحبة الإسرائيليين حتى عند شراء البضائع من السوق.

- **المرحلة الثالثة**

أثناء الثمانينيات والتسعينيات، عاد أبناء البدو الذين درسوا بالجامعات المصرية، ومعهم ما وصفه البدو "بالدين الجديد" حيث تأثر هؤلاء الشباب بالسلفية الوهابية والتي أنتجت داعش بعد ذلك، أو من يسمون أنفسهم مقاتلي ولاية سيناء، وهم من تصفهم وسائل إعلام إسرائيلية بالمقاتلين أشد عنفاً ودموية في تنظيم داعش.

علاقة الدولة بسيناء

"سيناء قطعة عظم عليها شوية لحم. انا عاوز امصمص اللحم وارمي العظم." هذا الكلام بحسب ما ورد في كتاب محمد حسنين هيكل "المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل" على لسان الرئيس السادات عند حديثه عن قناة السويس والبترول. تلك العبارة الموحية تفسر تمامًا علاقة الدولة المصرية بشبه جزيرة سيناء. فالدولة تعتبر بدو سيناء مواطنين مصريين في الأوراق الرسمية فقط، مما دفع بها لشيطنتهم. وهو ما وضحه الشاعر السيناوي سالم أبو شبانة "انا البدوي.. الماكر المخادع.. تاجر المخدرات.. سارق أحذية الجند في المعركة الوهمية."

انعكست الصورة النمطية للبدو التي تبنتها الدولة في الإعلام المصري من أفلام ومسلسلات تليفزيونية، حيث ظهر البدو دائمًا إما كمهربي مخدرات أو كجواسيس لإسرائيل.

أثار فيلم عُرض قبل أحداث يناير 2011 بوقت قليل غضب المجتمع البدوي، حيث صور الفيلم نساء البدو على أنهن عاهرات، مما دعاهم للاجتماع في جبال نويبع ليتباحثوا في كيفية الرد على هذا الفيلم. بصفتي كنت حاضرًا في ذلك الاجتماع، وضحت أن الفن لا يجب أن يُقابل بالعنف، وأن العنف هو الملجأ الأخير للإنسان في هذا العصر ليطالب بحقوقه، محاولًا أن أنزع فتيل الاحتقان من هذا الموقف المشحون.

تلك النظرة الشائنة التي تبنتها الدولة، والتي لخصها السادات ببلاغة فائقة، أدت للتعامل مع قبائل سيناء باعتبارها عدو محتمل، فبدلًا من أن تضع الدولة خططًا للتنمية من شأنها أن تحقق تقدمًا مجتمعياً واستقرارًا اقتصاديًا، فضّلت أن تتسرب إلى تلك المجتمعات عن طريق تفكيك الهياكل الاجتماعية والثقافية

والسياسية الموجودة بالمجتمع المحلي. لذا ركزت الدولة على أداتين أساسيتين وهما الدين وتجارة المخدرات أو التهريب في العموم.

لم تكتف الدولة المصرية بعدم التفكير في خطط تنمية سيناء، ولكنها أيضًا منعت الآخرين من القيام بذلك، حيث صرح لي سفير دولة أوروبية أن بلاده عرضت على الحكومة المصرية بناء مستشفيات متنقلة، وحفر آبار، وتأسيس مدارس للسياحة، ولكن البيروقراطية المصرية عرقلت تنفيذ تلك الخطط حتى أُسقطت من تلقاء ذاتها. يأس السفير من ردة فعل الدولة على مشروعات تنموية تهدف إلى خدمة المجتمعات المحلية في سيناء.

مادامت الدولة المصرية لا تميز بدو سيناء باعتبارهم سكان مصريين، فإن القبائل البدوية أيضًا لا تحاول أن تواجه تلك النظرة الشائنة للدولة عن طريق الكفاح من أجل حصولهم على حقوقهم كمواطنين مصريين، ذلك ما ذكره الصحفي الإسرائيلي إيهود يعاري في المحاضرة التي ألقاها في معهد واشنطن عام[4] 2011.

قبائل سيناء والإرهاب

بالإضافة إلى الصورة الشائهة المتبادلة بين الطرفين: الدولة المصرية وبدو سيناء، فإن المشكلة الحقيقية في سيناء هي مشكلة المواطنة؛ فتلك المشكلة هي التي جعلت سيناء تصل إلى هذا المستوى من الفقر المدقع والمعاناة من معدلات الحبس العالية، حيث لا يوجد بيت في شبه الجزيرة كلها تقريبًا لم يقضِ واحد أو أكثر من أهله مدة في السجن أو مراكز الاحتجاز، وأحيانًا يقضي الفرد الواحد أكثر من مدة عقوبة مما ألهب التوتر بين الدولة وقبائل بدو سيناء.

ضمن سياق تلك العلاقة المشحونة بين الدولة وأهل سيناء، ظهر الإرهاب ليشكل تحديًا أمام كلا الفريقين، ولكن على الرغم من ذلك استخدم كل فريق سلاح الإرهاب ضد الفريق الآخر؛ فالدولة تحاول أن تثبت أنها الحائل الذي يقف بين أهل سيناء والإرهاب، ولكنها في الوقت ذاته تمارس انتهاكات صارخة ضد المدنيين، والتي بدورها دفعت المواطنين إلى التفكير في أن الهدف الأساسي من الحرب في سيناء هو تحطيم معنوياتهم وكسر إرادتهم. على الجانب الآخر، يبدو وكأن القبائل غير معنية بفشل الدولة في القضاء على الإرهاب على الرغم من الحرب الطويلة التي كبدت الدولة خسائر فادحة.

[4] ناقش إيهود يعاري ونورمان سان بيير بروز سيناء كحد جديد للصراع في المنطقة، وما يمكن فعله لكبح جماح ذلك التطور الخطير، منتدى سياسات معهد واشنطن. راجع: https://www.youtube.com/watch?v=orzQ62vjPzk

إن ما سبق ذكره يطرح سؤالًا عما إذا كان أهل سيناء يتعاطفون مع الإرهاب ويدعمونه بشكل أو بآخر.ونظرًا لعدم وجود أية بيانات دقيقة عن حجم دعم الإرهاب في سيناء، فليس أمامي سوى الاعتماد على الانطباعات التي استطعت أن استشفها من الاتصالات الشخصية ووسائل التواصل الاجتماعي. فالأدلة القولية تشير إلى أن عدد أهالي سيناء المتعاطفين مع الإرهاب ضئيل للغاية، ومحصور في واحد من قطاعات ثلاثة: إما قاصر على أعضاء الجماعات الدينية مثل الإخوان المسلمين أو السلفيين، أو المواطنين الذين لحق بهم ضرر مباشر من العمليات العسكرية التي أجراها الجيش. وزمرة المتعاطفين تلك يمكن أن تقسم إلى أنماط ثلاثة:

1) القطاع الأول، والذي يتألف من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين والمتعاطفين معها، يأمل في يصبح الإرهاب في سيناء أداة ناجعة في تقويض ما يسمونه بالانقلاب العسكري عام 2013، هذا النوع من التعاطف يمكن رؤيته واستبيانه من خلال مراقبة صفحات الجماعة على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية الأخرى.
2) القطاع الثاني، والذي يتألف من الجماعات الدينية المحلية، يفترض بأن الإرهاب سوف يستطيع أن يهزم الدولة المصرية، مما سيؤدي بدوره إلى تأسيس الإمارة الإسلامية في سيناء. أعضاء هذه الجماعات هم في نهاية الأمر مجرد رجال قبائل يبحثون عن أي حل مقدس أو مدنس للتخلص من مأزق الصراع بين سيناء والدولة.
3) القطاع الثالث، ويتألف من المواطنين العاديين الذين لحق بهم أذى مباشر من الدولة بسبب حربها على الإرهاب، ومن ثم فإنهم يجدون في عنف الإرهاب وسيلة تروي ظمأهم في عقاب الدولة على الانتهاكات السافرة -بكل ما تحمله الكلمة من معنى- التي مارستها ضدهم؛ والتي لا يمكن إغفالها.

علاقة السكان المحليين بالجيش

تظهر بردية من مصر القديمة أن الفراعنة العظام هم أولئك الذين دشنوا حكمهم بشن حملات على القبائل التي كانت تعيش في سيناء. وبعض التماثيل الفرعونية تحتفل بذكرى هذه الحملات مثل اللوحين التذكاريين رقم 111 و112 الموجودين في المتحف المصري بميدان التحرير اللتان تصوران "سنفرو" ممسكًا بناصية شعر أحد رجال القبائل في سيناء بيده اليسرى، بينما يده اليمنى ممسكة بهراوة ليهوي بها على الرجل؛ كما أن النقوش مفادها "سنفرو الإله العظيم فاتح البلدان وواهب القوة والثبات وراحة البال إلى الأبد".

بالانتقال للعصر الحديث، نجد أن محمد علي حشد قبائل من مرسى مطروح ليشن حربًا على القبائل في سيناء. يمكننا اقتفاء آثار هذه الحرب في جنوب العريش فيما يعرف بين السكان المحليين باسم "مقبرة الغرباء"، لنجد أجساد المحاربين الغرباء الذين جندهم محمد علي مدفونة بها. عندما فشلت تلك الحملة، شن إبراهيم، ابن محمد علي، حربًا على قبائل سيناء بجيوشه، والتي أدت إلى ما يشبه الإبادة الجماعية لقبيلة السواركة، كبرى القبائل في سيناء.

في حقيقة الأمر، تُظهر هذه الحوادث أن العلاقة بين قبائل سيناء والجيش هي علاقة شديدة التعقيد ومليئة بالمشاحنات. فمنذ عدة سنوات، قبل أن تشن الدولة الحرب على الإرهاب، فسرت لي سيدة بدوية كيف استطاعت "الدول" أن تحمي البدو من الجيش، وقد كانت تشير إلى القوات متعددة الجنسيات وإسرائيل، الذين سمحوا بوجود عدد محدود من قوات الجيش المصري في سيناء وفقًا لمعاهدة كامب ديفيد. وأثبتت الأيام صحة كلامها، فعندما وافقت إسرائيل على دخول الجيش المصري إلى سيناء، مارسوا انتهاكات صارخة ضد السكان المحليين.

لم يعط الجيش لأهل سيناء أي دور فعال في الحرب ضد الإرهاب سوى تجنيدهم كجواسيس ومخبرين. هؤلاء المجندون هم عادة مهربون وتجار مخدرات قبض الجيش عليهم وخيرهم بين عقوبة السجن أو التجسس لحساب الجيش، وهؤلاء الذين اختاروا التجسس لصالح الجيش وجدوا أنفسهم في النهاية مساجين لداعش.

عدم قدرة الجيش على حماية هؤلاء المخبرين اضطرهم للعيش هم وعائلاتهم في إحدى الثكنات العسكرية. فقضية عبد المجيد المانع الذي يقيم مع عائلته في اللواء المقاتل رقم 101 في وسط سيناء لهي مثال أساسي لذلك؛ حيث أُدين وحُكم عليه بالسجن المؤبد في أكثر من قضية؛ من بينهم حكمين علي خلفية قضايا قتل؛ ففي عام 2011، أطلق النار على رجل أثناء نزاع على أرض، وفي القضية الأخرى، أطلق النار على صهره وأرداه قتيلًا بسبب نزاع على الميراث. يجدر بنا أن نذكر هنا أن عبد المجيد المانع هو ذات الرجل الذي يقدمه الإعلام المصري على أنه أحد قادة الحرب ضد الإرهاب[5].

[5] راجع الحوار الصحفي الذي أجري مع المانع: https://www.elwatannews.com/news/details/728160

النتائج

بدأ العنف بتفجيرات طابا عام 2004، ليتبعها تفجيرات شرم الشيخ عام 2005. العشرات قُتلوا وأصيبوا في هذين التفجيرين وكذلك في تفجير فندق هيلتون بطابا؛ وفي المقابل جاء رد الدولة غاية في العنف، خاصة في الرد على تفجيرات طابا. على سبيل المثال، اختارت الدولة أوقات غاية في الاستفزاز لتشن غارات على المنازل، مثل وقت المغرب في شهر رمضان؛ تلك الساعة المقدسة، ساعة الإفطار، التي يكسر فيها جميع المسلمين صيامهم، حيث كان العساكر يغيرون على البيوت باقتحام الشبابيك والحوائط بدلًا من الأبواب. نتج عن تلك الحملة اعتقال الكثير من رجال القبائل والنساء والأطفال دون السادسة عشرة[6]، فيما يُعتبر إهانة بالغة بمعايير المجتمع القبلي.

اقترحت العديد من منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية عدة حلول على الدولة المصرية؛ أولًا وقبل كل شيء الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان. ثانيًا، دمج قبائل سيناء في الدولة. لكن الدولة تجاهلت كل تلك التوصيات، وتمادت في تنفيذ خطتها بتدعيم كل من التهريب والتعصب الديني.
لقد شجعت الدولة على تأسيس المحاكم الدينية التي كانت تحكم على أساس التفسير السلفي الوهابي للشريعة الإسلامية؛ فالنزاعات بين المواطنين لم تكن تُحال إلى المحاكم المدنية أو حتى المجالس العرفية بل إلى المحاكم الدينية؛ التي تضمنت محكمة الشيخ أسعد البيك؛ تلك المحكمة التي كان قادة الأمن؛ وضباط الشرطة، ومسئولو المخابرات يحضرون جلساتها.

عقب ثورة 25 يناير، تزايد عدد المحاكم الدينية واتسع انتشارها، وفرضت سيطرتها على كل الأنشطة القضائية، مصحوبة بتصاعد حاد للعنف. بدأت الهجمات بتخريب الكنائس وقتل وطرد المسيحيين، ولكنها تطورت لتصبح هجمات كبيرة ومنسقة علي أقسام الشرطة في قلب مدينة العريش. في أحدى تلك الهجمات، والتي استهدفت ثكنة عسكرية جنوب رفح، قتل أغلب الجنود وسرقت مدرعاتهم وتم العبور بها إلي إسرائيل حيث تم القضاء عليهم من قبل القوات الإسرائيلية بدأت مرحلة جديدة لاحقاُ وهي اختطاف الجنود المصريين لتبادلهم مع أسري إسلاميين. رد فعل القاهرة، سواء تحت حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال الفترة الانتقالية أو حكم محمد مرسي، كان ضعيف وغير مهتم، ويعود هذا غالباً لانشغالهم بالصراع علي السلطة بدلاً من الالتفات للأحداث القائمة علي الحدود الشرقية.

مصر: اعتقالات واسعة وتعذيب في سيناء، منظمة هيومان رايتس وواتش, فبراير ٢٠١٥,
https://www.hrw.org/reports/2005/egypt0205/3.htm

قبل30 يونيو بقليل، بدأت الجماعات الإسلامية في التهديد باستخدام العنف، كما صرحت بأن أية محاولة للمساس بالرئيس محمد مرسي هي محاولة للعودة إلى ما قبل 25 يناير؛ وهذا ما لن يسمحوا بحدوثه. بعد ذلك، أعلنوا أن سقوط مرسي سوف يعني استخدام السلاح وإعلان الدولة الإسلامية في سيناء. تلك الجماعات الإسلامية أو بعضها على الأقل كان صادقًا في تصريحاته؛ فبمجرد أن عُزل "مرسي" هوجمت مقرات الجيش والشرطة، واختطف العديد من الجنود وقُتلوا. في هذه اللحظة قرر الجيش أن يتدخل بعنف؛ فيما بدا أن هدفه إذلال المواطنين العاديين أكثر من محاربة الإرهاب. فالجيش كان أشبه برجل تعرض للإذلال، وبدلًا من أن يحارب من قام بذلك؛ حارب هؤلاء الذين شهدوا حادثة الإذلال. إذا انفجر لغم على الطريق بالقرب من معداته؛ فإنه سيدمر معه الخمسة منازل الأقرب إلى موقع الانفجار؛ كما حدث في حالة محمد الغول وما حدث لأخيه، ولابنه، ولجيرانه في منطقة والي لافي. لم يتوقف الجيش عن هدم منازل السكان المحليين، بل وأطلق القذائف المدفعية من ثكناته على منازل المدنيين ليدمر العشرات منها؛ ويقتل المئات من ساكنيها؛ وكان من بينها بيت جابر أبي قطيفان، الذي دُمر منزله وعائلته في داخله؛ لتموت ابنته وأخته.

لما يُقتل مواطن؛ لا تستطع عائلته أن تستلم جثته إلا بعد أن يوقعوا على شهادة يقروا فيها أن القاتل مجهول، مما يعني أن تهمة القتل لن توجه لأحد. اختطف المئات من المدنيين وقتلوا وألقيت جثثهم على الطريق، بينما احتجز الباقون في منشأة "عزولي" العسكرية بالإسماعيلية والمعروف عنها سوء السمعة؛ حيث يعاني المحتجزون ظروفًا غير إنسانية.

الآلاف من أشجار الزيتون اقتلعت، زعمًا بأن الإرهابيين يستخدمونها كمخبأ لهم، حظر التجوال مازال مفروضًا منذ أكثر من عامين من السادسة مساءًا وحتى السادسة صباحًا. شبكات الاتصالات مقطوعة بشكل منتظم لأكثر من ثمان ساعات يوميًا. يمنع من دخول سيناء منظمات حقوق الإنسان والصحافة حتى لا يعرف العالم ما يحدث هناك. قُبض على الصحفيين والناشطين المحليين من أجل تخويف الآخرين؛ مثل الصحفي أحمد أبو دراع، والصحفي حسن حنتوش الذي كان عضوًا سابقًا في حملة حمدين صباحي الرئاسية، واحتجزوا في سجن العزولي الحربي.

إن المواطنين العاديين عالقون بين قوتين متحاربتين على أرضهم. فبينما لا تعتبرهم القوة الأولى، ألا هي الدولة، مواطنين مصريين، تراهم القوة الثانية المتمثلة في المتطرفين الإسلاميين باعتبارهم أمة من الخطاة والفاسقين. وهم يهربون من براثن الأولى ليقعوا تحت إبهام القوة الثانية. وتلك الصورة الشائهة تعني أن

ولاية سيناء ليس لديها آية شعور بتأنيب الضمير بسبب الاعتداء على مواطني سيناء وقتلهم. وهم بالفعل عذبوا وقتلوا وذبحوا المئات. كما تستخدم ولاية سيناء وسائل التعذيب ذاتها التي يستخدمها أمن الدولة؛ حيث تضع المتهم تحت ظروف غاية في القسوة، ثم تجبره أن يروي يومياً قصة حياته منذ لحظة ميلاده، وإذا اختلفت تفاصيل رواية اليوم عن تفاصيل رواية اليوم السابق؛ يعذبوه ثم يسألوه: "لماذا لم تخبرنا عن هذه التفاصيل من قبل؟ لماذا خبأتها عنّا؟"

التوصيات

إن مفتاح الحل هو التمسك بحقوق الإنسان وكرامة جميع المصريين بشكل عام وأهل سيناء بشكل خاص، وهذا يجب أن يُترجم إلى سياسات تهدف إلى تأسيس دولة العدالة والمواطنة والتعددية واحترام حقوق الإنسان، بالمفهوم ذاته المطبق في الدول المتحضرة، فهذه هي القاعدة الأساسية لحل حقيقي لمشكلة سيناء بل لمشكلة الشرق الأوسط على وجه العموم؛ لإنقاذه من براثن وجهي عملة الإرهاب والديكتاتورية؛ ففي الحقيقة لا حياة للديكتاتورية بدون وجود أفكار تنتج الإرهاب، ولا حياة لأفكار تنتج الإرهاب دون أن تحتضنها الديكتاتورية.

لكن سيناء تبدو وكأنها حالة فريدة؛ كما ذكر اللواء عادل سليمان؛ رئيس منتدى الحوار الاستراتيجي والعلاقات المدنية العسكرية، أن الدولة المصرية تنظر إلى شبه الجزيرة باعتبارها مسرحًا للعمليات العسكرية، وأهلها ليسوا مواطنين مصريين ولكنهم أناس يعيشون في ساحة المعركة. يجب التخلص من تلك العقلية دون إرجاء وفي أسرع وقت، وأن تُستبدل بعقلية مركزة على المواطنة. فسيناء الآن تحتاج إلى عدة تدخلات سريعة وفعالة:

1) توفير المساعدات العاجلة لآلاف المُهجرين ولهؤلاء الذين دُمرت منازلهم.
2) استبدال قوات الجيش بقوات مكافحة الإرهاب، استبدال التكتيكات المتبعة بآخري قائمة علي جمع المعلومات والتدخل السريع، ولكن علي أن تقوم تلك القوات بمهامها تحت الرقابة القضائية للحد من الانتهاكات ضد المدنيين. تكافح الدولة الإرهاب عن طريق جيش يعتنق عقيدة أشبه بعقيدة الاتحاد السوفييتي؛ مما يحد طريقة عملها في تكتيكين رئيسيين:

- انتشار الثكنات والمراكز العسكرية التي تهدف أساسًا إلى ترسيخ ومراقبة وحماية الوجود العسكري على الأرض.
- شن غارات طويلة من اللواء مقاتل 101 في العريش، والتي كانت تبدأ عادة في السادسة صباحًا وتنتهي في المساء، مما يسهل من توقع تحركاتهم، وزراعة الألغام على الطرق التي يسلكونها، ومهاجمتهم بالصواريخ.

تلك التكتيكات خلفت خسائر فادحة في الأسلحة والمعدات، فالثكنات العسكرية تضرب الطلقات وتطلق المدفعية بشكل عشوائي وعفوي، مما دفع معظم السكان المدنيين الذين يعيشون بالقرب من تلك الثكنات إلى الهروب.

3) يجب أن تتحوّل قبائل سيناء إلى طرف أصيل في الحرب ضد الإرهاب، وهذا لن يحدث إلا بالاعتراف بهم كمواطنين مصريين، والاعتراف بحقوقهم الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتقديم الخطط التنموية التي تتناسب وثقافتهم وتكوينهم الديموغرافي، فضلًا عن إشراكهم في وضع تلك الخطط وصياغة أهدافها، وكذلك تنفيذها.

4) كما يجب أن تتعهد الدولة بتقديم تعويضات حقيقية مناسبة تتوافق مع المعايير العالمية لانتهاكات الدولة ضد القبائل التي حدثت قبل وبعد ثورة 25 يناير. يستتبع هذا دراسة خبرات شعوب الشرق الأوسط في مواجهة الإرهاب، واعتقد أن أنجح هذه الخبرات هي خبرة الأكراد في التعامل مع داعش. كما يجب دراسة تجربة تجنيد إسرائيل لقبائل النقب؛ حيث أحبطت وحدة الاستطلاع البدوية في الجيش الإسرائيلي بقيادة المقدم "وحيد الهزيل" تسرب الإرهابيين من سيناء إلى إسرائيل بعد أن قتلوا جنود القوات المسلحة المصرية في إحدى نقاط تمركز الجيش، واستولوا على مدرعاتهم، وعبروا الحدود إلى كرم أبي سالم [7].

5) الدول التي تبيع الأسلحة للجيش يجب ألا تكتفي بأخذ تعهد عليه بألا يستخدم هذه الأسلحة ضد المدنيين فحسب، ولكن يجب عليها أن تفعّل آلية للمراقبة تهدف إلى القضاء على العنف ضد المدنيين أو على الأقل تقليصه ليتوافق مع المعايير الدولية؛ حتى تضمن أن يتحقق ذلك على أرض الواقع.

6) رفع الحصار القاسي الذي فرضه الجيش على سيناء، وضمان حرية التنقل لمنظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية، كما على الدولة أن تزيل العقبات التي تعيق دخول الصحافة المحلية والإقليمية والدولية.

[7] http://www.maannews.net/Content.aspx?id=510687

الإخوان المسلمون: نحو التطرف العنيف

يوسف أحمد

الإخوان المسلمون
نحو التطرف العنيف

يوسف أحمد[1]

سبتمبر 2015

المقــدمـة

عام 2013، أطاح الرئيس عبد الفتاح السيسي – الذي كان وزير الدفاع آنذاك– بالرئيس محمد مرسي بعد الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي طالبت بانتخابات رئاسية مبكرة. استندت الاحتجاجات إلي الدرجة المتواضعة من التقدم التي أحرزها مرسي علي صعيد الإصلاح الاقتصادي والسياسي، بالإضافة للتشكك العميق من جانب العديد من قطاعات المجتمع المصري في الإخوان المسلمين. وبعد الإطاحة بمرسي؛ تبنى نظام الرئيس السيسي – الذي خاض الانتخابات الرئاسية وفاز في 2014 دون معارضة تذكر- خطاباً معاد للإخوان المسلمين، وبعدها أعلن النظام حربه ضد الإرهاب (والذي تم إلقاء مسئوليته علي الإخوان المسلمين في بداية الأمر)، وذلك بالإشارة للتمرد الإسلامي شبه المحصور في سيناء، والذي اشتد عقب

[1] يوسف أحمد، باحث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

تولي الجيش الحكم. فرغم أن جماعة أنصار بيت المقدس الجهادية قد أعلنت مسئوليتها عن ذلك التمرد[2]، إلا أن نظام السيسي استفاد من ذلك في تبرير حملته العنيفة غير المسبوقة ضد الإخوان المسلمين؛ حيث ألقى القبض على واحد وأربعين ألف شخص (بينهم أفراد من المعارضة المدنية)[3]، وقتل أكثر من ألف ومائة وخمسين شخصًا -معظمهم من الإسلاميين- خلال شهرين[4].

بعد أن تولى الجيش حكم البلاد حذر مثقفون وخبراء من أن الانقلاب وما تبعه من ممارسات قمعية عنيفة سوف يكون له تأثيرًا متطرفًا على الإخوان المسلمين بشكل خاص، وعلى حركات التيار الإسلامي بشكل عام. إذ أشاروا إلي أن القمع الذي تبع إسقاط مرسي قد يدفع الإخوان للتحول لجماعة متطرفة أشبه بالدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة.

هذه الورقة البحثية القصيرة تسعى لتوضيح العلاقة بين سياسة نظام الحكم المصري وخطابه ضد الإخوان المسلمين، وتصاعد نزعة العنف التي بدأت تظهر بين كوادر الجماعة. تنبني هذه الورقة البحثية على جدليتين: الأولى: مرور الإخوان المسلمين بعملية تحول أكثر ميلًا للمواجهة، مرجح أن تدفع بهم لمواجهات عنيفة مع الدولة. والثانية: أن عملية التحوّل هذه (بغض النظر إن كانت ناجحة أم لا) أشعلها القمع الذي قام به النظام الحالي وممارساته العنيفة.

الخلفية التاريخية

في الثلاثين من يونيو عام 2013، كان رد الجيش على الاحتجاجات الشعبية الحاشدة المطالبة بعقد انتخابات رئاسية مبكرة، توجيه إنذارًا أخيرًا لمرسي؛ إما أن يسترضي المعارضة المدنية أو يتدخل الجيش لحل الأزمة، بدون حاجة لتوضيح المقصود بالخيار الثاني. وفي الثاني من يوليو، ألقى مرسي خطابًا مدته خمسة وأربعين دقيقة؛ أشير إليه على نطاق واسع "بخطاب الشرعية"؛ حيث استخدم مرسي مصطلح "الشرعية" ستة وخمسين مرة في سياق الديمقراطية والدستور أثناء خطابه[5]. وفي اليوم الثاني، ألقى السيسي بيانًا بجانب أعضاء من المعارضة المدنية والإسلامية، معلنًا المستشار عدلي منصور؛ رئيس المحكمة الدستورية العليا،

[2] أنصار بيت المقدس: جماعة جهادية مقرها سيناء، بدأت تنفيذ عمليات عسكرية عقب أحداث ثورة يناير، ازدادت كثافة تلك العمليات بعد عزل محمد مرسي. وفي عام 2014، بايعت تنظيم الدولة الإسلامية الذي سيطر على مساحات كبيرة من الأراضي في العراق وسوريا، ومنذ تلك اللحظة، غيرت الجماعة اسمها لولاية سيناء.

[3] جو ستورك، المسجونون السياسيون في مصر، (هيومان رايتس ووتش 2015)
https://www.hrw.org/ar/news/2015/03/06/267145

[4] المرجع نفسه.

[5] خطاب الرئيس محمد مرسي في 2 يوليو 2013 https://www.youtube.com/watch?v=O0Uqap-cX8Y

رئيسًا مؤقتًا للبلاد لحين عقد الانتخابات الرئاسية، وأن مرسي محددة إقامته بمعزل عن العالم في مكان لم يتم الكشف عنه.

بعد ذلك مباشرة، بدأ الإخوان المسلمون حشد مسيرات وتظاهرات ضخمة لدعم مرسي و"الشرعية"، كما نظموا عدة اعتصامات أبرزها اعتصام ميدان رابعة العدوية الذي أظهر انقسامًا -غالبًا كان موجودًا- بين صفوف الإخوان المسلمين، فبينما أكد قادة الإخوان التزامهم بالسلمية وطالبوا باستعادة "شرعية الرئيس" في أحاديثهم في الدوائر الرسمية والإعلام الغربي؛ كانت منصة الاعتصام مثقلة بخطب محرض علي الطائفية والعنف. وأثارت أجواء الاعتصام روح الصدام والمواجهة.**فكما لاحظ حازم قنديل:**

"أثناء الاعتصام حول مسجد رابعة العدوية في القاهرة والذي دام مدة أربعين يومًا، شُجب المنافسون السياسيون دينيًا، واستحضرت صور من المعارك الملحمية للنبي محمد، واستدعيت قصص من الكتاب المقدس من موسى وداود حتى معركة أرمجدون، وانتشرت الادعاءات بأن رئيس الملائكة جبريل ظهر يصلي في معسكر الاعتصام الإسلامي، وتكرر الحديث عن رؤى لرجال أتقياء وحور العين في انتظار للنصر القريب."[6]

هناك عدة تفسيرات للنهج الثنائي الذي اتبعه الإخوان المسلمون في التعامل مع عزل مرسي. التفسير الأول بحسب حازم قنديل هو أن عقيدة الإخوان المسلمين أدت بهم إلى الافتراض بأن المواجهة سوف تُحدث تدخلًا إلهيًا ينقذهم ضمن إطار من الحتمية الدينية. والتفسير الآخر هو أنه بتخلي تقريباً كافة القوى غير الإسلامية وبعض القوى الإسلامية عن الإخوان المسلمين، لم يكن لديهم ترف تعديل الخطابات ذات النبرة الجهادية لتتماشى مع تفضيلاتهم الأيديولوجية. فحقيقة كون الإخوان المسلمين في أمس الحاجة إلى أي نوع من الدعم دفعهم للسماح لهؤلاء الداعمون بأن يسمعوا أيً كان ما يحرك مشاعرهم، بكلمات أخرى؛ لم يكن الإخوان المسلمون ليخاطروا بشق صفوف المناهضين للانقلاب من أجل مسألة بلاغة خطابية.

على الرغم من تصاعد التمرد الإسلامي شبه النائم في سيناء، بعد عزل مرسي، وعلى الرغم من أن جماعة أنصار بيت المقدس الجهادية الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية أعلنت مسئوليتها عن هذا التمرد، استفاد نظام الحكم الجديد والإعلام من خطابات الاعتصام لخلق علاقة سببية بين الإخوان المسلمين والتمرد في سيناء.

---

[6] Hazem Kandil, Religious Determinism: Unlocking the Ideology of the Muslim Brotherhood, (UCLA, 2014),p. 2.

يوم الرابع والعشرون من يوليو، طلب الرئيس السيسي في خطابه من الشعب أن ينزلوا للشوارع كي يعطوا الجيش تفويضًا بمواجهة "العنف والإرهاب المحتمل". وبالفعل لبى عدد كبير من المتظاهرين نداءه ونزلوا للشوارع ليعلنوا دعمهم وتأييدهم له[7]. وفي الرابع عشر من أغسطس، استخدمت قوات الأمن العنف في فض الاعتصامين المؤيدين لمرسي في رابعة العدوية والنهضة، فيما وصفته منظمه هيومان رايتس ووتش لاحقًا "بواقعة من الأكثر دموية بين وقائع القتل الجماعي لمتظاهرين سلميين في معظمهم في التاريخ الحديث"، وقتلت ما يقرب من 904 متظاهرًا معظمهم غير مسلحين.[8] وردًا على إدعاء النظام بأن المتظاهرين المؤيدين لمرسي في الاعتصامين كانوا شديدي التسلح، توصلت هيومان رايتس ووتش في تقريرها عقب سنة كاملة من التحقيقات في الواقعة، أنه على الرغم من وجود متظاهرين مسلحين في الاعتصامين، إلا أن "أعدادهم كانت قليلة"[9].

وبالإضافة إلى فض الاعتصامات، شن النظام حملة ضد الإخوان المسلمين على مستوى الأمة كلها، ويدّعي الإخوان المسلمون أنه منذ بداية هذه الحملة وحتى مايو 2014، أُلقي القبض على تسعة وعشرين ألف عضو من أعضائها (متضمنين العديد من أعضاء مكتب الإرشاد والمرشد العام محمد بديع)[10].

عظّم النظام استفادته من التمرد في سيناء - والذي زادت حدته بشكل ملحوظ بعد العنف في رابعة - والعنف محدود النطاق في القاهرة الكبرى ومحافظات الدلتا، لتبرير حملته القمعية. وفي الخامس والعشرين من ديسمبر، أعلن مجلس الوزراء المؤقت جماعة الإخوان المسلمين تنظيمًا إرهابيًا، جاعلًا جميع أعضاء الإخوان المسلمين وجميع مؤيديهم عرضة للسجن طبقًا للمادة 86 من قانون العقوبات المصري[11]. ومع ذلك، لم يُقدم أي دليل يربط مباشرة بين الإخوان المسلمين والعنف في سيناء أو أي مكان آخر، بينما استمر قادة الإخوان المسلمين في تأكيدهم على الالتزام باللا عنف.

---

[7] "Egyptian Army Chief Calls for Street Protests," BBC News, July. 24, 2013, http://www.bbc.com/news/world-middle-east-23434809

[8] حسب الخطة، مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر، هيومان رايتس ووتش، أغسطس 2014، متاح في: https://www.hrw.org/ar/report/2014/08/12/256580

[9] المرجع نفسه.

[10] Joe Stork, Political Prisoners in Egypt, Human Rights Watch, 2015, https://www.hrw.org/news/2015/03/06/egypts-political-prisoners Accessed on 05/05/2015

[11] مهند صبري، "مصر تدرج "الإخوان المسلمين" ضمن قائمة المنظمات الإرهابية"، الصورة، 26 ديسمبر،2013 https://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2013/12/egypt-brotherhood-terrorist-organization-cabinet.html

في الوقت الراهن؛ القيادات العليا للإخوان المسلمين (بمن فيهم مرسي) إما مسجونين (تنفيذًا لأحكام، أو في انتظار محاكمات في قضايا مختلفة) أو انتقلوا للعمل السري. ورغم ذلك، استطاعت بعض الشخصيات البارزة الهرب من مصر قبل إلقاء القبض عليها مثل نائب المرشد العام محمود عزت، والأمين العام محمود حسين. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الحملة الأمنية هي الأقوى بين جميع الحملات التي شهدها الإخوان المسلمون من حيث الحدة ومن حيث النطاق الجغرافي في مصر.

جذور الانقسام

التيارات المختلفة

لتفسير الانقسام داخل جماعة الإخوان المسلمين، والذي ظهر جليًا في الأشهر الماضية، من المهم أن نبرز أنه تقليديًا كان هناك كتل مختلفة داخل الجماعة، وتصنيف تلك الكتل من الممكن أن يأخذ عدة صور وأشكال، ولكن في سياق بحثنا هذا؛ التمييز بين كتلة الحرس القديم وكتلة الشباب الإصلاحي يفي بالغرض. يمكن تعقب أصل الكتل الحالية بالعودة للسبعينيات؛ حين قرر المرشد العام الثالث عمر التلمساني أن يحيي الجماعة في أعقاب الآثار التي خلفتها الحملة التي شنها نظام جمال عبد الناصر ضدهم. بناء على قرار السادات التكتيكي بالسماح للإخوان المسلمين بالعودة للحياة السياسية في مصر ليوازن بهم الحركات اليسارية؛ اعتمد التلمساني اعتمادًا كبيرًا على الحركة السلفية شديدة النشاط بين طلاب الجامعات في تنشيط صفوف الإخوان.

وعلى الرغم من أن حقن صفوف الإخوان بدماء السلفية الشابة قد حقق الهدف منه ببناء التنظيم، إلا أنه خلف عاقبتين غالباً غير مقصودتين. الأولى: تقديم المذهب السلفي للإخوان وهو مذهب أكثر حَرفية وتطرفًا من المذهب الذي تبناه الإخوان تقليدياً. الثانية: وجود كوادر شابة لديها تفضيل قوي للنشاط؛ مما لا يتوافق مع سياسة عدم المواجهة التي عممها حسن البنا، وثبتها خليفته حسن الهضيبي بشكل مؤسسي.

أعضاء التيار السلفي من الشباب الذين انضموا لصفوف الإخوان في السبعينيات مثل عبد المنعم أبو الفتوح وأبو العلا ماضي؛ نمو ليصبحوا أعضاء بارزين في التكتل الإصلاحي للجماعة. ومن ناحية أخرى، اعتبرت شخصيات مثل محمد بديع، وخيرت الشاطر، ومحمد مرسي امتداد لتكتل الحرس القديم.

على الرغم من أن مصدر الخلاف بين الكتلتين متعلق جزئيًا بالحرس القديم وسيطرتهم على السلطة، وتهميشهم للتكتل الإصلاحي في عملية اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى مسألة الديمقراطية داخل الجماعة؛ مع وجود منازعات أخرى مرتبطة بهوية الجماعة وأنشطتها؛ إلا أن مصدر الخلاف الأساسي بينهما تمحور في

نقطتين محوريتين، هما صورة الإسلام الذي تتبناها الجماعة، ودرجة المواجهة الذي يجب على الجماعة تبنيها في التعامل مع الحكومة.

بفضل خبرة الإصلاحيين في التعاطي مع البرلمان والنقابات في الثمانينيات، أصبحوا أكثر ميلاً لقبول التسويات وحلول الوسط، كما أصبحوا لاعبين سياسيين أكثر مرونة. ونتيجة ذلك، بادروا بتبني نهجًا معتدلًا للجماعة ودعموه. ولأسباب نفعية بحتة، اخذ موقف الإصلاحيين من التعددية وحقوق الأقليات أولوية على موقفهم من تطبيق الشريعة الإسلامية. فيما أصبح الحرس القديم أشد مقاومة لدعم حقوق المرأة وحقوق الأقباط في مصر[12]. ذلك الموقف المتشدد قد يُعزى إلى حقيقة كون معظم رجال الحرس القديم إما قضوا أعوامًا في السجون ممارسين الحد الأدنى من التفاعل الاجتماعي خارج دوائر الإخوان، أو فروا من اضطهاد عبد الناصر إلى دول الخليج مثل السعودية، مما جعلهم عرضة للتفسيرات السلفية الحرفية للإسلام.

اصطدم موقف الإصلاحيين تجاه التغيير التقدمي بتفضيل الحرس القديم للتدرج في التعامل مع النظام وعدم مواجهته، حيث رأى الحرس القديم في أغلبه أن المواجهة المباشرة مع النظام هي معركة لا يمكنهم كسبها، فخبرتهم المباشرة مع حملة عبد الناصر ضد الإخوان جعلتهم متخوفين من إثارة غضب النظام مرة أخرى.

تعتبر محاولة أبو العلا ماضي، أحد إصلاحيي الجماعة، في تأسيس حزب سياسي عام 1996 هي المثال الأبرز على اتقاء الحرس القديم لإثارة النظام، فبينما كان غضب الحرس القديم من ماضي نابعًا من كونه لم يحصل على موافقة قيادات الجماعة للقيام بهذه الخطوة، إلا أن غضبهم الأكبر كان يعزى إلى خوفهم من ردة فعل النظام.

حتى لو كان طرد ماضي من الجماعة جاء نتيجة عصيانه، فذلك لا ينفي حقيقة أن التفافه هو وعدد من الإصلاحيين الآخرين من وراء القيادة ما هو إلا دليل على إحباطهم من جمود الحرس القديم ومقاومته لأي تغيير حقيقي[13]. علاوة على ذلك، خفف محمد بديع، المرشد العام للإخوان من لهجة "الخطاب المعارض" مشيرًا إلى مبارك باعتباره "أبًا لكل المصريين" في أحد خطاباته، ومعلنًا أن الإخوان المسلمين لم يكونوا يومًا خصومًا للنظام.

---

[12] Carrie Rofseky Wickham, The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamist Movement, (Princeton University Press, 2013), pp. 132-4.

[13] المرجع السابق.

تشير ثورة يناير إلى مرحلة جديدة من المواجهة بين قادة حرس الإخوان القديم والتكتل الإصلاحي. فقرار المشاركة في التظاهرات التي أدت إلى الإطاحة بمبارك هو نفسه أحد النقاط التي جعلت من ذلك الخلاف ظاهرًا، حيث برز إحباط كوادر الشباب بالجماعة وكذلك الإصلاحيين من تردد قادة الجماعة في المشاركة في التظاهرات. كما أن أحداث مثل تفاوض قيادات الجماعة مع عمر سليمان، مدير المخابرات في عهد مبارك، قبل الإطاحة بالأخير، وتورطهم المزعوم مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة أثناء إدارة المجلس للمرحلة الانتقالية، بالإضافة لقرار الدفع بمرشح للجماعة في الانتخابات الرئاسية – رغم الوعد بغير ذلك– كانت مصادر رئيسية للاستياء من قيادة الجماعة.

الأهم من ذلك، اعتبرت ثورة يناير الوسيط الذي سهّل ذلك الحجم غير المسبوق من التفاعل بين أعضاء الجماعة -والذي لم يكن متاحًا لهم بالضرورة تلك المساحة من التفاعل خارج أوساط الإخوان- مع النشطاء العلمانيين والشباب الثوري. وبالرغم من أن قياس أثر النشطاء العلمانيين على قادة الجماعة وأعضائها أثناء الثورة ليس محل اهتمام هذه الورقة البحثية، إلا أن تعرض الإخوان لتلك الأفكار الثورية في تلك المرحلة وتأثرهم بها لا يمكن إغفاله.

عقب الإطاحة بمرسي، نتج عن الاستياء المتنامي من قادة الحرس القديم عواقب وخيمة لم تدرك نتائجها بعد.

ما بعد انقسام 30 يونيو

بعد وقت قصير من الانقلاب، تقلصت التقارير الموثقة وحتى المعلومات عن نشاط الإخوان المسلمين. فلم يُسمع عن الجماعة أو منها أكثر من تلك الدعوات للتظاهرات السلمية، وأخبار عن ملاحقة أعضاءها ومؤيديها أمنيًا. وفي يناير 2015، أصدر الموقع الرسمي للجماعة بيانًا معلنًا فيه انتخاب "محمد منتصر" متحدثًا إعلاميًا ليعكس "رؤية الإخوان حول النضال الثوري". وعلى الرغم من أن البيان (والبيانات التي تلته) لم يدعو للعنف بشكل مباشر، إلا أنه يُعد تحول كبير عن بياناتهم السابقة التي كانت تؤكد مرارًا على موقف الجماعة النابذ للعنف.

من أولى العلامات للصدام المتوقع منذ وقت طويل بين الحرس القديم للجماعة والإصلاحيين من الشباب، إصدار محمد غزلان، المتحدث الرسمي السابق، والذي ينتمي للحرس القديم، بيانًا في يوم الثالث والعشرين من مايو 2015، ليعيد التأكيد على أن نبذ العنف هو "أحد ثوابت جماعة الإخوان"[14]. وفي يوم الثامن والعشرين من مايو، أعلن موقع الإخوان الرسمي (الذي يديره منتصر) أن الجماعة تقبل ما سمي بنداء الكنانة

[14] مقال غزلان يفجر الجدل بين شباب الإخوان، الجزيرة، 25 مايو 2015 http://bit.ly/2l7I5bt

وتحتفي به[15]. نداء الكنانة هو بيان موقع عليه من عشر منظمات دينية، ومائة وتسعة وخمسون عالمًا دينيًا، يدعو علنًا إلى العنف ضد الدولة المصرية. إن رفع شعارات مثل "القصاص" و"الدفاع عن النفس" ضد قوات الأمن والصحفيين وأعضاء السلطة القضائية الذين أيدوا النظام يناقض بشدة خطاب الإخوان المسلمين طوال السنة التي تلت عزل مرسي[16]. وتأييد البيان يمثل تحولًا عميقًا في استراتيجية الجماعة، حتى وإن كان بعض القطاعات وكوادر الجماعة فقط هم من يدعمون هذا التحول.

ورداً علي ذلك، أصدر أمين عام الجماعة، محمود حسين بيانًا مفاده أنه مع وجود محمد بديع في السجن، وفقًا للوائح الجماعة فإن محمود عزت أصبح نائب المرشد العام. يجدر الإشارة هنا أن هذين الاسمين بالإضافة إلى غزلان ينتمون للحرس القديم. وعقب ذلك البيان مباشرة، أصدر منتصر بيانًا آخر على الصفحة الرسمية للجماعة على موقع فيسبوك معلنًا أن الانتخابات الداخلية للجماعة سوف تعقد في الرابع والعشرين من فبراير، وأكد أن بديع هو المرشد العام للجماعة، وأنه هو المتحدث الإعلامي باسم الجماعة، كما أعلن أيضًا أن هناك لجنة مشكلة لإدارة الأزمة ولإجراء الانتخابات وفقًا للوائح الجماعة وبعلم قيادتها.

يتضح من الأحداث أنفة الذكر كون شباب الإصلاحيين الذين سيطروا على أنشطة الجماعة – على أرض الواقع على أقل تقدير- في وضع مكنهم من تحويل نقدهم لسلبية الحرس القديم إلى سياسة وإدارة جديدة للجماعة. حيث بدا وكأن سياسية اللا مواجهة الصارمة التي تبناها الحرس القديم بدأت في التضاؤل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أعضاء الجماعة الأكثر تطرفًا (دينياً) كانوا عادة ما يدينون بالولاء للقيادة، وعلى وفاق مع الحرس القديم ليوازنوا أثر تبني الإصلاحيين بعض القيم شبه الليبرالية. فعندما سئل منتصر في حواره على قناة الجزيرة حول البيانات المتضاربة للجماعة أجاب: "لقد اتخذت الجماعة كلها المسار الثوري مسارًا استراتيجياً لها، ولن تحيد عنه"، كما أضاف في أحد البيانات أن "المسار الثوري بكل آلياته، لهو خيار استراتيجي لا رجعة فيه"[17].

حتى الآن، لم تحدث آية تحولات كبيرة في طبيعة نشاط الجماعة بشكل عام، وحده الوقت يستطيع أن يقرر ما إذا كان ذلك التحول في الخطاب مطابق لتحول نسبي مقابل في سياستهم نحو المقاومة العنيفة. إلا أنه من المهم ملاحظة أن بيانات الجماعة المندس بين سطورها نبرة الحاجة إلى اللجوء للعنف، ركزت باستمرار على القصاص من نظام السيسي كمبرر أولي لهذه النبرة.

---

[15] "Statement by the Muslim Brotherhood on the (Kenana Call)," Ikhwan Online, May. 25, 2015,

[16] الخليج الجديد تجدونه على الرابط: http://www.thenewkhalij.org/ar/node/14781

[17] الصفحة الرسمية للمتحدث الإعلامي باسم جماعة الإخوان المسلمين على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، مايو 28، 2015، راجع: https://www.facebook.com/M.B.SPOKESMAN1

تفسير التحوّل

إن الحجج التي تفسر التطرف الإسلامي العنيف عادة ما تنتمي إلى واحدة من المدرستين الفكريتين الآتيتين

I. التطرف المبني على دوافع أيديولوجية/مذهبية.
II. العنف الناتج عن انتهاك الحقوق و/أو التهميش السياسي.

I. التطرف المبني على دوافع أيديولوجية/مذهبية

يهدف التطرف المبني على دوافع مذهبية من الإسلام إلى تأسيس الدولة الإسلامية المستندة على الفكرة التي تبنتها كافة المنظمات الجهادية: الحاكمية الإلهية. وكما أشار جون كالفرت، الفكرة كما تصورها سيد قطب[18]. "هو حق حصري لله، هو وحده أهل لصياغة المبادئ التي تسير النظام الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي"[19]. في ضوء ذلك، قدمت الحاكمية القوانين الوضعية، وأشكال الحكم، والمذاهب الاجتماعية والاقتصادية كقوانين غير مؤهلة لإدارة وتسيير الجنس البشري.

بخلاف الجماعات الجهادية، التي تحارب من أجل تحقيق سيادة الله أو الحاكمية، فحرب الإخوان المسلمين تهدف إلى إعادة قائد شرعيته مؤسسة – في رأيهم- على سيادة شعبية، علاوة على ذلك، فالنزعة الإصلاحية داخل الجماعة دائمًا ما حثت على تبني الإصلاح الديمقراطي وإقرار المبادئ شبه الليبرالية في الوقت الذي كان فيه الحرس القديم غير المواجه مترددًا في تبني هذه القيم بسبب طبيعتهم الدينية المحافظة. لذلك، فاحتمالية أن يميل التكتل الإصلاحي الأقرب للتطرف (نحو العنف) إلى أفكار سيد قطب المتطرفة عن الحاكمية ضئيلة جدًا. وعليه، فما يفرق الإخوان عن الجماعات الجهادية هو غياب فكرة الحاكمية عن تحولهم المتوقع للعنف.

كما فسرنا آنفًا، فالأصوات التي تبدو أكثر رغبة في الدعوة للعنف ضد الحكومة من داخل الجماعة، دائمًا ما تكرر حديثها حول إعادة ما يعتقدون أنه "شرعية" رئيس منتخب، والقصاص من "قادة الانقلاب". فأسباب الدعوة للعنف داخل الجماعة – على الرغم من نبرتهم الدينية- لا تتضمن نفس الشعارات التي يتبناها الخطاب الجهادي المتطرف عن العنف وإطاره الأيديولوجي، هذا التطرف المؤسس على أسباب قد تنطبق أيضًا على جماعات غير دينية، يتعارض مع الافتراض أن التطرف داخل الجماعة مدفوع بأيديولوجيتهم الدينية.

---

[18] سيد قطب كان قائدًا بجماعة الإخوان، والذي اعتبره الكثيرون مؤسس الفكر الجهادي الجديد، يعتقد البعض بأن أفكار قطب وكتاباته ما هي إلا نتيجة للتعذيب وسوء المعاملة اللذان تعرض لهما في السجن أثناء حكم عبد الناصر، قبل إعدامه عام 1966.

[19] John Calvert, SayyidQutb and the Origins of Radical Islamism, (C. Hurst & Co, 2010), p. 215.

II. انتهاك الحقوق

النظريات التي تتناول انتهاك الحقوق والتهميش باعتبارهما محركان للتطرف العنيف تبدو أكثر ملائمة لحالة الإخوان المسلمين، وأكثر تماسكًا من تلك الفرضيات المتعلقة بالتطرف المبني على دوافع مذهبية.

في القسم التالي؛ سوف نسلط الضوء على بعض الحقوق الأساسية حتى نستطيع أن نبحث كيف أن سياسة النظام المصري وخطابه الرسمي هما المسئولان عن التطرف داخل الجماعة.

انتهكت الحكومة بشكل فج ومتكرر أهم الحقوق الأساسية لقطاع عريض من أتباع الجماعة وقادتها. فوثقت جماعات الحقوق حالات الاختفاء القسري، والاعتقالات التعسفية، والإعدام خارج نطاق القانون، وأحكام الإعدام الجماعية في محاكمات تفتقر إلى الإجراءات القانونية الواجبة[20]، كما سجل المجتمع الدولي تلك الانتهاكات[21]. كما سلط تقرير منظمة العفو الدولية الضوء على عدة حالات للموت أثناء الاحتجاز، والتعذيب، والاعتقال التعسفي، والمحاكمات غير العادلة التي حدثت في مصر في الفترة من يوليو 2013 وحتى يوليو 2014.

إن دافع الجماعة الحقيقي للاتجاه نحو التطرف العنيف هو حصانة قوات الأمن ضد المسائلة، وإحباطهم من النظام القضائي. ومن الجدير بالذكر أن أعضاء الجماعة كانوا محبطين من فشل قيادة الجماعة وخمولها، مما دفعهم للتعبير عن ذلك الإحباط من خلال قنوات شرعية، كما حدث في محاولة أبو العلا ماضي لتشكيل حزب سياسي. ولكن تضييق الخناق على النشاط السياسي في مصر، واضطهاد الجماعة، والانتهاك المستمر لحقوق الإنسان أدى إلى أن يتخذ أي رد فعل شكلًا عنيفًا، كما هو الحال مع محمد منتصر وتكتله والقيادة الجديدة المنتخبة للجماعة.

على صعيد آخر، لم يؤد تطرف أعضاء الجماعة إلى تغيير سياستها، ولم يدفعها لتأييد أي من الجماعات العنيفة، إذ تشير بعض التقارير إلى أن الشباب من أعضاء الجماعة قد هجروها، وأصبح اهتمامهم وولاءهم للدولة الإسلامية في سيناء[22]. ناقش مقال حديث في موقع الإنترسبت الأزمة التي واجهها محمد سلطان، مواطن أمريكي، وابن أحد الأعضاء البارزين في الجماعة، حيث أُلقي القبض عليه بعد أحداث فض اعتصام رابعة، ولكن أُطلق سراحه ورُحل للولايات المتحدة بعد أربعمائة يومًا من الإضراب عن الطعام. إلى

---

[20] هيومان رايتس ووتش، "مصر- شكوك حول رواية الشرطة عن مقتل أعضاء الإخوان"، يوليو 31،2015، راجع:
https://www.hrw.org/ar/news/2015/07/31/279866
هيومان رايتس ووتش، "مصر- إدانات جماعية بأدلة واهية"، إبريل 18 ،2015، راجع:
https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/19/269681

[21] أعربت عدة دول عن قلقها من تدهور أوضاع حقوق الإنسان في مصر، خاصة الأحداث الأخيرة التي أجرت فيها مفوضيات من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والدنمرك وأيسلندا تحقيقات شفهية في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في جلسته الثلاثين في جنيف يوم الحادي والعشرين من سبتمبر 2015.

[22] "إعدامات مصر ... ضوء أخضر لاستقطاب "داعش" شباب الإخوان المسلمين"، المونيتور، يونيو 24، 2015، راجع:
https://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2015/06/egypt-sinai-muslim-brotherhood-terrorism-death-sentences.html

جانب قصص التعذيب وسوء المعاملة التي ذكرها سلطان، وصف كيف حاول مساجين داعش إقناع المساجين الآخرين بقضيتهم مستفيدين من وحشية النظام[23].

في المقال ذاته، يضيف شادي حميد من معهد بروكينجز: "نحن نعلم أن السجن في مثل هذه الظروف القاسية له ذات أثر التطرف في أغلب الأحيان، كما أنه يمثل فرصة للتشبيك، حيث يجد أناس من خلفيات مختلفة أنفسهم فجأة معًا وراء القضبان"[24].

مكافحة التطرف العنيف

إن مكافحة التطرف العنيف لهي عملية طويلة الأمد، متعددة الأبعاد، ويجب أن تتكيف مع البيئة التي تنفذ فيها. أركان المكافحة الشاملة للتطرف العنيف تعني بمعالجة العوامل التي تؤدي إلى التطرف مثل المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأحد أهم أركان مكافحة التطرف العنيف هي دمج الأقليات داخل المجتمع. على سبيل المثال، هجمة باريس الأخيرة التي قامت بها داعش تطرح بعض التساؤلات حول دمج الأقليات العربية في فرنسا، وما إذا كان الغرب، وخاصة أوروبا، يستطيع أن يفعل المزيد في سبيل ضمان تحقيق الدمج التام لكل المواطنين.

تنبع أهمية الدمج من حقيقة أن الجماعات المتطرفة تميل إلى العمل على ثنائيات: الخير والشر، الصواب والخطأ، نحن وهم، والتي عادة ما ترتبط بشعور قوي بالهوية الجماعية. لاحظت دوناتيلا ديللا بورتا من خلال دراستها للجماعات المتطرفة في إيطاليا وألمانيا في القرن العشرين، أن عملية "لا أنسنة" العدو تصب في مصلحة "إنكار المسئولية عن الوحشية التي يتعرض لها الضحايا"[25]. يمكن أن تنطبق ذات الملاحظة على الجماعات الجهادية، التي تبث ثنائية المسلم ضد الكافر. لذلك، آليات الدمج السليم تحول دون تجنيد الجماعات الجهادية للمنفصلين عن المجتمع وانزلاقهم في طريق التطرف.

---

[23] Murtaza Hussain, "ISIS Recruitment Thrives in Brutal Prisons Run by US-Backed Egypt," Nov. 24, 2015.

The Intercept: https://theintercept.com/2015/11/24/isis-recruitment-thrives-in-brutal-prisons-run-by-u-s-backed-egypt/

[24] المرجع نفسه.

[25] Donatella della Porta, Social Movements, Political Violence, and the State (Cambridge University Press, 2006), pp. 173-4.

بعد الانقلاب العسكري في مصر، تبنت وسائل الإعلام الموالية للنظام خطابًا شديد الاستقطاب، حيث وضعت مصر على طرف والإخوان المسلمين على الطرف الأخر. في الواقع، قام النظام بعكس ما يجب أن يفعله لتهدئة الوضع. فسهّل خلق الخلاف بين الإخوان المسلمين وباقي المجتمع المصري. ساعد خلق تلك الثنائية الإخوان على اللجوء إلى العنف، حيث شرعت الجماعة في التعامل باعتبارها جماعة منفصلة عن المجتمع المصري. والأهم من ذلك، أن أعضاء الجماعة الذين اختبروا الرفض الاجتماعي أصبحوا عرضة للآتي:

(ا) أن يظلوا ملتزمين بالجماعة، حتى وإن قررت قيادة الجماعة الاتجاه للعنف.
(ب) أن ينضموا للجماعات الجهادية مثل ولاية سيناء، وأجناد مصر، حيث توفر تلك الجماعات لهم القبول وساحة لقتال الدولة والمجتمع الذين رفضاهم.

الخاتمة

تحتاج الحكومة إلى اتخاذ خطوات جادة لتتجنب التحوّل الكامل للإخوان المسلمين في مصر، أو لأعضاء جماعتهم إلى التطرف العنيف. فعلى خلاف التمرد في سيناء والذي فشل النظام فشلًا ذريعًا في معالجته بالشكل الصحيح[26]، سيكون تمرد الإخوان المسلمين أصعب بكثير في احتوائه. فالمنظمات الجهادية عادة ما تعمل بشكل سري وفي مناطق نائية مثل سيناء وإقليم مصر الجنوبي، بينما للإخوان المسلمين قاعدة شعبية قوية في القاهرة والجيزة ودلتا النيل. إذا قرر الإخوان المسلمون أو قطاع كبير منهم أن ينتهجوا العنف ضد الحكومة أو المجتمع، سيواجه النظام تمردًا تنفذه جماعة تملك شبكة اتصالات شديدة التعقيد، وتعمل في مناطق مكتظة بالسكان. مثل هذا القرار من شأنه أن يجعل من منهج اليد الأمنية الثقيلة للدولة، مثل الذي نفذته الدولة في سيناء، أكثر فشلًا، وسوف يكلف النظام فقدان الاستقرار إلى جانب خسائر بشرية

[26] Ruth Michaelson, "Egypt Self-inflicted Slaughter," The Daily Beast, July 3, 2015, http://www.thedailybeast.com/articles/2015/07/03/egypt-s-self-inflicted-slaughter.html

فادحة. في حين أن العمل على منع تطرف الأفراد من أعضاء الجماعة سوف يساعد على قطع قنوات التجنيد للجماعات الجهادية.

إن استمرار النظام في نهج المواجهة والعناد القائم على الانتهاك المستمر لحقوق الشباب المحبط من جميع شرائح المجتمع، يهدد بانزلاق الدولة كلها في حلقة مفرغة من العنف. وكلما تورط النظام في العنف والانتهاكات، كلما صعبت عليه مبادرات المصالحة في المستقبل، والتي أثبت التاريخ أنها الطريق الوحيد لتحقيق الاستقرار الدائم والازدهار الاقتصادي.

كما أن إطلاق سراح المساجين السياسيين، ومراجعة القوانين التعسفية التي تقيد الحقوق والحريات، وضمان المحاكمات العادلة، وإعادة محاكمة الذين أدينوا فيما يمكن وصفه بسهولة بالمحاكم الهزلية؛ باتت خطوات ضرورية يجب أن يتخذها النظام ليبدأ مسيرة المصالحة، وليجهض عمليات التطرف المستمرة في جميع شرائح المجتمع لتحويله إلى التطرف العنيف. وفي المدى القصير؛ تحتاج الحكومة المصرية إلى أن تضمن أن سجونها ليست أرضًا خصبة للتطرف، من خلال تحسين أوضاع المساجين، وضمان المعاملة الآدمية لهم. كما تحتاج الحكومة أيضًا إلى أن تأكد أن المعتقلين الجهاديين لا يستخدمون السجون لتجنيد المعتقلين المدنيين أو الإسلاميين الآخرين.

مكافحة التطرف العنيف في بيئة التمرد الأولي
التطرف الإسلامي في مصر

مختار عوض

مكافحة التطرف العنيف في بيئة التمرد الأولي
التطرف الإسلامي في مصر

مختار عوض[1]

نوفمبر 2015

هذه الورقة البحثية القصيرة مقتبسة من دراسة مطوّلة بعنوان: "تصاعد التمرد الإسلامي في مصر"، نشرها مركز كارنيغي للشرق الأوسط، في أكتوبر 2015، بإذن من المؤلفين، وكل الدلائل والاستنتاجات المذكورة في هذه الورقة مأخوذة من تلك الدراسة، التي أُجريت على مدار عامين. لذا، فهي مرجعنا الأساسي.

يشن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ومناصروهم من الإسلاميين تمردًا منخفض المستوى متدرج التطوّر على بر مصر، في محاولة للإطاحة بحكومة السيسي. وعلى الرغم من أن الحدث السياسي- الانقلاب العسكري المدعوم من الشعب في يوليو 2013، والذي خلع الإخوان المسلمين من السلطة- أثار هذا التمرد، فإن عوامل أخرى دفعت بهذا التمرد، تبدأ بالأيديولوجية، مرورًا بانتهاك حقوق الإنسان، وصولًا للوقود الأساسي للانتقام من العنف المستمر. كما تتنوع الجهات الفاعلة وتتفاوت حدة العنف الذي تمارسه. فبعضهم سلفيون جهاديون ملتزمون مثل تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية سيناء، بينما الآخرون مشاركون في جماعات ذات ميول إسلامية مختلفة. وعلى الرغم من هذا، فالحكومة المصرية طبقّت نهجًا واحدًا على تمرد متعدد الأبعاد متزايد التعقيد.

[1] باحث زميل ببرنامج عن التطرف بجامعة جورج واشنطن.

يركز هذا البحث على التهديد الذي غالبًا يتم تجاهله، والذي ينبع من جهات فاعلة موالية للإخوان المسلمين، لكنها ليست سلفية جهادية، تمارس نشاطها على الأغلب في بر مصر كله. وبالرغم من عدم احترافية تلك الجهات وقلة تسليحها مقارنة بتنظيم الدولة الإسلامية في ولاية سيناء؛ إلا أنهم يفوقون الدولة الإسلامية بكثير من حيث العدد، ويمثلون كتلة حرجة من الشباب الإسلامي الغاضب المستعد للتجنيد في الجماعات الجهادية.

فشلت الحكومة المصرية في طرح استراتيجية لمعالجة التطرف المتنامي. ومع أن ممارسات مكافحة التطرف العنيف المعتادة يصعب تطبيقها في مصر بسبب الطبيعة السياسية التي تشكل لب الأزمة، فإن هذه الورقة البحثية سوف تفترض أنه مازال لدى الحكومة المصرية الإمكانية لتطبيق استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في سبيل دحض المد المتصاعد للتطرف بين صفوف الشباب الإسلامي.

هذه الورقة تقدم لمحة موجزة عن الدينامية السياسية التي أدت للأزمة الحالية في مصر، وتحاول رسم خريطة للجماعات العنيفة، مركزة على دوافع ومسوغات التطرف. كما تناقش كيف أن الأسلوب الناجح لحل الأزمة هو الذي يعالج انتهاكات حقوق الإنسان، ويعتبر الإيديولوجية الإسلامية المتطرفة التي تحرض على العنف دافعًا للتطرف. أخيرًا، في حالة التمرد الناشئ كما هو الحال في مصر، فإن المشاركة المجتمعية المستهدف منها ترميم العلاقات بين قوات الأمن والشعب، وبناء القدرة على الصمود في وجه التطرف باتت ضرورة ملحة.

الخلفية التاريخية

في ربيع عام 2013، عارض الناشطون المدنيون ما رأوه حكمًا قمعيًا وغير كفء لجماعة الإخوان المسلمين، ونظموا حملة عريضة باسم "تمرد" لجمع توقيعات تطالب بانتخابات رئاسية مبكرة، كما دعوا لتظاهرات شعبية في ذكرى تنصيب مرسي يوم الثلاثين من يونيو عام 2013. استجاب ملايين المصريين للدعوة للتظاهرات التي تصاعدت لتطالب بعزل مرسي. وخوفًا من حدوث ما هو أسوأ - انقلاب عسكري - وليظهروا قوتهم في ردع مثل هذا الإجراء، خصص الإخوان المسلمون وحلفائهم من الإسلاميين موقعين ليكونا معسكرين لاحتجاجات كبرى في منطقتين من أكثر المناطق ازدحامًا بالسكان في القاهرة (ميدان رابعة) وفي الجيزة (ميدان النهضة)، وكان ذلك قبل يومين من تظاهرات الثلاثين من يونيو. وفي الثالث من يوليو 2013، وزير الدفاع آنذاك، عبد الفتاح السيسي، محاطًا بكبار الشخصيات مثل الإمام الأكبر شيخ الأزهر، وبابا

الأقباط، أعلن تعليق العمل بـالدستور، وتعيين رئيس مؤقت للبلاد، والإطاحة بمرسي فيما يمكن أن يكون انقلابًا عسكريًا مدعومًا من الشعب.

عقب بيان السيسي؛ وقعت أعمال عنف متفرقة ضد قوات الأمن في كل أنحاء مصر بدافع الانتقام2. وتضخم حجم معسكرات الاحتجاج الإسلامية بمئات الآلاف من المتظاهرين الذين قطعوا على أنفسهم عهدًا بألا يتركوا الاعتصام حتى يرجع مرسي. وأثار المحرضون من وعاظ السلفيين حشود المعتصمين من خلال خطاب طائفي سام؛ يلومون فيه المسيحيين على الانقلاب ويتعهدون بالانتقام. الخطباء الإسلاميون مثل صفوت حجازي المسجون الآن؛ دفعوا المعتصمين في مناسبات عدة لمواجهة مع قوات الأمن مما أسفر عن مقتل العشرات. ومع كل حادثة قتل جماعي اقترب العد التنازلي لفض الاعتصام المحتوم، وباءت كل محاولة لفض النزاع سلميًا بالفشل. فأصبح ميدان رابعة بمثابة مكة للإخوان المسلمين، وسرعان ما تحول لكربلاء، وأصبح التخلي عنه باهظ الكلفة3.

ولأن أعضاء القيادة العليا للجماعة إما قُبض عليهم أو مختبئون، أصبح الأعضاء الأصغر سنًا في الجماعة؛ وآخرون ليسوا أعضاءً رسميين في الجماعة هم القادة الفعليين؛ متخذين القرارات المصيرية في شأن استراتيجية الجماعة وطريقة مواجهتها للسلطة. وفي 14 أغسطس 2013؛ أخلت قوات الأمن معسكرات الاعتصام بقوة عشوائية لا تتناسب والرد على زجاجات المولوتوف والحجارة والطلقات المتفرقة التي زُعم أن المعتصمين أطلقوها. ومات في أعقاب ذلك ألفٌ من الإسلاميين ومؤيديهم فيما بلغ حد المذبحة4. وأفرز ذاك اليوم جيلًا جديدًا من الشباب الإسلامي المقاتل، نتاج القناعة الأيديولوجية، والتحريض الديني، وعنف الدولة.

---

[2] Ben Wedeman. Reza Sayah and Chelsea J. Carter, 26 dead, more than 850 wounded as post-coup violence hits Egypt, BBC,06/07/2013, available at: https://goo.gl/QDdpo8

[3] Samuel Tadros, The Brotherhood Divided: Current Trends in Islamist Ideology 19/08/2015, available at: https://www.hudson.org/research/11530-the-brotherhood-divided

[4] مختار عوض ومصطفى هشام، تصاعد التمرد الإسلامي في مصر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 21/10/2015، متاح على الرابط: http://carnegie-mec.org/2015/10/21/ar-pub-61778

مشهد العنف الإسلامي وتطوره

عقب الفض الوحشي لمعسكرات اعتصام الإسلاميين، انخرط الإسلاميون ومؤيدوهم في العديد من أعمال العنف[5]. ففي سيناء، قتل السلفيون الجهاديون أكثر من ستين جندياً خلال شهر يوليو 2013 فقط[6]، أكثر من عدد كل الجنود الذين قتلوا في شبه جزيرة سيناء كلها منذ حرب1973. وفي صعيد مصر، واجه المسيحيون الإرهاب حين هاجم الإسلاميون عشرات الكنائس وحرقوها. وتصاعد الأمر ليسيطر الإسلاميون –لوقت قصير- على بلدة دجلة بالمنيا منذ يوليو وحتى سبتمبر 2013، وروعوا المسيحيين بها. وأيضًا قريباً من القاهرة، اشتعل معقل الإسلاميين في كرداسة بالجيزة حين استولى الإسلاميون ومؤيدوهم على نقطة شرطة في البلدة وذبحوا ضباطها وجنودها. واستطاعت السلطة أن تحكم سيطرتها على الموقف بعد معارك عنيفة.

أعمال العنف المتزامنة، والتي حدث منها الكثير بشكل عفوي، أعطت لمحة موجزة عما يمكن أن يحدث حال المواجهة الحاسمة الشاملة بين الإسلاميين والحكومة. فمعاقل الإسلاميين يمكن أن تتحول بسهولة إلى معاقل للمقاومة الإسلامية. فالمواطنون من الإسلاميين أو المناصرون لهم يمكنهم أن يقتلوا قوات الأمن بلا رحمة، ويمكن أن يصبح المسيحيون أهدافًا سهلة، فدور العبادة وحتى الأفراد يواجهون خطر الهجوم. وأخيرًا، فإن السلفيين الجهاديين في سيناء يتلمسون الأعذار لجهادهم حتى يمكنهم الاستفادة من الموقف.

رغم أن تمرد السلفيين الجهاديين في سيناء قد تكثف في الأشهر اللاحقة، إلا أن حوادث العنف الأخرى في أنحاء مصر حُجمت لفترة وجيزة. ففي غياب القيادة، لم يستطع الإسلاميون الذين لا يتبعون عقيدة العنف التقليدية للسلفية الجهادية أن يتفقوا على تكتيك موحد في العنف. كان مستوى العنف منخفض الكثافة نتيجة هذه الفوضى التنظيمية، لذلك كان عنف غير منظم وغير فعال. الأهم من ذلك أن الكثير من الإسلاميين، خاصة من الجيل القديم، خافوا من مسار التمرد المسلح، عالمين أنه لا يمكنهم الفوز بتلك المعركة أمام قوات الأمن.

حدث بعد ذلك أن من تبقى من القيادة الإسلامية دفعوا بقوة نحو الاحتجاجات، وغضوا الطرف عن أعمال العنف متدنية المستوى مثل حرق سيارات الشرطة وغيرها من أعمال التخريب. فيما كان شباب الإسلاميين متلهفون لمعركة. فلهم ثأر مع الدولة. وقد اختمر بداخلهم مزيج سام من الرغبة في الانتقام البدائي عززتها قناعة أيديولوجية وتحريض ديني. فبرروا تحولهم إلى العنف بأنه تصرف ديني قويم،

[5] المرجع السابق، عوض وهشام، تصاعد التمرد الإسلامي في مصر.

[6] Patrick Kingsley, "Egyptian Authorities Recapture Islamist-Held Town," *Guardian*, September 16, 2013 https://www.theguardian.com/world/2013/sep/16/egyptian-police-recapture-islamist-town-delga

وتصرف سياسي شرعي حيث إنه منبثق - حسب افتراضهم - من الشرعية الثورية للثورة الشعبية ضد حسني مبارك في 2011، وهم مؤيدون لشرعية مرسي في مطالبته بحقه في الرئاسة وساعون لهزيمة "الثورة المضادة".

في البداية استهدف عنف شباب الإسلاميين الجامعات المصرية، والتي كانت بمثابة أرضًا خصبةً للفوز بدعم الطلاب المتعاطفين معهم؛ الذين يناصرون ذات القضية. جاء رد قوات الأمن على مشاغبات الطلبة بمستويات متزايدة من العنف، مما تسبب في قتل المزيد من الشباب. كما أدت مشاركة الطالبات في أعمال الشغب إلى القبض على عدد غير مسبوق من الإسلاميات. ونُشرت الكثير من الصور التي تبين المعاملة الخشنة لقوات الأمن معهن؛ مما أثار غضب الإسلاميين. بالإضافة لانتشار المزاعم بحدوث اغتصاب وعنف جنسي.

كانت إساءة معاملة النساء دائمًا نوعًا من "الخطوط الحمراء" في معركة الدولة طويلة الأمد مع الإسلاميين. ففي مجتمع أبوي محافظ مثل المجتمع المصري مسألة "شرف المرأة" أمر مقدس حتى بالنسبة لغير المتدينين المحافظين. ونتيجة لذلك؛ نجحت صور الانتهاك ومزاعم الاغتصاب في إثارة غضب المتعاطفين مع الإسلاميين على التجاهل الصارخ للدولة للأعراف التقليدية المحافظة. الجانب المظلم من موضوع شرف المرأة هو أنه استخدم كمبرر أعمى لما يسمى بجرائم الشرف أو أفعال "الثأر للشرف" مثل ضرب الضحية أو مرتكب الجريمة. بالنسبة للناشطين الإسلاميين؛ خاصة أولئك الذين يقفون منهم على الحياد فيما يتعلق باستخدام العنف ضد قوات الأمن، فالعنف الجنسي ضد المرأة كان بمثابة محرك قوي لهم.

في الدائرة الفوضوية للعنف؛ جثة واحدة أو ضحية عنف جنسي مزعوم لم يثر غضب أهل الضحايا فقط، بل أصدقائهم وجيرانهم ممن لم يكن لديهم مظالم ضد الحكومة، ولكنهم الآن يسعون للثأر. وبما أن الإسلاميين هم المحرضون على قضية مناهضة الحكومة، استطاعوا بسهولة تثقيف الشباب غير المسيس والمواطنين الآخرين حول قضيتهم من خلال خطابهم الإسلامي، بل ونجحوا في ضمهم لصفوف الإسلاميين. ولعبوا بذات الدينامية على نطاق أوسع عبر المعاقل الإسلامية في المدن المختلفة. وتفشى القتل والاعتقال العشوائي في تلك المعاقل، حيث الأهالي غير المسيسين وأولئك الذين استفادوا من الأعمال الخيرية الإسلامية، مما دفعهم للتعاطف مع الإسلاميين ضد الدولة والانضمام لصفوف الإسلاميين والإيمان بقضيتهم؛ فضلًا عن المظالم التي تعرضوا لها والتحريض الديني؛ فأصبح الشباب والأهالي على استعداد لاستخدام العنف لنصرة ما تحول بالنسبة لهم لقضية مقدسة.

تمسكت الجماعات الأولى التي نظمت نفسها لإحداث أعمال عنف باستخدام خليط المولوتوف، واستخدموا الأسلحة النارية من حين لآخر لقتل البلطجية أو لإطلاق النار على الشرطة. وبرروا تلك الأفعال باعتبارها

"دفاعًا عن النفس". وعادة ما كانت أسماء تلك الجماعات دالة ومعبرة، فهناك جماعة "مولوتوف" وأخرى "ولّع"، ولكن غالبية الجماعات لم يكن لها أسماء، وسميت ببساطة جماعات "المجهولين"، وانخرطت في أعمال عنف بداية من الحريق المتعمد وصولًا لاستخدام الذخيرة الحية من آن لآخر، بالرغم من أنهم كانوا ملتزمين شكليًا بالشعار غير المنطقي بأن أي فعل أقل من القتل "لا يعتبر عنفًا". فرض هذا النوع من العنف ضريبته على قوات الأمن بحيث تزايدت خسائرها. فالخطاب الفوضوي لتلك الجماعات، وانخفاض كثافة العنف الذي صنعوه جعل الأمر يبدو وكأنه مرحلة مؤقتة. فالشباب الإسلامي الغاضب "ينفس عن غضبة"، ولكن رسالتهم غير قابلة للمساومة، رسالة تبرز فيها رغبتهم في الثأر مهما كلف الأمر.

غنى الناشطون الإسلاميون في ذلك الوقت أغنية تعبر عن تلك المشاعر:[7]

بقولها بقلبي ولساني،
بقولها بكل وجداني،
يا أهل الغدر بعد اليوم،
مافيش سلمية مع جاني،
خرجت وقلت:"سلمية"،
رصاص الغدر طاح فيّ،
وأختي، أشوفها بعينيّ،
في قلب السجن بتعاني،
عايزني إزاي أكون سلمي؟
مع سفاح هدر دمي؟
وكل لحمي وحرق عظمي؟
راح أستنى إيه تاني؟
تزيدوا في ألمي وجراحي،
هاودع طيبتي وكفاحي،
وأعيش صاحي مع سلاحي،
عزيمتي، وتاري (ثأري)، وإيماني.

كان من السهل تتبع شباب جماعات العنف الأولى والقبض عليهم بسبب استخدامهم المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي، والتي كشفت عن معلوماتهم الشخصية. فأرسلت بضع مئات من الشباب باطراد

[7] يمكنك أن تشاهد الأغنية على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=OLJNQi1dwhk

للسجون، ويُزعم أن بعض هذه السجون كانت سرية، حيث يمارس التعذيب على المقبوض عليهم[8]. كانت قوات الأمن يائسة من الحصول على آية معلومات تتعلق بنشاط هذه الجماعات، واعتقدت في ذات الوقت بأنه يمكن ردع هؤلاء المحتجزين عن أفعالهم لصغر سنهم. نجحت هذه الخطة وأسفرت عن نتائج قصيرة الأجل.

وفي نمط من المرجح أن يتكرر، استطاعت قوات الأمن أن تحيد بتكتيكاتها شديدة العنف أضعف العناصر في تلك الجماعات، والدفع بالنشطاء العنف الأكثر خطورة إلى الاختفاء تحت الأرض. الأمر الأكثر أهمية هو أن ظروف السجن الوحشية والتعذيب صبّا الوقود على النار المتأججة في صدور هؤلاء الشباب. إلى جانب القبض العشوائي على كل من يشتبه بتورطهم في أي نشاط مخالف للقانون، بالإضافة للعديد من حالات الاختفاء القسري. والآن يثأر شباب الإسلاميين من جديد لرفقائهم الذين عُذبوا في السجون، تحت ذريعة قضيتهم المبررة دينيًا، والشرعية ثوريًا، والتي تسمح لهم باللجوء للعنف ردًا على تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان.

هناك ظاهرة أخرى وهي انخفاض عدد المتظاهرين في الشوارع بسبب خيبة الأمل والخوف من الاعتقال، وبالمقابل أصيب بعض الشباب بخيبة أمل مشابهة، وفقدوا اهتمامهم بالعنف.

بينما خيبة الأمل ذاتها كان لها تأثير معاكس تمامًا في الدفع بشباب آخرين نحو مزيد من العنف، فتركوا جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى التي يرونها غير ذات جدوى، سعيًا للانضمام لجماعات السلفية الجهادية الأكثر التزامًا.

عقب الهدوء النسبي في صيف 2014، ظهرت جماعات جديدة في الشتاء والربيع التالي تحث على المقاومة الشعبية، وتبنت صراحة استخدام الأسلحة النارية. وعلى مدار عامي 2014 و2015، العديد من وسائل الإعلام، والمواقع الإلكترونية، وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي سواء التي يمولها الإخوان المسلمون ويديرونها بشكل مباشر أو التي يمولها ويديرها مؤيدوهم حثوا على التصعيد والتحريض بشكل مستمر على أسس دينية. فلم يكن مفاجئًا أن تهلل تلك القنوات الإسلامية لظهور تلك الجماعات الجديدة. مثال ذلك،

[8] Patrick Kingsley, "Egypt's Secret Prison: 'Disappeared' Face Torture in Azouli Military Jail," *Guardian,* June 22, 2014: https://www.theguardian.com/world/2014/jun/22/disappeared-egyptians-torture-secret-military-prison

عندما طلب أحد ضيوف قناة "مصر الآن" الممولة من الإخوان المسلمين[9] من واحدة من أخطر الجماعات المسلحة آنذاك، جماعة العقاب الثوري، أن تصوب أسلحتها في صدور الإعلاميين الموالين للنظام[10].

في الوقت الذي حدث فيه التحول للجماعات غير السلفية الجهادية نحو العنف، تشكلت جماعات سلفية جهادية جديدة على الأرض، وشنت الجماعات السلفية الجهادية القائمة مثل أنصار بيت المقدس تمردًا أكثر حدة في سيناء. أحد الجماعات التي تعمل في مصر وتدعى "أجناد مصر" هي جماعة موالية لتنظيم القاعدة، بينما أقسمت جماعة أنصار بيت المقدس بالولاء للدولة الإسلامية في نوفمبر 2014، لتصبح بذلك ولاية الدولة الإسلامية في سيناء.

استثمرت كل هذه الجماعات السلفية الجهادية مظالم الإسلاميين في تجنيد أعضاء جدد لها. فجماعة أجناد مصر على سبيل المثال، اعتبروا عمليات العنف التي نفذوها جزءًا من حملة "القصاص" من الحكومة، وركزوا بالتفصيل على قضايا مثل الاعتداء الجنسي على النساء، وقتل الإسلاميين في ميدان رابعة. أما جماعة ولاية سيناء فسعت للاستفادة من قتلها لمئات من قوات الأمن لتقدم نفسها باعتبارها حاملة لواء الجهاد في مصر.

لا تشكل تلك الجماعات السلفية الجهادية تهديدًا وجوديًا للحكومة المصرية، رغم خطورتها، حيث يقاتل معظمهم في المناطق النائية أو صغيرة المساحة. ولكن ما يمكن أن يغير هذه المعادلة هو مدى قدرة تلك الجماعات على الاستفادة من مخزون الغضب داخل شباب الإسلاميين في توجيه الجماعات غير السلفية الجهادية إلى استخدام أساليبهم الأكثر تعقيدًا وفتكًا. وإذا قاموا بذلك، سيقمون بتمرد جهادي مسلح لرد مظالم الإسلاميين في مصر، ويعيدون بيئة أشبه بتلك الفوضى التي تبعت فض اعتصام رابعة مباشرة، عندما خرج الإسلاميون ومناصروهم في أعداد كبيرة ليهاجموا الحكومة والأقليات.

---

[9] تنكر جماعة الإخوان المسلمون رسميًا أي تبعية لأي قناة إعلامية لها، ولكن التقارير الإعلامية المبنية على مقابلات مع العاملين بتلك القنوات، بالإضافة للمقابلات التي أجراها المؤلف مع قيادات من جماعة الإخوان المسلمين تشير إلى أن تلك القناة ممولة من الجماعة ومرتبطة بها، راجع أحمد جمال الدين، خلافات إخوانية تقسم "مصر الآن"، الأخبار [بالعربية]، 06/11/2014

http://www.al-akhbar.com/node/219128

هذا الرابط يعبر عن حقيقة مقبولة على نطاق واسع في الكتابات المعاصرة حول هذا الموضوع والتي نشرت على المواقع الإسلامية. راجع أيضًا محمد العتر، كيف تكشف أزمة قناة "مصر الآن" عن خطايا الإخوان؟ ساسة بوست [بالعربية]، 23/082015، وقد غطت BBC Monitoring أيضًا موضوع هذه القنوات بشكل شامل، راجع:

Pro-Brotherhood Media Air Calls for Violence, BBC 23/02/2015,
Egypt's Brotherhood Expands Media Machine, BBC, 08/12/2014,
Egypt's Brotherhood Media in Freefall, BBC, 03/09/2015.

[10] "المستشار محمد عوض يدعو حركات المقاومة لاستهداف الإعلاميين المحرضين على الثوار"، فيديو يوتيوب، رفعته قناة "مصر الآن"، 26/01/2015، https://www.youtube.com/watch?v=l15AtAINiD0

كما هو مبيّن، فإن نهج الحكومة يركز حصرًا حتى الآن على الاستجابات الأمنية. فجّيدت نشطاء العنف إما الاعتقال أو القتل، كما استخدم التعذيب على نطاق واسع كتكتيك للحصول على المعلومات أو كأداة للردع.

يبدأ نجاح استراتيجية مكافحة التطرف العنيف بمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان. فتلك الانتهاكات هي التي تخلق المناخ السام للتطرف، وتسمح للجهاديين السلفيين باستغلال المظالم، وعلى صناع القرار السياسي أن ينتبهوا إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان ليست الدافع الوحيد وراء التطرف، ولا حتى يمكن اعتبارها محركًا أساسيًا. فالأيديولوجيات الدينية التي تحرض الضحايا وتدفع الآخرين للرد على انتهاكات حقوق الإنسان بالعنف تلعب دورًا أساسيًا في زيادة التطرف، لاسيما العنف الممنهج، أو عندما ينضم الضحايا أو حتى الراغبين في "الثأر" إلى الجماعات الأيديولوجية للعنف المنظم. لذا، فانتهاكات حقوق الإنسان هي المظالم الرئيسية التي يستغلها الكثيرون. وهذا طبعًا لا يقلل من أهميتها، بل بالأحرى يضعها في سياقها السليم من أجل تقديم معلومات أفضل لسياسات حل شاملة.

في حالة مصر، بالإضافة إلى إنهاء التعذيب، وإطلاق سراح المذنبين الذين لم يمارسوا العنف، وتحسين ظروف الاحتجاز، وفصل السلفيين الجهاديين عن غيرهم من الإسلاميين داخل السجون، يمكن للحكومة أن تنفذ خطوات فورية مثل تسهيل شروط الزيارة، وتخفيف القيود عن السلع والكماليات التي تدخل للسجناء. هذا سيساهم في تخفيف بعض الضغط، وسيُبقي المحتجزين على اتصال بذويهم فلا يفقدوا كل أمل لهم، فيصبحون بذلك فريسة سهلة لتجنيد الجهاديين. بالطبع لن تكون تلك الإجراءات كافية إذا ما طُبقت وحدها، ولكن يمكن اقتراحها في دول استبدادية مثل مصر، حيث إنه من المعروف أن اتخاذ تدابير مثل إنهاء التعذيب لا يمكن أن تحدث دون الدخول في عملية شاملة طويلة الأمد لإصلاح قطاع الأمن. كما يمكن اكتشاف حلول أخرى مثل تغريم عائلات المذنبين الأحداث الذين ارتكبوا جرائم غير مميتة مثل الحرق المتعمد أو إلقاء زجاجات المولوتوف بدلاً من احتجازهم.

يكمن التحدي الأصعب في الترويج لتفسير مضاد لتفسيرات الأيديولوجيات الدينية المحرضة على العنف والمستغلة للمظالم مثل انتهاكات حقوق الإنسان. وفي حالة مصر، التحدي أكثر صعوبة بكثير بسبب وجود أزمة سياسية في قلب الصراع تحتاج لتسوية. إلا أن التفسير المضاد بات ضرورة، وقد يكون ذا نفع في إثناء شباب الإسلاميين عن الانضمام للجماعات الجهادية السلفية. وعلى الرغم من أن الحكومة تقوم بهذا صوريًا، إلى جانب اعتمادها على الأزهر، إلا أن التجربة العملية أثبتت أن المؤسسة الدينية لم تنجز شيئًا ذا

قيمة، والأهم أنها تفتقر بشكل أساسي للأدوات اللازمة للاشتباك مع جيل الشباب حتى لو كان لديها رسالة متينة.

لذا يجب على الحكومة أن تتبع نهجًا أوسع، وليس مجرد الاعتماد على الأزهر، بل على عدد متنوع من المفكرين والعلماء الذين يستطيع كل منهم أن يبني سرده المضاد بشكل مستقل. على سبيل المثال، يمكن أن يخاطب السلفيون اللاعنيفون الشباب المتدين، بينما يمكن أن يخاطب الأزهر أولئك الشباب المتشككين في معتقداتهم من خلال إمام معتدل صاحب أسلوب جذاب، في حين يمكن للمفكرين السياسيين؛ وربما الجهاديين السابقين، أن يشركوا هؤلاء الشباب الذين يرون في أنفسهم ثوريين إسلاميين. ذلك النهج يعظم فرص أن تصل التفسيرات المضادة المختلفة لقطاعات مختلفة مما يدفعها للاستجابة بشكل مختلف.

كل هذه الجهود يجب أن تكون متاحة على برامج الإنترنت، كما يجب أن تنفذها منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بالاستقلالية والإبداع اللازمين للوصول لأفضل الطرق الحديثة في الوصول للشباب المعرضين للخطر.

وفي نهاية المطاف، لن يكتب النجاح لاستراتيجية التفسير المضاد سواء على المدى القصير أو حتى المتوسط مادامت الأيديولوجيات الإسلامية تفسد التفسيرات الدينية التي يتربى عليها الشباب العاديين ويتعلمونها في المدارس. فالمقررات الدراسية لم تفشل في غرس قيم مثل المواطنة والتعددية والتسامح الديني فحسب، بل في بعض الحالات علّمت كراهية الآخر. وذلك يشير إلى أن المعركة الحقيقة هي داخل حجرة الدراسة، معركة تتطلب جهودًا طويلة الأمد لمكافحة التطرف، تعمل على مكافحة التفسيرات المتطرفة، متضمنة إصلاحًا للمناهج الدراسية في المدارس الدينية والحكومية والخاصة على حد سواء.

وأخيرًا، يجب على الحكومة التدخل بشكل استراتيجي في معاقل الإسلاميين لوقف سلطتهم، كما يجب عليها إصلاح العلاقات بين قوات الأمن والسكان المحليين، وجعل هذه المجتمعات أكثر مرونة ضد التطرف من خلال بناء مراكز للشباب وتوفير الخدمات الحكومية الأخرى. وفي حالة مصر، فإن العديد من المعاقل الإسلامية معروفة جيدًا، ونظرًا لطبيعة الدولة الشرطية، فالحكومة تعرف كافة المعلومات عن القادة المحليين والتركيبة القبلية للسكان. كما يمكن إنشاء وحدة مدربة تدريبًا خاصًا تدمج ضباط الشرطة والجيش، فضلًا عن كل من فرعي الشرطة والمخابرات العسكرية، بهدف إصلاح العلاقات في هذه المجتمعات من خلال التواصل مع القادة المحليين أو شيوخ القبائل. وستسعى وحدة التوعية المجتمعية هذه إلى إبعاد الإسلاميين المتطرفين.

هذا بالإضافة إلى أنه يمكن للحكومة أن تساعد في ضمان نجاح هذه الاستراتيجية من خلال مكافأة المتعاونين معها، إلى جانب زيادة الخدمات الحكومية والمشاريع المحلية التي توظف السكان من المعاقل الفقيرة.

وبالرغم من أن العمل في حد ذاته لا يحول دون تطرف شباب الإسلاميين نحو العنف، أو يوفر مخرجًا لمن يتعرض للخطر، إلا أنه عندما يتحسن المناخ العام في المجتمع، قد يصبح التحول أكثر صعوبة، وسيكون للوالدين حافزًا أقوى على التدخل لمنع تطرف أبنائهم، لأنهم سوف يرون كيف يمكن لأطفالهم أن يحصل على حياة أفضل.

محافظة مطروح: مخطط ممكن

إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في محافظة مطروح في عام 2013، يمكن أن تضع -إلى حد ما- مخططًا لهذا النوع من المصالحة على المستوى المحلي. وعلى الرغم من أن مطروح على حدود ليبيا، دولة فاشلة، مع انتشار نشاط التهريب وهيمنة السلفيين على الحياة العامة، تمكنت الحكومة من تهدئة هذا المعقل الإسلامي في الوقت الراهن. وفي يوم فض اعتصام رابعة الدموي، وقف كبير شيوخ السلفيين المنحاز للدعوة السلفية في الإسكندرية، علي غلاب، أمام الحشد الغاضب وحرضهم على الفوضى وأعمال العنف التي تلت ذلك. وبدلًا من مواجهة اسراب السلفيين الغاضبين بالقوة الغاشمة وحدها، اعتمدت المخابرات العسكرية على معرفتها العميقة بالتركيبة القبلية، وتدخلت لتقديم أموال الديّة لأسر الضحايا الذين قتلتهم الحكومة، كما قدموا لهم رحلات مجانية للحج في مكة المكرمة. وبدلًا من اعتقال أو تعذيب الشيخ غلاب المتمرد، اختارت المخابرات العسكرية إشراكه والتلاعب به، وإيهامه أن مطروح ستتحول إلى سيناء أخرى. وعلى الرغم من أن هذا أبعد ما يكون عن أفضل الممارسات التي يجب إتباعها، إلا أنه كان تكتيكًا غير عنيف حقق بعض النتائج، وحد من تصعيد العنف. وأخيرًا، وعدت الحكومة بالإفراج عن جميع المذنبين الذين لم ينفذوا أعمال العنف من المنطقة، وتم حل الأزمة في غضون أيام. وقبل أن ينقضي شهر أغسطس الدموي، وقف الشيخ غلاب ليتحدث في ذلك الاحتفال الكبير الذي أقامته الحكومة احتفالًا بالعيد القومي لمحافظة مطروح، واحتفالًا "بالمصالحة" التي تفاوضوا في شأنها حديثًا. ولم يكن هذا الترتيب مثاليًا. عل سبيل المثال؛ فشلت الحكومة في مواجهة التفسير الأيديولوجي الإسلامي الحالي بشكل كافٍ، كما فشلت في إشراك الشباب بشكل مباشر. علاوة على ذلك؛ لم تفي بوعدها بإطلاق سراح كل المحتجزين. ومع ذلك؛ استطاعت أن تحيّد التهديد بالعنف الذي أطلقه الإسلاميون المحليون. ومنذ أن بدأت الحكومة في حوارها السلمي، حتى السكان المحليون الذين كانوا غاضبين من الحكومة بسبب عدم التزامها بدورها في الصفقة؛ لم يكن من السهل عليهم اللجوء للعنف، بل استمروا في الاشتباك مع الحكومة في إطار الحوار السلمي. واستمر الجيش أيضًا في إظهار الاحترام لهم. وبعد عام؛ عندما قتل أحد ضباط الشرطة بعض الشخصيات المحلية البارزة على أحد الطرق السريعة الرئيسية عن طريق الخطأ لاشتباهه في اشتراكهم في

الهجمة الإرهابية الأخيرة، اعتذر الجيش عن ذلك الخطأ وحضر جنازات الضحايا. وأصبح ضابط المخابرات المسئول إلى حد كبير عن هذه المصالحة المحلية؛ اللواء علاء أبو زيد؛ محافظ مطروح الآن.

وتبقى مطروح هي المحافظة الوحيدة التي جرت فيها مصالحة تحت رعاية الحكومة، لتقدم أملًا حذرًا في أن الحكومة المصرية قادرة على تكييف نهجها وإعادة تقييمه فيما يخص التعامل مع التطرف الإسلامي العنيف. لكن يبقى أن نعرف ما إذا كانت الحكومة ستبادر بطرح استراتيجية شاملة لمكافحة التطرف العنيف في باقي أنحاء مصر أم لا؟

معركة الإرهاب في تونس
الجذور، الواقع والتحديات

مسعود الرمضاني

معركة الإرهاب في تونس
الجذور، الواقع والتحديات

مسعود الرمضاني[1]

سبتمبر 2015

"الديمقراطية هشة لأنها لا تمتلك كل الحقيقة ... وإذا ادعت امتلاك ذلك، تحولت إلى شيء أخر، إلى ديكتاتورية، ربما" (الفيلسوف الفرنسي ادغار موران، جامعة منوبة *29* ماي *2015*)

تقديم

خمس سنوات بعد انطلاق شرارة الثورة التونسية من سيدي بوزيد، إحدى المناطق الأكثر تهميشا منذ عقود، تتجه الأنظار إلى تونس التي يمكن أن تحقق تطلعات الربيع العربي في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، شعارات نادى بها عشرات الآلاف من المواطنين، في مقدمتهم شباب كسر قيود الخوف ورأى في الثورة بداية تحقيق حلمه.

[1] مسعود الرمضاني هو مدافع عن حقوقي تونسي

وإن انفردت تونس بمسار مغاير لكل بلدان الربيع العربي الأخرى، حيث نجحت في تفادي الوقوع في الحروب الأهلية والعودة إلى الديكتاتورية وصاغت نخبها دستورا مستنيرا رائدا في المنطقة العربية ونظمت سلسلة من الانتخابات النزيهة والشفافة وأرست توافقات تاريخية بين الإسلام السياسي والحداثة، فإن المخاطر التي تؤدي إلى انتكاسة تظل قائمة وإمكانيات السقوط في الفوضى تبقى ممكنة تغذيها عدة عوامل، منها الإقليمي، خاصة ارتباطا بالوضع في الجارة الجنوبية، ليبيا، التي لم تعرف الاستقرار بعدُ رغم اللقاءات المتعددة بين الفرقاء السياسيين، ومنها الداخلي، مع تصاعد العمليات الإرهابية وانتقالها من الجبال والمناطق الحدودية إلى المدن، و المناطق السياحية والنزل، وتواجد ما يمكن أن يشكل حاضنة للإرهاب تغذيها عوامل عديدة، منها فقدان الأمل في نجاعة الفعل السياسي والمدني واليأس من إمكانيات تحسين الأوضاع الاجتماعية والخشية من إعادة انتاج الماضي.

جريدة "التايم" الأمريكية التي كتبت مقالا بعد العملية التي استهدفت السياح الأجانب في نزل بسوسة (26 يونيو/جوان 2015)، ذكرت أن تونس "أقرب البلدان إلى إمكانية نجاح التجربة الديمقراطية" لها سمعة أخرى أقل إشراقا، حيث "أنها أكثر بلدان العالم تصديرا للمقاتلين الأجانب في سوريا والعراق وأن حوالي 3000 مقاتل تونسي قد التحقوا بالدولة الإسلامية والمجموعات المتطرفة الأخرى منذ مارس 2011، وأن مئات من هؤلاء قد عادوا إلى تونس، حاملين معهم مشروعهم الجهادي إلى بلدهم الأصلي."[2]

المجلة طرحت كذلك سؤالا كثيرا ما طرحه المحللون بمختلف مشاربهم: كيف تحولت تونس مولد الربيع العربي وأمله إلى مصدر لإرسال الجهاديين؟ وكيف انتقلت عدوى الإرهاب إلى تونس؟

"الإجابة، تقول المجلة الأسبوعية الأمريكية، أن أغلب المشاكل التي أشعلت ثورة الياسمين، وهي اقتصاد متدهور وفساد مالي مزمن وشباب يعاني آفة البطالة، مازالت عالقة. وهذا ما جعل شبابا محبطا يكون فريسة سهلة لمجندي داعش."[3].

---

[2] Time, July 20, 2015 « Tunisia's Jihadist Pipeline »

[3] المرجع السابق

تونس بعد الثورة

في سنة 2012، أشهر قليلة بعد الانتخابات الأولى في تونس، حين كان الصراع على أشده بين "العلمانيين" و"الإسلاميين" بمختلف مشاربهم حول مسائل تخص الهوية والثقافة والإسلام، كنتُ قد نبهت خلال مداخلة مع مؤسسة جبريل باري الفرنسية[4] وبحضور عديد منظمات المجتمع المدني إلى أن الثورة التونسية لم تكن فقط من أجل الديمقراطية والحرية ولا هي استجابة لقهر ديني وأزمة في الهوية، هي بالأساس ثورة شعب ضد نظام استعمل القمع لنهب البلاد، نظام حاول خنق السياسة لخوصصة الدولة وتهميش المجتمع وأن الشباب الذي رفض خطاب بن علي يوم 13 يناير/جانفي 2011 لم تكن تهمه كثيرا التنازلات السياسية التي قدمها الرئيس المخلوع، والتي صفقت لها العديد من الأحزاب السياسية المعارضة، بقدر ما كانت تهمه تحقيق طموحاته في العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي والشغل.

ونبهتُ في ذات المداخلة إلى أن صراع السياسيين اليوم حول قضايا جانبية وغياب رؤية اقتصادية واجتماعية تقطع مع الماضي وعدم مواجهة بوادر الإحباط الذي بدأ يتسرب إلى الشباب من إمكانيات تغيير أوضاعه لن يزيد إلا في تعقيد الوضع والتبرم من السياسة ونشر ثقافة اليأس التي، بدورها، لن تجلب إلا التطرف والعنف مستشهدا بمقولة للصحفي الفرنسي جون ميشال كاتربون الشهيرة، إن "الفاشية لا تنزل من السماء. إنها تتغذى من تفقير الشعوب وسخط الطبقات الوسطى وعمى النخب." التي لا تنتبه إلى التغييرات العميقة داخل مجتمعاتها[5].

لم أقل إن الإرهاب في تونس يتأتى دائما من الفقر والحرمان رغم أن كثير من التحاليل تصب في ذلك، لأن الأسباب متعددة وموزعة بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والنفسي ويجد الباحث صعوبة كبيرة في إبراز أي من هذه الأسباب ولأن التعميم قد يكون مضللا ولأنه لا يمكن لنا أن نواجه الظاهرة دون تشخيص أبعادها المختلفة، لأن التشخيص الدقيق، غير المتسرّع، هو الذي يمكن أن ينبه إلى الحلول الملائمة.

---

[4] Les Défis Economiques et Sociaux, Messaoud Romdhani, Fondation Gabriel Péri, Tunis 25et 26 Mars 2012.

[5] Jean Michel Quatrepoint, 17 Septembre 2008, "Crise Economique Globale"

في جذور الإرهاب

في مقال بعنوان "البحث عن جذور الإرهاب" يقول الن ب كروج وجيكيتا ماليكوفا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، "برز توافق بسرعة من أن الفقر ونقص التعليم هما من الأسباب الرئيسية في العمليات الإرهابية والمدعمة للإرهاب".[6]

وقد كان هذا الاعتقاد سائدا بين السياسيين والصحفيين وكثير من الباحثين وصناع القرار في الولايات المتحدة من أن الفقر والحرمان هما من الأسباب الرئيسية للإرهاب، اعتقاد عبّر عنه حتى جورج دبليو بوش في خطاب بمكسيكو حين قال "نحن نحارب الفقر لأن الأمل هو الرد المناسب على الإرهاب،"[7] وهو اعتقاد لم يغير السياسة الأمريكية خلال حكمه والموجهة أساسا نحو الحلول العسكرية في مواجهة ظاهرة الإرهابية، مما ساعد في اعتقادنا من تناميها.

في الواقع كثير هم المسؤولين الأمريكيين الذين يشاطرون بوش اعتقاده، فالرئيس باراك اوباما يرى أن "الإرهابيين يستغلون الظلم الذي يتعرض له المواطنون في البلدان الإسلامية وهذا الظلم يشمل الحيف الاقتصادي حين يتم إفقار الملايين وخاصة الشباب.... فلا يرون أمل في المستقبل"[8]. كيف السبيل لمواجهة الإرهاب؟ التحاليل الأمريكية التي تؤكد على دور التعليم في محاربة الإرهاب عديدة تكاد تكون متناغمة في اعتبار "التعليم هو الطريق الوحيد للقضاء على الإرهاب"[9]، ربما لأنه أحيانا ضامن للارتقاء الاجتماعي.

كل هذه التحاليل حول العلاقة بين الفقر والتعليم من ناحية والإرهاب من ناحية أخرى على أهميتها لا تصمد دائما أمام الواقع سواء كان ذلك في ما يخص أحداث الإرهاب في العالم أو في خصوص الحالة التونسية، لأنها مبنية على تعميم مفاده أن العالم الإسلامي الذي يعيش الفقر والحرمان والتخلف لا يرى بعين الارتياح كل مظاهر الرفاه والتطور الغربي، وعن رؤية، مقصودة أو غير مقصودة، تحجب بقية القضايا السياسية والحضارية الأخرى فالفقر والحرمان والجهل وغياب المرافق الأساسية يأتي على خمس

---

[6] Seeking the roots of terrorism, Alan B.Kruger and Jitka Maleckova, The New Republic, June 24, 2002

[7] المرجع السابق

[8] You can't understand why People Join ISIS without Understanding Relative Deprivation, Omer Taspinar, the Huffington Post, March 25, 2015

[9] See the controversial American Nobel Prize winner and intellectual, Elie Wiesel "Education is the way to eliminate terrorism. "Great Expectations and Hard Times", January 2012

البشرية اليوم، في إفريقيا وآسيا وأمريكا وكل القارات تقريبا، لكن ذلك لا يجعل من الفقراء وغير المتعلمين، بالضرورة، ناقمين أو متطرفين أو إرهابيين.

"إن ثلاثة أرباع العيّنة من المتهمين في جرائم إرهابية بالخارج، خاصة حول أحداث 11 سبتمبر 2001 أسفرت عن أن هؤلاء ينحدرون من الطبقة الوسطى فما فوقها وأن 90 بالمائة منهم نشأوا في رعاية أسر متماسكة ,63 بالمائة التحقوا بكليات جامعية" فهم "يعتبرون من خيرة أبناء مجتمعاتهم ممن بعثتهم أسرهم لاستكمال دراستهم بالخارج".[10]

ما حدث ويحدث في تونس لا يتوافق دائما مع علاقة الفقر والحرمان والجهل بالإرهاب، فعديدون هم الذين ارتكبوا أعمالا إرهابية وينتمون إلى الطبقة الوسطى ولهم مستوى تعليمي جامعي متفوق.

- الشابان جابر الخشناوي وياسين العبيدي اللذان نفذا عملية متحف باردو في مارس 2015، وقتلا عشرات السياح ينحدران من الطبقة الوسطى وكان تعليمهما جيدا وكانا بشهادة من يعرفهما مقبلين على الحياة، قبل أن ينحرفا إلى التطرف. يقول أخو ياسين العبيدي "كنتُ أشاهد عملية باردو على التلفزيون وألعن القتلة، لم أكن أتصور أخي الذي كان ودودا ووسيما ومحبا للحياة هو الذي قام بهذه العملية الشنيعة"[11].
- هندة السعيدي التي قُتلت في هجوم للقوات الخاصة على مجموعة إرهابية هي مثال آخر "لفشل مجتمع بأكمله" حسب أستاذة اللغة الفرنسية التي تتذكرها[12] طالبة جد متفوقة، مقبلة على الحياة، تعيش مع أهلها في المرسى إحدى الضواحي الراقية "تعشق الرسم وتحب الحوارات الفكرية"[13].

إذن الثورة التي نادت بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، الثورة التي جاءت صرخة من المناطق الداخلية، الداعية إلى التوازن الجهوي والحد من الفقر وإيجاد فرص التشغيل لعشرات آلاف الشباب المعطّل، الثورة التي أنتجت الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، جامعة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية والتي سنت العديد القوانين وأنجبت هيئة عليا مستقلة للانتخابات أنجزت، بدورها، أول انتخابات ديمقراطية في تونس وربما في العالم العربي، فتحت الباب كذلك لكل مظاهر التطرف، الذي استغل هشاشة الأوضاع على الحدود، خاصة في واقع الحرب الأهلية في ليبيا وضعف الدولة ومساحات الحرية المتاحة.

---

[10] عادل عامر، صدى البلد، 29 أغسطس/أوت 2014

[11] L'OBS Monde 23 Mars 2013

[12] Jeune Afrique, 2843, du 5 au 11 juillet 2015-08-22

[13] المرجع السابق

فسرت رسالة وجهتها كتيبة عقبة بن نافع[14]، التي كانت تخطط منذ الإطاحة بنظام بن علي لإقامة أول "إمارة إسلامية بشمال إفريقيا"، إلى أبي مصعب عبد الودود، أمير تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي دواعي إسراع الجهاديين إلى تونس:

"من المعلوم أن ثمرة الثورات العربية عادت على المجاهدين بالنفع. فالواجب علينا تجاه هذه التغييرات والتطورات التي بدت بوادر خيرها أن نستغل ما تيسر من إمكانيات بشرية عسى الله يفتح علينا ويجعلنا سببا في إحياء جذوة الجهاد في أرض القيروان"[15].

وفي أول عملية بناء لتنظيم أنصار الشريعة اعتمد سيف الله بن حسين، المعروف بأبي عياض، على القاعدة السجنية لأنصاره المفرج عنهم مباشرة بعد الثورة.

وقد ورد في ابحاث عادل حمدي الذي ألقي عليه القبض ببنقردان، أنه أوقف سنة 2001 صحبة اصدقاء له بميلانو الايطالية وأنه رحل إلى تونس أين قضى 7 سنوات سجنا رفقة أبي عياض وبوجود مؤسسي تنظيم أنصار الشريعة وهم كلهم ممن سبق وأن سجنوا في قضايا ارهابية: محمد العوادي وعادل السعيدي ولطفي الزين ورضا السبتاوي. كما كان معهم بنفس الغرفة بالسجن قياديين من حركة النهضة: الصادق شورو والحبيب اللوز.

وقد عقدوا مؤتمرهم الأول بسكرة في أفريل 2011. بحضور السجنين السابقين من حركة النهضة المذكورين أعلاه.

خلال شهر أغسطس/أوت 2011، تمت مبايعة أبي عياض على "السمع والطاعة" بمنزله من طرف شباب كان أغلبهم سجناء سابقين ومتمتعين بالعفو التشريعي العام وهم:

- الشادلي العدواني
- حسين الخليفي
- لطفي الزين

[14] كتيبة عقبة بن نافع التي قتل قائدها لقمان أبو صخر، الجزائري الجنسية، هي مجموعة جهادية متمترسة بجبل الشعانبي، بولاية القصرين، قرب الحدود الجزائرية، تقول السلطات التونسية انها مسؤولة على عديد العمليات الإرهابية ومنها عملية باردو التي أودت في 18 مارس 2015 بحياة 21 سائحا. للتذكير فقد بايعت الكتيبة الدولة الاسلامية في العراق والشام في سبتمبر 2014، داعية إياها إلى "تجاوز الحدود وتحطيم عروش الطغاة في كل مكان." (أنظر، مثلا الصباح نيوز، 29 مارس 2015)

[15] رسالة خطية غير منشورة تم العثور عليها بجبل السنك، معتمدية بوشبكة، ولاية القصرين، بتاريخ 10 ديسمبر 2012، المحامي رضا الرداوي، قضية "اغتيال الشهيد شكري بلعيد"

- كمال القضقاضي، الذي أطلق النار على الشهيد شكري بلعيد
- محمد العوادي
- أبوبكر الحكيم، المتهم الرئيسي في اغتيال الشهيد البراهمي
- عزالدين عبداللاوي، الذي قام برصد منزل الشهيد البراهمي

في هذا الاجتماع، أعلمهم أبو عياض عن نيته فتح مركز تدريب في درنة الليبية لاكتساب الخبرة والعودة إلى تونس لمباشرة العمل المسلح من أجل إقامة الدولة الإسلامية.

في مطلع فبراير/فيفري 2012، تم التفطن لنقل تسعة بنادق كلاشنكوف وصندوقي ذخيرة ومسدس كاتم الصوت وذخيرته في سيارة قادمة من الذهيبة، ولاية تطاوين وبها شخصان: حلمي الرطيبي، سجين سابق في قضية سليمان الإرهابية (2006)، ووجدي بنمحمود، سجين سابق في قضايا إرهابية زمن بن علي وكانا متجهين إلى سيدي بوزيد ووقع تبادل لإطلاق النار مع عسكريين، وهما أيضا من المساجين السابقين في قضايا متعلقة بالإرهاب.

يتضح مما سبق أن الحركة الجهادية التونسية قد اعتمدت على مخزونها السجني بمجرد الإفراج عنهم من أجل تأصيل مسارها تدريجيا عبر ثلاث مراحل:

- البناء التنظيمي: إذ بمجرد الإفراج عليه في بداية شهر مارس 2011، سعى أبو عياض إلى عقد اجتماعات بمنزله بحمام الأنف ثم بسوسة مع الشيخ الخطيب الإدريسي أثمرت عن تأسيس أول تنظيم سلفي جهادي بعد الثورة وقد أحاط نفسه بالمجموعة التي أقامت معه بسجن المرناقية وبسجن 9 افريل قبل ذلك، كما سعى أبو عياض إلى استيعاب مجموعة ميلانو الايطالية والجهاديين الذين شاركوا في الحرب العراقية، معتبرا إياهم سنده القوي في مشروعه الهادف إلى تحويل تونس من أرض دعوة إلى أرض جهاد.
- مرحلة الخيمات الدعوية: استهل تنظيم أنصار الشريعة نشاطه بشعار "اسمعوا منا ولا تسمعوا عنا" وقد اعتبر أن المناطق المهمّشة حيث المخزون الكبير للطاقة الشبابية المهيأة اجتماعيا ونفسيا للقبول بالتطرف. كما حاول الاستيلاء على أكبر عدد من المساجد بإنزال الأئمة وتعويضهم بأنصاره، مع التركيز على أصحاب السوابق في العنف والمخدرات وغيرها من جرائم الحق العام عند الاستقطاب.
- بناء الجهاز العسكري والجهاز الأمني السري: وهي مرحلة لاحقة للعمل الدعوي السلمي وقد شرع التنظيم في التحضير إلى المعركة وإدارة جبل الشعانبي بجهة القصرين الحدودية مع الجزائر ومد

الموجودين هناك بالإمكانيات المادية والبشرية للصمود. وهي المرحلة التي أعادت فيها الحركة الجهادية السلفية عملها إلى السرية، جراء المواجهة الأمنية العنيفة.

وفي هذه المراحل الثلاث من عمر تجربة أنصار الشريعة بعد الثورة، كان ما يميز قيادتها بشكل واضح وجلي أنهم، في اغلبهم، من أصحاب التجارب السجنية والأحكام القضائية في قضايا إرهابية بالإضافة إلى تمكنهم من خبرة قتالية اكتسبوها من خلال دورات تدريبية سابقة أشرفت عليها قيادتهم العسكرية ولابد من التساؤل هنا حول نجاعة المنظومة الأمنية والقضائية والسجنية في إيجاد حلول وتأهيل الخارجين لتوّهم من سجون بن علي، بعد الثورة.

ويمكن حصر أسباب الفشل في ثلاث:

- غياب المراجعات الفكرية: إذ تعد، حسب علمنا، السلفية الجهادية التونسية هي الوحيدة التي خرجت من السجون دون الخضوع إلى مراجعات فكرية، مثلما حدث مع الجماعات الإسلامية في مصر أو الجماعة المقاتلة في ليبيا، ولعل أهمية هكذا مراجعة أنها تفتح الباب أمام نقاش فكري وقراءة متأنية للإسلام، تقبل الاختلاف وتغير مواقف بعضهم المتشددة حول "ضرورة التغيير السياسي عبر السلاح"
- هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمفرج عنهم حيث خضعوا قبل الثورة إلى الملاحقة الأمنية والمنع من العمل، وبعد الثورة لم يجدوا مورد رزق قار وثابت، خاصة مع المستوى التعليمي والتأهيلي المتواضع، وبينما اكتفت بعض الحركات السياسية إلى تشغيل أبنائها والتعويض لهم، تُركوا هم دون أفق أو مستقبل.
- رخاوة الدولة بعد الثورة: والمقصود هو تحلل أجهزة الدولة وتلاشي السلطات وعجزها عن اتخاذ القرارات المناسبة وظهور نوع من "المرجئية السياسية" التي ترفض اتخاذ أي إجراء قانوني تجاه من يخرق القانون، زادها ضعف الأجهزة الأمنية وعدم قدرتها وضعف جاهزيتها لمواجهة المستجدات والتحديات الجديدة تعقيدا.

فقد فنّد تقرير صدر عن "مجموعة الأزمات الدولة"، بعد عمليتي باردو (مارس 2015) وسوسة (يونيو/ جوان 2015) الأخيرتين الوهم الذي كان يغلف به نظام بن علي قدرات الأمن الداخلي، مضيفا أنه رغم ارتفاع ميزانيته وتجنيد آلاف العناصر الجديدة بعد الثورة فإن القطاع يفتقد لاستراتيجية الأمن الشامل والنجاعة في مواجهة الإرهاب.[16]

هذا الارتخاء والتردد والضعف أعطى فرصا ذهبية للحركة السلفية الجهادية التي أصبحت في سباق مع الزمن حتى تتوغل وتتجذّر وتزداد صلابة كلما زادت أجهزة الدولة ارتخاء.

16 International Crisis Group « Reforme et Stratégie Sécuritaire en Tunisie » Rapport N: 161,23 Juillet 2015

معركة المساجد: من بورقيبة إلى الثورة

كانت المساجد في عهد الرئيس بورقيبة، مثل غيرها من المؤسسات، خاضعة لأجهزة الدولة وحاول الرئيس الأول لتونس المستقلة أن يوظف الدين والمسجد لتمرير آرائه وتصوراته حول بناء الدولة الحديثة، فطلب من شيوخ الزيتونة مساندته في إصدار مجلة الأحوال الشخصية (1956) التي تجرّم تعدد الزوجات وتشترط موافقة الزوجين على الطلاق وتحدد السن الدنيا للزواج، ووجد الشيوخ السند الفقهي للفصول الواردة في المجلة، كما تخلى بورقيبة على المؤسسات التقليدية مثل الاحباس، المؤسسة الدينية التي كانت تدير الشأن العقاري وسيطرت الدولة نهائيا على الشأن الديني بأن ألحقت الشعائر الدينية بالوزارة الأولى وأصبح تعيين مفتي الجمهورية من مهام الدولة، وكذا الحال بالنسبة لأئمة المساجد. وبذلك احتكرت الدولة الشأن الديني.

ولئن روّض بورقيبة المؤسسة الدينية وأخضعها بشكل شبه كامل لأجهزة الدولة مثل جل المؤسسات، إلا أن خروج المؤسسة عن بيت الطاعة وتمردها بدأ يظهر مع ظهور حركة الاتجاه الإسلامي، التي أصبحت النهضة بعد ذلك، في أواخر السبعينات وتأخذ مكانها ضمن المشهد السياسي التونسي في بداية الثمانينات من القرن الماضي، لتنتهي بالمطاردة والسجن بعد تفجيرات سوسة والمنستير، اللتان أسفرتا عن جرح 13 سائحا، سنة 1986، وافسحت المجال أمام القبضة الأمنية، التي كان يمثلها زين العابدين بن علي، أن تأخذ طريقها إلى القصر الرئاسي، متذرعة بضعف الرئيس وطول شيخوخته وتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد.

منذ السنوات الأولى لحكمه دخل بن علي في مواجهة مع حركة النهضة وسجن أغلب قيادتها وفر البعض الأخر إلى الخارج، مخيّرا النفي على التنكيل والسجن، وانتقلت إدارة المساجد من جهاز الدولة إلى جهاز الأمن، وأخضعت المساجد بكاملها إلى الرقابة الأمنية المتكونة من جهاز امن الدولة وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم آنذاك.[17]

ورغم أن المساجد لم تكن تفتح إلا في أوقات الصلاة وان تحركات الشباب المتدين كانت مراقبة وان خطب الجمعة كانت تخضع للسلطة وتعكس خطابها الرسمي، إلا أن ذلك لم يمنع من استغلالها من الجهاديين كنقطة انطلاق وانتداب لمئات الشباب للتطوع "للجهاد"، خاصة بعد احتلال العراق سنة 2003.

[17] أنظر جريدة الشروق الالكترونية: المساجد في تونس، هل هي خارجة عن السيطرة، ولماذا؟

السعي إلى السيطرة على المساجد

سقوط بن علي وتراجع سطوة سلطته الأمنية وهروب العديد من "أئمة السلطة" أحدث فراغا، ولم تستطع الآلة الدينية القديمة الصمود في وجه شباب منظم وعازم على جعل المسجد أحد مجالاته الحيوية ومنفذا لنشر خطابه الجديد المتطرف وبدأ المصلون يستمعون إلى خطب لم يألفوها، سواء كان ذلك من قبل أنصار الشريعة أو من قبل دعاة أتوا من كل حدب وصوب. وقد استمع التونسيون باندهاش، لفتاوٍ جديدة لم يألفوها، حول شرعية الزواج العرفي وضرورة ختان البنات وفوائد تطبيق الشريعة...

وإن نصّص الدستور التونسي في ديباجته على تبني تونس الإسلام المعتدل، منفتح على الثقافات الأخرى وان أعطى ذات الدستور الدولة مهمة الشأن الديني، إلا أن ذلك لم يصمد طويلا أمام رياح التطرف الجارفة لعدة أسباب نعتقدُ أن أهمها:

- غياب خطاب ديني في المساجد يحمل قدرا من الاستقلالية والمصداقية والقدرة على الإقناع، فأجهزة الدولة وتجاذبات الإسلام السياسي وصراعه المعلن والخفي مع المؤسسة الدينية الرسمية وضمور مؤسسة جامع الزيتونة، كلها عوامل لم تفسح المجال أمام بلورة خطاب ديني مستنير يعكس ما عرفت به تونس منذ قرون من انفتاح واجتهاد وتنوع واجه بالحجة خطابات التطرف،
- وجود أرضية خصبة للتطرف منذ عهد بن علي، الذي جعل من المسجد مكانا للتجسس ومصادرة الأفكار والنفور من الاجتهاد الديني والحوار، لما قد كان يسببه من تتبعات أمنية وقضائية،
- غياب إطار قانوني الذي يحدد بوضوح مضمون الخطاب الديني، تماشيا مع مسار التغييرات الحاصلة في تونس، ويضبط الحدود بين الديني والسياسي،
- عزوف المجتمع المدني عن تأطير الفضاء الديني عبر إرساء تواصل وتقاليد حوار ونقاش

وعي بالعجز

جريدة الشروق كشفت عن وثيقة صادرة عن الحكومة منذ يناير/جانفي 2015، تعتبر أن الفضاء المسجدي في تونس هو فضاء هش وأن هشاشته تفتح على الفوضى والانفلات، وهو "فضاء متخلف عن عملية الانتقال في البلاد" وحسب ذات الوثيقة فإن غياب تقاليد الحوار يجعله قاصرا عن منافسة المضامين السلفية الوافدة.[18]

[18] المرجع السابق

حركة النهضة والسيطرة على المساجد

بعد خروج الترويكا ومع دخول حكومة المهدي جمعة التوافقية، طُرحت بحدّة قضية المساجد وضرورة تحييدها، وإن كان من السهل، آنذاك رصد المساجد الموجودة تحت سيطرة المجموعات المتطرفة، فإن استرجاع المساجد التي يختلط فيها الشأن الحزبي بالشأن الديني بدت أكثر صعوبة، خاصة مع الاتهامات التي وجهت إلى وزير الشؤون الدينية في حكومة النهضة، نورالدين الخادمي، من أنه يستغل المساجد للترويج للتطرف والتجنيد إلى سوريا[19].

في بداية 2014، خلال حوار مع جريدة الشروق، قال الكاتب العام لنقابة إطارات المساجد، بشير العرفاوي، أن عديد المساجد مازالت تابعة لأطراف سياسية، وأن 800 مسجدا لاتزال تابعة لحركة النهضة التي كانت في السلطة، بينما بقي 40 مسجد تحت سيطرة التيار السلفي الجهادي، مؤكدا أن وزير الشؤون الدينية الخارج للتو من الحكم، يسمي الأئمة حسب ولائهم السياسي لحركة النهضة وان هذه التسميات لابد أن تقع مراجعتها[20].

اتهامات يظهر أنها تأكدت أخيرا، في بداية أغسطس/أوت 2015، حين وقع إعفاء نور الدين الخادمي من إمامة مسجد الفتح في إطار الحملة التي تشنها حكومة الحبيب الصيد على الجماعات المتشددة "التي عمدت منذ الثورة إلى استغلال المساجد في تأطير الشباب وانتدابه للقتال في سوريا والعراق وليبيا"[21].

أحد قيادي النهضة اعتبر "القرار تعسفيا، إداريا وسياسيا"، لكن بعض الأطراف الأخرى طالبت بملاحقة الخادمي قضائيا، خاصة في قضايا تسفير الشباب إلى بؤر التوتر الجهادية[22].

---

[19] العرب، 7 أغسطس/أوت 2013 "تونس تمنع 5 آلاف جهادي من السفر إلى سوريا"

[20] Tunisie Numérique, 10 Février 2014

[21] العربية 9 أغسطس/أوت 2015

[22] المرجع السابق

نموذج للاعتدال والتسامح؟

بعد عمليتي باردو (مارس 2015) وسوسة (يونيو/جوان2015)اللتين استهدفتا السياح الأجانب ومن وراءهما الاقتصاد التونسي، تعددت الأسئلة، لا فقط حول نجاعة التدخل الأمني ومدى جاهزية قوات الأمن وقدرتها على التدخل لمواجهة التحدي الإرهابي وسرعة تحرك "الذئاب المنفردة"،[23] بل حول "النموذج التونسي"، نموذج التسامح والاعتدال الديني، النموذج الذي دشن رياح الربيع العربي وحرّك سواكن الركود الذي كاد يتحول إلى يأس، كيف لبلد أنجز خطوات عديدة في طريق الديمقراطية بصياغة دستور وإجراء انتخابات شفافة ونزيهة أن يكون المصدّر الأول للجهاديين إلى بؤر التوتر؟ كيف لنزل تونس الدافئة وشواطئها الجميلة أن تتحول إلى مقبرة لسياح أبرياء أتوا لقضاء عطلة آمنة في بلد اعتقدوا أنه أكثر البلدان أمنا واستقرارا؟

البحث عن دوافع أخرى

تقول ايمي زلمان الخبيرة في الإرهاب الدولي: "الحرمان يغذي الإرهاب، الذي يمكن اعتباره ردة فعل على إحساس كبير بالإحباط، عندما يشعر شخص ما بضرورة تغيير الأوضاع لكنه لا يملك القدرة على ذلك...قد يكون الإحباط ردة فعل على حرمان مادي، لكنه، أحيانا، ردة فعل مجموعة أو مجتمع بأكمله مما يراه حرمانا من حقوقه المشروعة."[24]

وهذا يعني أن المتطرفين لا تحركهم دائما دوافع مثل الفقر والحاجة بقدر ما يحركهم الإحساس بالحيف والظلم، نحن هنا إزاء دوافع جديدة للتطرف، أي الإحساس بغياب العدل والإنصاف، وكثيرا ما يردد دعاة التطرف خطابات مدعمة عبر امثلة دقيقة عما يشق العالم اليوم من تناقض وسيطرة الظلم على قيم العدل والغلو على قيم التسامح والتطرف على قيم الاعتدال.

في تونس، يبدو الحيف أحد دوافع الثورة، أنه الحيف الذي دفع البوعزيزي، أصيل سيدي بوزيد، تاجر الخضار المتجول، إلى إشعال النار في جسده، فاتحا الباب أمام المارد الثوري لينطلق من الجهات الداخلية، عبر مواطنين شيبا وشبابا، مطالبين بالتنمية والعدالة.

---

[23] الذئاب المنفردة، مصطلح يستخدم لوصف الأفراد الذين يشنون هجمات مسلحة على أماكن يصعب مهاجمتها من قبل المجموعات، وهي إستراتيجية تستعملها بعض الحركات الجهادية، وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية.

[24] Amy Zalman, Terrorism as the Politics of Frustration,Global terrorism

احتجاجات المناطق الداخلية انطلقت منذ 2008 في الحوض المنجمي لتدوم شهورا بشكل شبه يومي، عبر اعتصامات وإضرابات ومظاهرات، قياداتها لم تكن من المهمشين والمعطلين المنادين بالشغل، بل كانت قيادات نقابية من قطاعات التعليم الاساسي والثانوي والصحة ووظائف الدولة. هدفهم لم يكن التشغيل والحد من الفقر فقط، بل كان ضد سياسة التهميش والمطالبة بالحق في الثروة المحلية.

سيدي بوزيد والقصرين ومنزل بوزيان وتالة والقيروان وغيرها من الجهات المحرومة كانت مواصلة لنفس التوجه: رفض الحيف الاجتماعي الذي أنتجته دولة الاستقلال منذ بناء الدولة الوطنية التي كانت دائما ترتكز على النمو، غافلة عن أهمية التنمية، شجعتها في ذلك دوائر مالية عالمية وإقليمية، مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، دوائر تعتبر أن تحقيق تونسي نسبة نمو تفوق 5 بالمائة كفيل بأن يجعل منها "معجزة القارة الإفريقية" وكفيل كذلك بأن يحقق السلم الاجتماعي المنشود. لكنه كان نموا كميا دون تنمية حقيقية، نمو يهمش المناطق الداخلية ويركز المشاريع على المناطق المحظوظة، فكان أن يحوز الشريط الساحلي الذي لا يتجاوز ربع مساحة البلاد على 60 بالمائة من الاستثمار العمومي و80 بالمائة من الاستثمار الخاص.[25]

تغليب السياسة

كان مطلوباً من الثورة أن لا تكتفي بتحقيق الجانب السياسي الذي صاغته النخب السياسية والحزبية والنقابية والحقوقية عبر مراسيم الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتخابات الاولى والثانية وصياغة الدستور، فخلال تلك الفترة كان صبر المناطق الداخلية يعيل وكانت هناك مؤشرات عديدة على تواصل الاحتجاجات، اعتصامات القصبة، قوافل سيدي بوزيد إلى العاصمة واضطرابات منزل بوزيان وسليانة والكاف واضطرابات المناطق الجنوبية... كلها كانت مؤشرات على أن هناك جانب من مطالب الثورة لم يتحقق، وأن الصبر بدأ ينفد وأن الاحتجاج السلمي بدأ يفقد فاعليته.

لذا، أعتقد أن الباحثة الأمريكية مونيكا ماركس كانت محقة حين أشارت إلى أن السلفيين في تونس الذين ينحدرون من الطبقات المتوسطة والسفلى وهم غالبا من الشباب في العشرينات والثلاثينات من العمر لهم نفس المستوى الاجتماعي للشباب الذي يموت في البحر بحثا عن الهجرة إلى أوروبا، هذا الشباب المنحدر من مدن القصرين وسيدي بوزيد، الذي كان قد ثار ضد نظام بن علي من أجل تحسين أوضاعه

[25] عمر بالهادي، التنمية الجهوية بعد الثورة، الواقع والآفاق، 15-05-2011

الاجتماعية يعيش حالة غضب ويأس اليوم وهو يرى أن صوته دون صدى، و"أنه منبوذ من طرف نخبة من المتعلمين العلمانيين التي تعيش على السواحل"[26].

التهميش و «الحقرة»

لكن "منبوذ"، ليست الكلمة التي يستعملها الشباب الحانق في المناطق الداخلية، قبل الثورة وبعدها، كلمتان تعبران عن مخزون الغضب: التهميش و"الحقرة"، والحقرة هي كلمة جزائرية الأصل وتعني أن تنظر باحتقار للأخر، وسكان المناطق الداخلية يرون أن التهميش والحقرة مرتبطتان، فالتهميش مقصود وناتج عن النظرة الفوقية للطبقة الحاكمة، من الساحل والعاصمة، التي تنظر إلى سكان المناطق الداخلية بازدراء واحتقار وكثيرا ما رفع سكان المناطق الداخلية لافتات كتب عليها "لا للحقرة"، و"يزي من الحقرة" أي كفى احتقارا لنا، و"الكرامة عندك لقمة (عيش) والكرامة عندي دفن الحقرة"، في إشارة لما يحسونه من تمييز مقارنة بمواطني العاصمة والمدن الداخلية.

لنرى ما كتبه أحد الشباب في منتديات تونيزيا سات حول مفهومي الحقرة والتهميش، والذي أرى أنه تلخيص جيّد لإحساس شباب المناطق الداخلية:

"التهميش حين تشعر أنك مواطن من درجة عاشرة وذنبك الوحيد أن مسقط رأسك لم تكبر في عين غيرك ممن يحكمون البلاد،

الحقرة حين ترى بأم عينك ثروات منطقتك تذهب للناس جميعا إلا اهل منطقتك،

الحقرة حين تصبح مجرد لهجتك وعفويتك وبساطتك قوالب كاريكاتورية للضحك والسخرية والتندر في المسلسلات والبرامج،

الحقرة حين تلتفت حولك فلا تجد أثر للدولة إلا الصوناد (إدارة المياه) والبريد والستاغ (إدارة الكهرباء) ومركز الأمن، أما الصحة والتعليم والثقافة والترفيه فما عليك إلا ركوب اللواج (سيارة الأجرة) والالتحاق بركب الحضارة بعيدا عن منطقتك لتسبقك لافتة "انتوما جماعة وراء البلايك" (أي أنتم مجموعة ما بعد العلامات الدالة عن المدن، اي النزوح أو الريفيين)،

الحقرة حين تنفض الخارطة التونسية لتجد أن المستشفيات الجامعية والجامعات الكبرى والمشاريع التنموية تتركز في مناطق بعينها في بلاد اللامركزية،

التهميش حين يخرج من منطقتك الإرهابي والجندي، فيقتل الأول الثاني أو العكس وشباب المناطق الأخرى يسخر منهما،

---

[26] Monica Marks, specialist in Middle Eastern Studies at St Antony's College in Oxford, Who are Tunisia's Salafis? September 28,2012

الحقرة حين تسمع أن أطباء الاختصاص يمتنعون عن المجيء لمنطقتك "النائية" فيرونها كنوع من العقاب والنفي ويقول احدهم "لست مستعدا أن اذهب إلى الجحيم" (بتاريخ *10-07-2015*)

يقول أستاذ علم الاجتماع، سامي عمر، أن "إحساس الجهات الداخلية بالاحتقار من طرف السلطات يهدد السلم الاجتماعية في البلاد لأنه يقود إلى تفجر نوع جديد من المعارضة، معارضة شعبية ترفض السلطة المركزية ومن ثمة تهز شرعيتها".[27]

والشعور بالحقرة هي أحد أسباب انطلاق الثورة، حسب ما ورد في مقال، نشر أسبوع واحد بعد حرق البوعزيزي لنفسه، حيث قال الأمين بوعزيزي، أحد الناشطين أصيل سيدي بوزيد، من أن رقعة الاحتجاجات قد اتسعت على خلفية الشاب الذي أضرم النار في جسده (البوعزيزي) احتجاجا على إهانته وظروفه السيئة، إلا أن بحافل الغاضبين كانت تستحضر كل المشاكل التي تكبر مع الأيام لتتحول إلى احساس بالحقرة والإقصاء.[28]

حوار العصا الغليظة

في فيديو صادر عن جمعية "فورزا تونس" في أواخر أغسطس/أوت 2015[29]، يتحدث شباب مهمّش ومعطّل عن العمل يعيش في إحدى ضواحي العاصمة عن معاناتهم اليومية مع الأمن حال الخروج من البيت وعند ايقافهم في مراكز الاحتجاز دون اسباب أحيانا، حيث من السهل أن تلفق لهم تهمة "الزطلة" ويقضّون أشهرا وحتى سنة أو سنتين بالسجن. عند الايقاف يتعرضون لكل اشكال الاهانات والتعذيب: سب وشتم فيه الأم والأخت، أحدهم شاهد كيف عُلق شاب بحبل لساعات حتى أنه كان يقضي حاجته معلقا، اخر كُسرت كتفاه.

يذكر أحدهم أنه خرج أيام الثورة ينادي "خبز وماء... بن علي لا" وكان امله أن تنتهي معاناته بعد الثورة ويحصل على شغل يحفظ له كرامته، اليوم يقول "لا الشغل ولا الكرامة".

رجال الامن يقولون لهم دائما، حسب نفس الشهادات: "لن نترك في هذا الحي إلا النساء" يستنتج أحد الشبان أن ذلك معناه أن جزءا سيدخل السجن بتهم باطلة أحيانا، والجزء الاخر سيركب قوارب الموت. أما الجزء الثالث سيلتحق حانقا، و ناقما بالجماعات المتطرفة في ليبيا.

---

[27] "ميدل ايست اون لاين" بتاريخ 10 فبراير/فيفري 2015 "اليأس والإحباط يدفعان بعشرات من الشباب التونسي إلى الانتحار"

[28] الأمين بوعزيزي، جريدة الموقف، 24 ديسمبر 2010

[29] Tfarjou Fina Torture (Forza Tounes) https://www.youtube.com/watch?v=WR09AYVgixY

ثماني جمعيات حقوقية منها نقابة الصحفيين، والشبكة الاوورومتوسطية لحقوق الانسان والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نبهت في بيان حول الشريط إن "ما يستهدف الشباب من قمع وحيف" يضع الشباب امام "خيارات كارثية، مثل التطرف والعنف أو الارتماء في قوارب الموت، كما ورد في الشريط"[30].

قانون الارهاب أو اعادة انتاج الماضي

في 10 ديسمبر 2003، اغتنم نظام بن علي ما سمي المجهود الدولي لمحاربة الارهاب لسن قانون "مكافحة الارهاب وغسل الأموال" ولم يكن القانون موجها فقط ضد الارهابيين، بل استهدف معارضي النظام ومنتقدي حكمه القمعي، وقد استغل فصوله الفضفاضة والغامضة ليأخذ بالشبهة ويوزع التهم جزافا.

القانون الجديد الذي وقعت المصادقة عليه يوم 25 يوليو/جويلية 2015 من قبل مجلس النواب، أسابيع قليلة بعد عملية سوسة الإرهابية، لا يختلف كثيرا عن القانون القديم، حسب منظمات حقوقية تونسية ودولية حيث يقع تعريف الارهاب، مرة أخرى، بطريقة "فضفاضة وغامضة" حتى أنه يمكن أن تلحق بالأعمال الارهابية "مظاهرات سلمية ترافقها بعض الفوضى"[31].

الاحتجاجات على القانون الجديد شملت ايضا مناهضة عقوبة الاعدام التي لم توجد في القانون القديم وتمديد مدة الايقاف من 6 إلى 15 يوما وذلك دون حضور محام أو افراد الاسرة، مما قد يعطي الوقت الكافي لانتزاع اعترافات تحت التعذيب، اضافة إلى ما يمثله هذا القانون من تهديد للحريات العامة والخاصة.

وهكذا اذن، عوض البحث عن الاسباب الدافعة بآلاف الشباب للتطرف ومحاولة معالجتها وعوض ترسيخ دولة القانون تفاديا للاحتقان والتزاما بأحكام الدستور تسارع السلطات إلى تشديد العقاب والزجر، رغم أن مثل هذه السياسة اثبتت فشلها دوليا وإقليميا ووطنيا.

غياب التأطير السياسي زمن بن علي وبعده:

ما يغيب أحيانا عن أذهان المحللين أن الشباب الذي رفع شعارات الثورة الحرية والكرامة والعدالة والمساواة.... لم يكن مؤطرا بأي فكر سياسي أو أية أيديولوجية لأن النظام السابق لم يترك مجالا للعمل السياسي أو الحزبي، فلم تكن الشعارات إلا عبارات عامة لا تعكس عمقا سياسيا ولا مدلولا أبعد من صياغتها، وبعد الثورة لم تتجاوز مشاركة الشباب في الحياة الحزبية 5 بالمائة وكانت مشاركته في الانتخابات محدودة جدا، وكذا المشاركة في تحمل المسؤوليات الحكومية.

---

[30] "من أجل وضع حد للتجاوزات الامنية"، 1 سبتمبر 2015

[31] بوابة الاذاعة التونسية 1 أغسطس/أوت 2015، "قانون مكافحة الارهاب ومنع غسل الاموال يشكل خطرا على حقوق الانسان"

وقد نظم أحد مراكز الرصد ورشة حول عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية والانتخابية إثر الانتخابات الماضية، وذلك من خلال حوار مع الشباب وخلص إلى أن "الأسباب تتلخص في حالة الإحباط واليأس التي خيمت على الفئة الشبابية خلال فترة الاستبداد إلى جانب الدور السلبي للإعلام الذي نفخ صورة الساسة دون ايلاء أهمية للشباب كعنصر فاعل وكذا استحقاقهم بالعمل السياسي"[32].

غياب التأطير السياسي وما صاحبه من استنكاف من العمل المدني ترك المجال مفتوحا أمام الإيديولوجيات المتطرفة التي وجدت في مناخ الحرية مجالا مفتوحا وكذلك في تراخي السلطة وترددها ما يشجعها على نشر أفكارها، لا فقط في المساجد والساحات العامة، بل وكذلك عبر وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي.

الجمعيات الخيرية

في واقع الفراغ السياسي وعزوف الشباب عن الانخراط في الأحزاب لأنها لا تعكس طموحاته ولا مطالبه نشطت الجمعيات الخيرية مستغلة الانفتاح الذي عقب الثورة وكذلك فوضى غياب المراقبة، سواء كان في خصوص التمويل أو في خصوص قانونية النشاط وحدوده.

وقد وجد الشباب فيها ضالته لأنها زيادة على الأموال التي تُغدق، توفر بعدا أخلاقيا وإيديولوجيا يتجاوز مناكفات الساسة، هؤلاء الذين "يتاجرون بقضايا الشباب لحشد الدعم"، حسب تعبير بعضهم.[33] فالعمل الخيري ومساعدة الفقراء وتلبية حاجياتهم الأساسية لا مقابل لها سواء الأجر في الآخرة والحسنة ولا ينتظر من المساعدات إلا التمسك بالدين بكل أبعاده، بما فيها أحيانا العزم على الجهاد.

يقول أحدهم في حديث خاص: "نحن لا تهمنا السياسة التي نعتبرها كفرا وجهلا، نحن نعمل بما يمليه علينا ديننا الحنيف، نساعد المحتاجين ونهديهم إلى تعاليم ديننا الإسلامي بالقرآن وسنة رسول الله الكريم وندعوهم بالحجة والإقناع إلى الجهاد في سبيل الله إن كانت لهم القدرة على ذلك". (يونيو/جوان 2012)

وبعد فترة من الفوضى والتسيب، خاصة ما بين سنوات 2011 و2013، بدأت السلطة تدقق في العمل الجمعياتي، خاصة بعد أن ثبت تورط عشرات الجمعيات الخيرية في الإرهاب.

جريدة "آخر خبر" نشرت تقريرا في 21 افريل 2015 يؤكد أن 157 جمعية خيرية من التي قررت الحكومة تعليق نشاطها في انتظار عرضها على المحكمة هي جمعيات مرتبطة بتنظيم أنصار الشريعة المصنف منذ صيف 2013 كتنظيم إرهابي.

---

[32] Sarah Chayes, "Thieves of State, Why Corruption Threatens Global Security"

[33] صحيفة التقرير، 1 ديسمبر 2014

وقد نشرت الصحيفة بنفس العدد قائمة تفصيلية بأسماء الجمعيات، ووفق الصحيفة، التي تتمتع بشيء من المصداقية فإن أغلب هذه الجمعيات هي ذات طابع سلفي دعوي تحت غطاء خيري وان بعضها ينشط رغم أنه مصنف غير قانوني.

وتتمتع هذه الجمعيات بتمويل أجنبي يفوق التوقعات أحيانا، حيث تحصلت جمعية تونس الخيرية، مثلا على تمويل خارجي يصل إلى حدود مليون دينارا.

كما تمتعت خلال الفترة الرئاسية السابقة بتمويل عمومي من رئاسة الجمهورية ولم تحترم الإجراءات القانونية في ذلك، حسب الكاتب العام للحكومة.[34]

تخريب مفهوم المواطنة

لئن ركز الدستوري التونسي على المواطنة ودور المواطن الذي ترتكز عليه كل عمليات التغيير الديمقراطي، إلا أن مفهوم المواطنة تعرّض إلى كثير من التشويه والتبخيس وكذلك الالتباس، وذلك في غياب الاعتناء بالأبعاد الاجتماعية للمواطن، خاصة في الجهات الداخلية.

اذ كما هو معلوم لا تقتصر المواطنة على البعد الجغرافي والانتماء إلى تراب الوطن بل تحمل أبعادا عديدة مثل الهوية التي هي مجموعة الآراء والمعتقدات والقيم والأفكار التي يحملها الأشخاص.

خلال رحلة دامت ثلاث أيام إلى بعض الجهات الحدودية مع مجموعة من الصحفيين[35] لا حظنا غيابا تاما لمفهوم المواطنة لدى أغلب الشباب الذي استجوبناه والذي يقول إنه يعيش من التجارة الموازية كليا وان ليس له ما يربطه بالدولة المركزية وأنه يعتبر أن الوطن أهمله ولم يحفظ كرامتهم بتمكينه من العمل والعيش الكريم وبالتالي فهو لا يشعر بأنه ينتمي إليه، والأخطر أنه لا يحس بضرورة الدفاع عنه.

وفي تقديري فإن اهتزاز الشعور بالمواطنة والانتماء الجغرافي والاجتماعي والثقافي يشكل تربة خصبة للتطرف، إذ تستبدل الهوية التونسية بكل أبعادها الجغرافية والحضارية والتاريخية بهوية أخرى تتجاوز حدود الوطن. فالتطرف منذ أبو الأعلى المودودي، أحد الآباء الروحيين للحركة الجهادية، إلى الدولة الإسلامية لا يعترف بحدود الجغرافيا وبالانتماء إلى وطن.

يقول المودودي، الذي وجدت كثيرا من خطاباته ومراسلاته وكتبه إلى جانب كتب السيد قطب وأبي بكر ناجي، عند مجاهدي الشعانبي الذين ألقي عليهم القبض أو وقعت تصفيتهم، إن الإسلام ليس دينا عاديا

---

[34] المرجع السابق

[35] جريدة الشروق بتاريخ 6 يناير/جانفي 2015

مثل الديانات الأخرى والأمم الإسلامية مختلفة عن الأمم الأخرى، الأمم الإسلامية لها خاصية لأن الله افردها بأن تحكم العالم... إن هدف الإسلام أن يحكم العالم كله وأن يضع الإنسانية تحت راية العقيدة الإسلامية وللوصول إلى ذلك الهدف، يمكن للمسلمين أن يستعملوا كل الطرق للوصول إلى ثورة عالمية تفرض راية الإسلام، هذا هو الجهاد.[36]

الخلاصة

مر الإرهاب في تونس بعديد المراحل منذ مارس 2011 إلى حد الآن، وهي مراحل الدعوة والعمل الخيري، فمرحلة الكمائن الأمنية والعسكرية التي أطاحت بالعشرات من الأمنيين والجنود ثم مرحلة الاغتيالات السياسية لنشر الفوضى وإسقاط الدولة، ثم أخيرا ضرب المصالح الاقتصادية عبر عمليتي باردو وسوسة. وقد استفاد المتطرفون من العفو التشريعي العام ليخرجوا بالمئات من السجن ويؤسسوا تنظيم أنصار الشريعة، ثم استفادوا من ارتباك الدولة وفوضى ما بعد الثورة لينشروا دعوتهم بين الشباب، مستغلين المساجد "المحررة" وقنوات إعلامية أخرى، على غرار مؤسسة القيروان للإعلام والبيارق وصفحات التواصل الاجتماعي والجمعيات القرآنية والخيرية، الممولة من جهات أجنبية.

كما استفادوا من ضبابية الخطاب السياسي الذي لم يخرج منذ الأشهر الأولى التي تلت الانتخابات عن الصراع المعلن بين الإسلاميين وحلفائهم من ناحية وبين بقية أطراف المعارضة ليكون الإرهاب مادة للتجاذبات وتبادل التهم حول من يتحمل المسؤولية في تنامي الظاهرة، تاركين التطرف يأخذ مكانه وينتشر ويقوى عوده ضمن شباب يئس من إمكانيات تغيير وضعه الاجتماعي وفقد الثقة في السياسة واستهواه العمل الجهادي، وقد وجد الإرهاب فعلا في بعض المناطق الحدودية الحاضنة الشعبية التي ساعدته على تنفيذ عملياته.

لذلك نحن اليوم في مفترق طرق، فأما أن نوفر للتجربة الديمقراطية في تونس مقومات النجاح: إرساء منوال تنمية يؤسس لعدالة اجتماعية بين الجهات، إعادة الأمل إلى الشباب ومصالحته مع السياسة والثقافة، ترسيخ الديمقراطية، استكمال المؤسسات الدستورية واحترام الدستور، وبالتالي حماية التجربة من الارتداد

[36] مع الصحفيين الاستقصائيين، سناء السبوعي ووليد الماجري

والسقوط في الفوضى والعنف والتطرف أو مواصلة نفس سياسة التجاهل للمشاغل الاجتماعية الملحة، مع ما يحمله ذلك من مخاطر.

المؤسسة الأمنية، بدورها في حاجة إلى خطة واضحة، لأن "دون إصلاح لقوى الأمن الداخلي يسمح بتطبيق استراتيجية للأمن الشامل، ستبقى البلاد خاضعة لإدارة الأزمات الواحدة تلو الأخرى مع تدهور محيطها الإقليمي وتوتراتها السياسية والاجتماعية" كما جاء في تقرير مجموعة الأزمات الدولية، تشخيص نوافقه تماما، خاصة حين يدعو إلى جانب توفير المعدات والتجهيزات وعمليات التأهيل إلى تنمية المناطق الأكثر فقرا وإعداد "بدائل للعقيدة المتطرفة"[37].

كذلك في مواجهة التطرف الديني يجب الانتباه إلى أمرين لم نر أنهما أخذا حظهما من النقاش ضمن النخب: العلاقة الملتبسة بين الدين والدولة والانتباه إلى تطور خطاب الإسلام السياسي المعتدل في تونس. في فتح الطريق أمام "إسلام مستقل".

قد نتفق تماما مع عبد اللطيف الهرماسي، أستاذ علم الاجتماع وصاحب كتاب "ظاهرة التكفير في المجتمع الإسلامي من منظور العلوم الاجتماعية للأديان" حين يرى أن الإصلاح الديني اليوم والنأي بالمجتمعات عن التطرف لا يعني الانخراط في عقلانية تسعى إلى تجفيف منابع الدين وأنه يجب أن نجد التوافق اللازم بين العقلانية والروحية.

لكن ما نريد أن نؤكد عليه اليوم هو أن إصلاح المنظومة الدينية ودفعها في مواجهة التطرف يتطلب أن يكون لهذه المنظومة ما يدعم استقلاليتها ويترك لها المجال للاجتهاد والحوار لتتطور وتسد الفراغ الذي خلقته سيطرة الدولة لعقود على المؤسسة الدينية واستغلالها لها في تمرير برامجها واختياراتها، مما أضعف خطاب السلطة السياسية والمؤسسة الدينية معا.

وإن كنا نتفق مع ندوة المثقفين ومطالبتهم بضرورة مراقبة كل المساجد والمؤسسات الدينية[38]، لكن لا يجب، في رأينا المتواضع أن تكون هذه الرقابة رقابة سياسية أو ايديولوجية، تعيد إنتاج الماضي، بل يجب أن تكون رقابة قانونية، تلزم الجميع باحترام اللعبة الديمقراطية وتنأى عن التوظيف السياسي لأي طرف كان. وهذا لا يعني ترك المؤسسة الدينية تعمل بعيدا عن القانون ومقتضيات الدستور بل يعني أن ترفع الدولة وصايتها السياسية لتعيد للمؤسسة مصداقيتها.

---

[37] The real roots of extremism, par Ghaffar Hussain, The Guardian, 17 October 2008.

[38] ندوة المثقفين الوطنية لمواجهة الارهاب والدفاع عن الدولة الوطنية والديمقراطية بقصر المؤتمرات يوم 12 أغسطس/أوت 2012

يوم 21 ديسمبر 2014، أنهت تونس ثاني مرحلة انتخابية بنجاح. لكن عكس الانتخابات الأولى التي وقعت في أكتوبر 2011، حين انتصرت حركة النهضة الإسلامية والتجأت لحزبين صغيرين لدعم سيطرتها على المجلس التأسيسي وحاولت تمرير مشروعها، فإن الانتخابات الأخيرة جاءت بمعادلات جديدة فعلت فيها كثيرا سنين الانتقال الديمقراطي بنجاحاتها وإخفاقاتها وأنضجتها عبر ما عرفته من هزات عنيفة، فقد حققت ما سمي "بزواج الإسلام المعتدل بالديمقراطية العلمانية"[39] وهي تجربة فريدة في العالم العربي ليس فقط لأنها نجحت في دفع حركة النهضة الإسلامية للقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية، بل والاهم أن الحركة قد طورت خطابها وآليات عملها وعلاقاتها بالأطراف السياسية الأخرى وقدمت عديد التنازلات وخرجت من السلطة عندما أدركت أنها لا تقدر على مواصلة الحكم بالنظر إلى حجم التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية بعد عديد العمليات الإرهابية واغتيالين سياسيين كادا أن يعصفا بعملية الانتقال الديمقراطي برمتها.

يقول راشد الغنوشي، رئيس الحركة، "كاد البناء أن ينهار فوق رؤوس الجميع لو لم يهدنا الله إلى أنقاذ الموقف بالحوار ثم الانسحاب من الحكومة"[40].

وحسب الدوائر الأمريكية، فإن الحركة "تشكل نموذجا للإسلاميين العرب، بطابعها السلمي وتفاعلها مع محيطها المحلي والإقليمي، من حيث واقعيتها السياسية وتقيدها باحترام اللعبة الديمقراطية وقبولها بالآخرين كأطراف فاعلة وشريكة في إدارة شؤون الوطن."[41].

والأكيد أن الحركة قد دفعت غاليا ثمن احتساب تيار أنصار الشريعة ضمن "الجبهة الإسلامية" واعتبار شبابهم الجامح "جزءا من شباب الثورة وأحد مكوناتها الرئيسية" وكذلك ثمن ترددها لمدة سنتين في مواجهة التجاوزات التي قام بها هذا التيار، ولم تكن لدعوات السيد راشد الغنوشي لأبي عياض وأصدقائه بالتريث في تطبيق الشريعة والعمل بقواعد الإسلام الصدى المطلوب، وتعارضت السبل بين إسلام سياسي يريد أن يجد مكانه ضمن المشهد العام وبين إسلام متشدد يريد فرض عقيدته وفكره بالعنف وقوة السلاح فقط.

---

[39] The Tunisian Miracle: A marriage of Moderate Islam and Secular Democracy, Michal Kranz , 20 January 2015

[40] راشد الغنوشي، الجزيرة نت، "لماذا قبلت النهضة بشراكة غير متكافئة؟" 11 فبراير/فيفري 2015

[41] The Tunisian Miracle: A marriage of Moderate Islam and Secular Democracy, Michal Kranz , 20 January 2015

واعتقد أن الحركة اليوم قد اكسبتها تجربة الحكم وكذا إخفاقات التجارب الإقليمية الأخرى نضجا، فقبلت بدستور يضمن مدنية الدولة والحريات الأساسية بما فيها حرية الضمير والمعتقد ويجرّم التكفير وقبلت بحضور باهت في الحكومة، تفاديا لمزيد الصراعات وحتى تسمح لنفسها بأخذ المسافة اللازمة لتقييم تجربتها ودعا رئيسها صراحة إلى نبذ العنف والتطرف وكذلك حين ساهمت إلى جانب العديد من الأطراف الأخرى في تجنيب تونس عديد الانزلاقات في الفترة الماضية.

ومثلما تعتقد دوائر غربية مسؤولة أن الحركة حليف مهم في مواجهة الحرب على الإرهاب وأن الإسلام السياسي المعتدل وغير العنيف يمكن أن يكون قادرا على دعم المشروع الديمقراطي العربي، فإن مثل هذا الاعتقاد بدأ يرسخ لدى عديد من النخب التونسية هنا، التي تتابع تطور خطاب الحركة ومواقفها وتعتقد أن الصراع مع المجموعات الإرهابية لابد أن يكون من داخل الإسلام السياسي، كذلك، لسحب بساط تفرّد هذه المجموعات بالخطاب الديني وتأويلاتها له.

صحيح أنه مازال أمام الحركة مشوار طويل لتتخلص من ارث ماض ثقيل ومن صقور لازالوا بعيدين عن البراغماتية التي تميّز قيادتهم، وصحيح كذلك، أن قبول الحركة بنتائج الصندوق الانتخابي وبمبدأ التداول السلمي على السلطة يجب أن يرافقه تعديل في المنطلقات والمرجعيات التي سادت لعقود لدى منظري الحركة ومريديها، وهي أن الإسلام ليس فقط دينا وعبادة وأخلاقا، بل هو نظام حكم فريد، لا تاريخي، صالح لكل زمان ومكان، وهو ما يمكن اعتباره نفيا لكل السياقات التاريخية والتطورات التي عرفتها البشرية.

اذ تبقى الخطوات التي قطعتها نحو إرساء علاقة جديدة بين الإسلام والديمقراطية من ناحية، وكذلك في النأي بالإسلام المعتدل عن الإرهاب والعنف والتطرف رغم اهميتها منقوصة في رأينا، حيث يستوجب استكمالها المراجعة والنقد لكل ماضي هذا الحزب، ماضيه الإيديولوجي وكذلك الحركي، دون ذلك تبقى الخشية من إمكانية الانتكاس واردة والريبة من ازدواجية الخطاب مسيطرة.

تقييم استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف
في مصر وتونس

زياد عبد التواب

تقييم استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في مصر وتونس

زياد عبد التواب[1]

أغسطس 2015

خلال أقل من شهر بين التاريخين، من 14 يناير وحتى 11فبراير، عام 2011، اجتازت تونس ومصر انتفاضتين ديمقراطيتين أمدتا المنطقة بأمل غير محدود. وبعد أربع سنوات، أيضًا خلال شهر واحد، أقر كلا البلدين تشريعات لمكافحة الإرهاب كانت محل انتقاد شديد، مما ألقى ظلال الشك حول آفاق الإصلاح في البلدين.

بين عامي 2011 و2015، كافح كلا البلدين من أجل ترميم البنية السياسية والتشريعية والاجتماعية التي وهنت خلال عقود من السياسات الاستبدادية. وفيما نجحت تونس في إعادة بناء النظام الدستوري، مازالت مصر تواجه سلسلة من الإخفاقات الحرجة. ولا يغير الواقع الدستوري حقيقة أن كلا البلدين يواجه مجموعة متنوعة من التحديات، تتراوح بين غياب المشاركة السياسية، وارتفاع معدلات البطالة، والفقر، والتهميش، ومركزية السلطة، وبعض القضايا المتعلقة باستقلال القضاء، والفشل في تطبيق

[1] زياد عبد التواب هو نائب مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

إصلاحات قطاع الأمن، فضلاً عن عامل مشترك آخر بين البلدين؛ وهو الموجة غير المسبوقة للتطرف العنيف، والتي ضربت المنطقة ككل.

نسبت التفسيرات الرسمية بمصر وتونس مد التطرف العنيف إلى ضعف هياكل الدولة عقب ثورات 2011، بينما كانت الأسباب المباشرة للثورات في كلا البلدين هي العنف الهيكلي للشرطة، والتعذيب، والغلق المنظم للمجال العام. في الواقع، واحدة من الدعوات الرئيسية للمتظاهرين التونسيين والمصريين هي تفكيك هياكل الشرطة الأشبه بالدولة داخل الدولة. إذ أن كلا الرئيسين المخلوعين؛ التونسي بن علي، والمصري مبارك، دافعا عن هيكل الدولة البوليسية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. هذه الهياكل لم تُنتقد فقط بسبب عجزها عن مكافحة الإرهاب – تفجير معبد جربا في تونس عام 2002، وهجمات شرم الشيخ في مصر عام 2005 سيظلان دليلًا على ذلك – ولكن أيضًا لأنها خلقت بيئة مواتية حاضنة للخلايا الإرهابية في البلدين.

اهتزت في تونس صورة وهم الأمان عندما تم اكتشاف أن الجماعة السلفية للدعوة والقتال تعمل داخل حدود الدولة عام 2007، أثناء ذروة سياسات بن علي القمعية. في مصر كانت النظرة السائدة بالفعل أن سيناء ساحة للجماعات التي تدين بالولاء لتنظيم القاعدة منذ عام 2004.

تعتبر هجمات ما بعد 2011؛ والتي حصدت أرواح المئات من المدنيين وقوات الأمن، النتيجة المباشرة لإهمال الأسباب الجذرية للإرهاب في البلدين. ويرتبط هذا الإهمال بالنظام العالمي بعد 11 سبتمبر2001، والذي أعطى الأولوية لاستراتيجيات مكافحة الإرهاب على استراتيجيات منع تطرف الشباب. ولم تكن مصر وتونس استثناءً لهذه القاعدة. ففي الحقيقة، اتخذا البلدين قرارات أدت لمزيد من التطرف وزعزعة الاستقرار في مجتمعاتهما.

ففي عام 2003؛ مررت تونس قانون مكافحة الإرهاب الذي اشتهر باستهدافه المعارضة السياسية السلمية، بدلًا من أن الجماعات الإرهابية. واعترفت الحكومة التونسية أنه خلال 6سنوات، عدد الأشخاص المحاكمين بموجب بلغ أكثر من ألف شخص[2]. وعندما تم إقرار التعديلات الدستورية عام 2007 في مصر، وأضيفت المادة 179 التي تسمح لرئيس الجمهورية أن يحيل أية جريمة من جرائم الإرهاب لأي جهة قضائية منصوص عليها في الدستور أو القانون، عزز ذلك من دور المحاكم الاستثنائية. المادة القانونية نفسها أعطت الدولة أيضًا غطاءً دستوريًا لتسن قانونًا لمكافحة الإرهاب، والذي بدوره يعطل ذلك القسم من الدستور الذي يضمن الحريات الشخصية ويحمي حرمة الحياة الخاصة وحرمة المنازل، ويحظر الاعتقالات، وعمليات

[2] بحسب المقرر الخاص المعني بمكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة قدمت الحكومة 1212 شخصا للمحاكمة خلال 2009. راجع: مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
Martin Scheinin, on his mission to Tunisia, December 28, 2010, A/HRC/16/51/Add.2.

التفتيش، ومراقبة الاتصالات الشخصية غير المبررة. وتجدر الإشارة هنا في هذا الصدد إلى أن الحكومة المصرية كان لديها بالفعل قانون لمكافحة الإرهاب منذ عام 1992.

تلك التعديلات التشريعية قبل انتفاضات 2011، أسفرت عن توسعات عريضة وخطيرة في صلاحيات حكومتي مصر وتونس في إجراء التحقيقات، والاعتقالات، والاحتجازات، ومحاكمة الأفراد، على حساب الإجراءات القانونية الواجبة، والمراقبة القضائية، ومبادئ الشفافية والعلنية. ولم يؤد ذلك إلى تقيد حريات المشتبه بهم فحسب، بل كبت المعارضة السياسية السلمية، واستهداف جماعات دينية، وعرقية، واجتماعية بصفة خاصة.

قبل عام 2011، بدا أن مصر وتونس كانتا على قناعة بأن إغلاق المجال العام بحجة مكافحة الإرهاب سوف يخفف من الضغط الدولي والمحلي على حكومتيهما من أجل تطبيق برامج الإصلاح الديمقراطي، بل سيوفر لهما الأدوات القانونية التي تمكنهما من الاستمرار في قمع شعوبهما. وكلاهما اعتقد خطأ أن ذلك يضمن للحكم الاستبدادي الاستقرار، إلا أن الطبيعة المتعسفة لتلك القوانين القمعية، وطرق تطبيقها، كانا أبرز العوامل المحركة للانتفاضتين اللتين أطاحا بالنظامين السياسيين في مصر وتونس، وأهم دوافع موجة التطرف العنيف التي عانى منها البلدان منذ عام 2011. وبعد عقد من الزمان تقريبًا، قررت كلتا الحكومتين اللجوء لقوانين أكثر تطرفًا، من شأنها زعزعة الاستقرار، وإضعاف السلم والأمن العالميين، على نحو يؤدي لتطورات خطيرة مشابهة لتنامي "الدولة الإسلامية" في العراق، وسوريا، وليبيا[3].

ففي بيان صدر مؤخرًا عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (مقره في مصر وتونس)، ومنظمة حقوق الإنسان أولًا (بالولايات المتحدة)، شددا على أن "الانتهاكات التي ترتكبها الدولة، سواء في شكل وحشية الشرطة، أو الاعتقالات الجماعية، أو الاحتجاز التعسفي، أو المعاملة التمييزية، أو تعزيز عدم الثقة بين المجتمعات المعرضة للخطر والسلطات، يمثل بيئة خصبة حيث يتغذى التطرف العنيف على هذه الأنواع من المظالم."[4].

[3] تعد تونس أكبر دولة من حيث مساهمة المقاتلين الأجانب الذين ينضمون لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، حيث يقدر عددهم من ألف وخمسمائة إلى ستة آلاف مقاتل. راجع الرابط التالي:

http://time.com/4739488/isis-iraq-syria-tunisia-saudi-arabia-russia/

[4] راجع الملحقات ص 138

فإن كان هناك استنتاج يمكن استخلاصه من إخفاق استراتيجيات مكافحة الإرهاب في مصر وتونس منذ 2011، فهو أن الوقاية من الراديكالية المؤدية للتطرف العنيف مرتكزة على عوامل طويلة الأمد منها الحوكمة القوية، والمشاركة السياسية والمجتمعية، واستجابة العدالة وقابليتها للمسائلة والمحاسبة، والخدمات الأمنية[5].

في الواقع، المشاركة المجتمعية هي المفتاح لأي أمل في الوقاية من الراديكالية المؤدية للتطرف العنيف، وذلك يتضمن منظمات المجتمع المدني مثل الاتحادات العمالية، الجماعات المحلية، وجماعات حقوق الإنسان. فالمجتمع المدني المزدهر قادر على:

1. تقديم خطاب مضاد لخطابات الجماعات المتطرفة.
2. المساعدة في تخليص المقاتلين السابقين من التطرف ودمجهم في المجتمع.
3. مراقبة أداء المسئولين عن مكافحة الإرهاب للتأكد من أنهم ليسوا المسئولين عن تغذية التطرف.

تلك الملامح الثلاثة هي بالضبط ما يقوضه قانون مكافحة الإرهاب الذي تبنته مصر وتونس. ووفقًا للتحليلات التي أعدتها جماعات حقوق الإنسان المحلية في مصر، وجماعات حقوق الإنسان الدولية التي تعمل في تونس، فكلا القانونين يتضمنا تعريفات ضعيفة للإرهاب، على نحو يعطي الحكومة المصرية مسوغًا قانونيًا يصم كل من يطالب بتغييرات تشريعية أو دستورية بالإرهاب، ويسمح لحكومة تونس بأن تصنف أي مظاهرة مصحوبة بقدر معين من الفوضى بأنها عمل إرهابي.

والخوف ليس فقط من الخطر الذي يشكله هذا القانون في قمع بعض الأعمال السلمية التي ليست إرهابية في طبيعتها كما هو منصوص عليه في القانون الدولي، ولكن الخوف أيضًا من أن يحد القانون من قدرة منظمات المجتمع المدني على التفاعل بحرية مع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية، ويعوق قدرتها على انتقاد ممارسات الدولة من خلال التقارير أو الاحتجاجات السلمية. علاوة على ذلك، فإن كلا القانونين يكممان الإعلام، في انتهاك واضح للدستور المصري والتونسي، ناهيك عما فرضته تلك القوانين من قيود على حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة على نحو يقلل من قدرة المجتمع المدني على استخدام منافذ الإعلام لنشر المعلومات ونبذ التطرف.

إن الانفتاح السياسي في تونس ومصر يعد عاملًا محددًا لمنع التطرف العنيف. فقدرة الدولة على أن تطالب كل القوى الوطنية بأن تساهم بطرق مختلفة لمكافحة التطرف العنيف، في عملية تتسم بالشفافية والقابلية

[5] See Organization for Security and Cooperation in Europe, "Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach: http://www.osce.org/atu/111438?download=true

للمساءلة هي بالتأكيد أكثر نجاحًا من اضطلاع قوات الأمن بالمهمة وحدها دون أي رقابة شعبية أو قضائية.

تبقى لتونس فرصة أفضل من مصر للنجاح في الوقاية من الراديكالية المؤدية للتطرف العنيف، باعتبار تونس أمل الديمقراطية الوحيد الذي خرج من الثورات العربية، بعدما تمكنت نخبتها السياسية من خلق مجال عام والحفاظ عليه مع مجتمع مدني حي وفعال. فخلال السنوات الأربع الماضية؛ حظي المجتمع المدني في تونس بالمصداقية التي تتيح له القيام بدور مسئول في خطة مكافحة التطرف العنيف. وطورت الاتحادات الطلابية والعمالية من نفسها خلال تلك السنوات لتصبح قاطرة حقيقية للتغيير. إذ بدأ دور جماعات حقوق الإنسان والشباب التونسي المهني في البروز منذ عام2011. واستطاع الشباب المهني وضع استراتيجيات محددة لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف والقضاء عليه. ومن ثم يجب على الحكومة أن تنفتح على تلك الأفكار وتعززها، كما يجدر بها أن تصغ للانتقادات التي توجهها لها تلك الجماعات وترد على مخاوفهم بشكل بنّاء.

تحت حكم بن علي؛ قُمع المجتمع المدني، وتم الحد من دوره باسم مكافحة الإرهاب. فإذ كانت الحكومة الحالية أكثر إخلاصًا في مكافحة الإرهاب من حكومة بن علي، فعليها أن تشرع في مشاورات فورية مع المجتمع المدني حول أهمية حقوق الإنسان ودورها في مكافحة التطرف العنيف. فالهجمات الاجتماعية والإعلامية في تونس والموجهة مباشرة لمنظمات المجتمع المدني التي عارضت الأحكام القمعية لقانون مكافحة الإرهاب عام 2015؛ شكلت تحديًا وجوديًا لحركات حقوق الإنسان الناشئة التي تهدف إلى إرشاد الدولة والعملية السياسية الهشة إلى مسار بنّاء. هذه الهجمات يجب أن تتصدي لها الحكومة لتوضيح دور المجتمع المدني وإبرازه، فإذا لم تستطع الحكومة تمكين المجتمع المدني في هذه المرحلة، سوف تخفق في خطتها لمنع التطرف على المدى الطويل.

يحظى المجتمع المدني في تونس بفرصة لخلق منتدى دائم يمكّن جميع الأطراف المعنية من ممارسة مسئوليتهم الجماعية نحو معالجة الأسباب الجذرية للتطرف بطريقة منظمة وشاملة. وهذا يتضمن إيجاد حلول مستدامة لقضايا التهميش، ومعايير العدالة، وإصلاح مناهج التعليم، ولكن الأهم هو خلق سوق للعمل قادر على استيعاب الطلب المتزايد للشباب المتعلم، وتجنب زيادة البطالة. مثل هذه القضايا أغفلتها الحكومات التونسية السابقة. كما يجب أن تُناقش خطة نبذ التطرف، وتمكين المجتمع المدني ليكون قادرًا على تقديم استراتيجيات مشاركة مع مسئولي السجون، والاتفاق على خطة طوارئ، تهدف لمعالجة مشكلة المحاربين الأجانب. إذ أن المحاربين التونسيين الذين انضموا لتنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا والأماكن الأخرى سيعودون عما قريب، فلم يشهد العالم ظاهرة أكثر وحشية من تنظيم الدولة الإسلامية منذ عهد النازي والخمير الحمر.

إنه لأمر مصيري أن نتعلم كيف نتعامل مع تلك التحديات بطريقة شاملة، ونضع استراتيجيات لإعادة الدمج والتأهيل.

فيما تبدو مصر مستهلكة بشكل أكبر في سحق المعارضة السلمية، سواء كانت إسلامية أو مدنية، وفي تقويض دور القانون بدلًا من الوقاية من الراديكالية المؤدية للتطرف العنيف. فالممارسات القمعية اليومية غير المسبوقة للحكومة المصرية - ناهيك عن المصاعب الاجتماعية والاقتصادية التي تغذي التطرف العنيف- أصبحت مع الأسف عاملًا مشجعًا على تطرف الشباب، فضلًا عن سعي الحكومة المصرية للقضاء على المجتمع المدني وجماعات حقوق الإنسان التي تعمل على نشر التسامح ونبذ العنف، كجزء من استراتيجيتها لمكافحة التمرد.

وضع قانون مكافحة الإرهاب المعتمد عام 2015 قيودًا على إمكانية أن تنتقد منظمات المجتمع المدني سياسات الحكومة المصرية، كما فرض قيودًا على الإعلام المستقل في تغطية الأحداث والتقرير عنها بحرية. فالمادة 35 من هذا القانون توقع عقوبات غير مبررة على كل من ينشر أو حتى يروّج أخبارا "غير حقيقية" عن أعمال إرهابية وقعت داخل البلاد أو عن العمليات المرتبطة بمكافحتها بما يخالف البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع. كما يتضمن قانون 2015 مجالًا واسعًا من الممارسات أبعد بكثير مما يفهم عمومًا بأنه إرهاب، وذلك من خلال تعريف المصطلح بلغة فضفاضة وغير منضبطة. وبالرغم من دفاع الحكومات العلني عن الصلاحيات الاستثنائية المخولة للشرطة ولسلطات الدولة الأخرى بموجب هذا القانون، ملوحة بخطر الإرهاب، إلا أنه في بعض الأحيان، تبرر هذه الصلاحيات ممارسات لا صلة لها بالهجمات المحتملة.

وبخلاف المشرعين التونسيين، فالمشرعون المصريون يحسبون المجتمع المدني ووسائل الإعلام أعداءً للدولة. ففي بيان أخير لوزارة الخارجية المصرية، اعتبرت منظمة هيومان رايتس ووتش داعمة للمنظمات والجماعات الإرهابية، كما تعرضت المنظمات المستقلة المصرية لحقوق الإنسان لقيود واسعة، وتواجه تهديدات حقيقية بإغلاقها ووقف نشاطها- بعض المجموعات خاصة التي تعمل على قضايا ثقافية أغلقت بالفعل. فيما أعلنت وسائل الإعلام المناوئة للأمن أن جميع أولئك المعارضين لممارسات الدولة هم خونة ومتعاطفون مع الإرهابيين!

تحظى مصر بفرص ضئيلة للنجاح في مكافحة التطرف العنيف، بل على العكس أثبتت ممارسات الدولة الحالية فاعليتها في تأجيج التطرف بين الشباب. فلم تعد مصر تواجه التمرد في شبه جزيرة سيناء فحسب، ولكنها تواجه أيضًا صعود جماعات جديدة متطرفة بقلب القاهرة، حيث تعرض نحو اثنان وأربعين ألف مواطن، أغلبهم من الشباب للاحتجاز بسبب نشاطهم السياسي على مدار سنتين. بالإضافة لمئات لاقوا

حتفهم جراء التعذيب في المعتقلات. ولا شك أن مزيد من التطرف مرشح للتفشي بين شرائح الشباب ما لم تغير الدولة سياستها فورًا وجذريًا، لكن إصرار النخبة الحاكمة في مصر على عدم إجراء انتخابات برلمانية - حيث ظلت مصر حقيقة بلا برلمان منذ منتصف عام 2012- يزد الأمر صعوبة. ففي ظل غياب حياة سياسية حقيقية ذات مغزى وتأثير، ودون سيادة القانون وفتح المجال العام، لا سبيل لمكافحة الإرهاب، فقط عندما تُعالج جذور التطرف معالجة سليمة، يمكن للحكومة المصرية البدء في الإصلاح السياسي الشامل، الذي به تستطيع معالجة مد التطرف العنيف بطريقة شاملة.

إن استراتيجية تونس لمكافحة الإرهاب العنيف ضعيفة ضعف ديمقراطيتها الناشئة. وإذا ما قورنت بمصر فإن عدد ونوعية الهجمات الإرهابية أقل حدة بكثير، إلا أن ذلك يعتبر مؤشرًا على أن تونس قد تهبط لمسار خاطئ ما لم تقدم الحكومة استراتيجية شاملة لمنع التطرف وضمان الحد منه. ونجاح هذه الاستراتيجية معتمد على مجموعة من العوامل على رأسها حرص الحكومة الحالية على فتح المجال الخلاق أمام المجتمع المدني ليساعد على اجتثاث خطاب التطرف العنيف من المجتمع، إذ أضعفت عقود من القمع على يد طغاة السياسة قدرة جماعات حقوق الإنسان على تقديم خطاب ثقافي اجتماعي جاذب للجماهير. وبالإضافة لذلك، تحتاج الحكومة لتقديم سياسات اقتصادية واجتماعية متجددة ومنصفة من شأنها مكافحة التهميش والفقر، قادرة على تحسين قطاعي التعليم والصحة. كما ترتكز مكافحة التطرف العنيف أيضًا على سياسات استراتيجية تضمن سيطرة الجيش والأمن على التطرف -وهذا يمكن أن يحدث فقط عن طريق إصلاح قطاع الأمن. فبحسب تقرير حديث لمنظمة مجموعة الأزمات الدولية، وصفت استراتيجيات الشرطة والجيش لمكافحة الإرهاب في تونس بأنها ارتجالية ومختلة. لذا، وضع إصلاح هذا القطاع كأولوية، والاستفادة من خبرات الآخرين مثل إيرلندا وإسبانيا أمران لا غنى عنهما لمكافحة عمليات التمرد التي تحدث في الجانبين الشرقي والغربي للبلاد.

علاوة على ما ذكرناه آنفًا، فإن إيجاد حل سياسي شامل للحرب في ليبيا لهو أمر مصيري. ففيما فضلت مصر الحلول العسكرية في التعامل مع الصراعات في ليبيا، شجعت تونس على حوار سياسي داخل البلاد بقيادة الأمم المتحدة. ولا شك أن زيادة زعزعة استقرار الصراع في ليبيا من خلال العمليات العسكرية والعمليات شبه العسكرية من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الصراع وتوفير المزيد من البواعث والدوافع لتنظيم الدولة الإسلامية للحصول على الأراضي والتخطيط لعمليات في البلدان المجاورة.

من ناحية أخرى، فإنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يكون أكثر يقظة ليضمن ألا تحيد تونس عن مسار الديمقراطية كما فعلت مصر، حيث إن المجال السياسي والمجال العام المتاح الآن في تونس هما ما يمنعانها من

المرور بمسار مشابه للمسار المصري. فهذا المجال فعّل الإمكانية للحوار والتسامح، ويحتاج إلى تعزيز حتى نتمكن من تحقيق تغيير في مستوى الأمان.

وفي هذا السياق نشير إلى أن الخطاب السياسي للحكومة التونسية أفضل بكثير من نظيره المصري. ففي30 يونيو 2015، أثناء خطاب الرئيس المصري في جنازة النائب العام، قال أن: "يد العدالة (الناجزة) مغلولة بالقوانين، ونحن لا يمكننا انتظار ذلك". كما وعد بتعديل القوانين "التي تساعدنا على تنفيذ العدالة في أسرع وقت ممكن، إذا أصدر القاضي حكمًا بالإعدام، سيُنفذ حكم الإعدام، وإذا أصدر حكمًا بالحبس المؤبد، سينفذ الحبس المؤبد". وبينما كان يغادر الجنازة، قال لمجموعة من القضاة: "لن تستطيع المحاكم أن تعمل في الظروف الحالية وبالطريقة الحالية.. قد تعمل الأمور بالنسبة لأناس عاديين، ولكن بالنسبة للأناس غير العاديين، فلا نفع إلا للقانون الناجز". مثل هذا البيان، الذي ألقاه الرئيس، يعكس عامين كاملتين من التحريض على العنف بين المجموعات الإعلامية الموالية والمناهضة للحكومة.

في فارق ملحوظ، عند إعلان حالة الطوارئ في تونس إثر الهجوم الإرهابي على مدينة سوسة، قال الرئيس الباجي قائد السبسي في خطابه التليفزيوني: "وأقول هذا بدون اللوم على أحد، بل شعورًا بالمسئولية وأننا من واجبنا أن نشجع ونحافظ ...، لو تكررت الحوادث التي وقعت بالسوسة فإن الدولة ستنهار، وواجب رئيس الدولة أن يقف ويصد هذه الحتمية". وأضاف: "ولكننا مع ذلك لابد وأن نحترم حرية التعبير، وأن نحترم (حرية) الصحافة. ولكن في ظروف استثنائية مثل هذه، لابد أن من يمارس حرية التعبير أو حرية الصحافة، أن يأخذ في عين الاعتبار الوضع الذي تمر به البلاد، حتى لا يخلق ظروفًا لا تساعد على مقاومة الآفات (التي نواجهها.)"

هذا الفارق المذهل بين خطابات السيسي والسبسي يدل على الاختلاف في الإرادة السياسية لتغيير الوضع، ففي تونس، يبدو أنه هناك إرادة سياسية للتغيير، بينما في مصر، تدفع الدولة نحو تفاقم المشكلات التي تواجهها.

تعزيز حقوق الإنسان من أجل منع التطرف العنيف

نيل هيكس

تعزيز حقوق الإنسان
من أجل منع التطرف العنيف

حول ورشة العمل التي نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومنظمة حقوق الإنسان أولًا

نيويورك، *30* سبتمبر *2015*

نيل هيكس[1]

ديسمبر 2015

وعود ومشكلات مبادرة حكومة الولايات المتحدة لمكافحة التطرف العنيف

جمعت الورشة بين ممثلي حكومة الولايات المتحدة المشاركين في تطوير وبناء الدعم – سواء على المستوى الدولي أو داخل العملية السياسية للولايات المتحدة – لمبادرة الرئيس أوباما لمكافحة التطرف العنيف، ونشطاء حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشرق إفريقيا. وعلى هذا النحو، كانت الورشة بمثابة بحث في إمكانية ما إذا كان نهج مكافحة التطرف العنيف يعمل على مكافحة الإرهاب بما يتلاءم والنهوض بحقوق الإنسان.

وضع الرئيس أوباما جوهر الإستراتيجية أثناء القمة العالمية لمكافحة التطرف العنيف في واشنطن، يوم التاسع عشر من فبراير عام 2015. وتقدم الإستراتيجية الإمكانية للدول في أجزاء كثيرة من العالم للخروج من الدائرة المدمرة للصراع بين التطرف الديني والحكم الاستبدادي القمعي، ودائرة التدمير التي -في كثير من الأحيان- تكثفت بسبب تدابير عسكرية ضيقة ومتمركزة حول المقاربة الأمنية، ترمي إلى التصدي لخطر الإرهاب.

[1] نيل هيكس مدير تعزيز حقوق الإنسان بمنظمة حقوق الإنسان أولاً

وتشتمل إستراتيجية الرئيس أوباما أربعة عناصر:

1. المحافظة على الحرب العسكرية ضد المنظمات الإرهابية، وإنهاء الصراعات التي أصبحت جاذبة للتطرف العنيف، خاصة في سوريا.
2. مجابهة الإيديولوجيات الملهمة للجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وحركة الشباب المجاهدين.
3. معالجة المظالم الاقتصادية والفساد.
4. معالجة المظالم السياسية التي يستغلها الإرهابيون، مثل الحرمان من حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

بعد أن شهدنا الأضرار التي لحقت بحقوق الإنسان سواء من حيث انتشار الانتهاكات أو إضعاف القواعد والمعايير الدولية الراسخة، وذلك كنتيجة "للحرب العالمية على الإرهاب" التي شنتها الولايات المتحدة - منذ هجمات 11 سبتمبر 2001، هناك أسباب كثيرة تدعو للتشكيك فيما إذا كان التركيز الجدير بالثناء على حقوق الإنسان في الخطاب الذي يصف مبادرة مكافحة التطرف العنيف سينفذ كسياسة.

أشار نشطاء إلى التحدي المتمثل فيما إذا كان باستطاعة صانعي السياسات أن يضعوا التزاماتهم البلاغية قيد التنفيذ، بحيث تتمكن قوات الأمن المنخرطة في عمليات مكافحة الإرهاب من دعم حقوق الإنسان في الممارسة العملية. ودلل مسئولو الحكومة الأمريكية الذين شاركوا في ورشة العمل على أن مبادرة مكافحة التطرف العنيف تمثل تقدم مبني على التجارب السابقة في سياسية مكافحة الإرهاب، ومؤسس على الدروس المستفادة منذ هجمات 11 سبتمبر2001. إذ تتضمن هذه الدروس الاعتراف بأن طرق مكافحة خطر التطرف العنيف المتمركزة حول المقاربة الأمنية والعسكرية غير كافية وحدها، وأن هناك حاجة ماسة لنهج كلي وشامل، بل وذهب أحد المسئولين للقول بأن "فكرة الحل العسكري وحده [للتطرف العنيف] قد تم دحضها في هذه المرحلة".

أشارت التبادلات في ورشة العمل للسياق الخاص بالتحديات السياسية التي يطرحها التطرف العنيف في مختلف البلدان، مع تأكيد ما سبق وأشار له الرئيس أوباما بأن هناك "صلة لا يمكن إنكارها بين انتهاكات حقوق الإنسان وتغذية التطرف العنيف". ويوفر هذا الرابط فرصًا للناشطين في مجال حقوق الإنسان لإضفاء مزيد من الفاعلية لحملات المناصرة لحقوق الإنسان، بالإشارة لصانعي السياسات، لاسيما في مجال الأمن القومي ومكافحة الإرهاب، بأنه عندما يتجاهلون حقوق الإنسان أو ينتهكونها فإنهم يقوضون الجهود التي يبذلونها أنفسهم. إذ يتيح التركيز المتجدد على الطرق الوقائية وغير العسكرية فرصة لتعزيز المناصرة في

مجال حقوق الإنسان من خلال تمكين النشطاء من التدليل على أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ليس حقًا أخلاقيًا فحسب، بل أيضًا عنصر حيوي في سياسة الأمن الفعالة. كما حث المسئولون الأمريكيون نشطاء المجتمع المدني على العمل لخلق مجموعة مقنعة من البحوث التجريبية التي تبين كيف تسهم انتهاكات حقوق الإنسان في خلق الظروف التي تؤدي لتجذر ونمو التطرف العنيف.

لم تكن هذه المرة الأولى التي تعترف فيها الحكومة الأمريكية والمجتمع الدولي بالحاجة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومن المؤسف أن كثير من الحكومات زعمت لوقت طويل حمايتها لحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، في حين أنها اعتمدت سياسات انتهكت تلك الحقوق باسم مكافحة الإرهاب. فقد أكدت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب المعتمدة في عام 2006، والمبنية على موجة النشاط الكبيرة التي قادتها الولايات المتحدة بعد عام 2001، على ضرورة "ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون كقاعدة أساسية لمكافحة الإرهاب". ومن ثم؛ فهناك جذور لحقوق الإنسان ضمن استراتيجية مكافحة التطرف العنيف.

وكثيرا ما اعُتبرت حقوق الإنسان خيارًا إضافيًا للعمل الجاد المتعلق بدعم الأمن، أو حتى كعائق له، ولا يزال من الشائع أن نسمع حديث صانعي السياسات حول الحاجة لتحقيق التوازن بين الأمن وتدابير مكافحة الإرهاب في مقابل الالتزامات بدعم واحترام معايير حقوق الإنسان. ولكن تحقيق مثل هذا التوازن لأمر صعب المنال، فالنداءات المتكررة مرارًا لتحقيق الأمن أكثر بكثير من الجهود المبذولة لحماية الحقوق والحريات الأساسية. ولذا ينبغي أن تتخلى سياسة مكافحة الإرهاب والأمن القومي عن ذلك النهج الذي يرى أن احترام حقوق الإنسان أمر ينبغي موازنته مع ضرورة الحفاظ على النظام والاستقرار؛ وأن تتحول إلى نهج يعترف بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها باعتبارها جزءًا أساسيًا لا يتجزأ من تعزيز الأمن.

ربما كان ذلك أمرًا معبرًا -ولكنه لم يكن إيجابي- أن مؤتمر القمة الذي دعا له الرئيس أوباما في الأمم المتحدة في نيويورك يوم 29سبتمبر، قد ركز على "مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، ونقل الجوانب الوقائية لاستراتيجية مكافحة التطرف العنيف (العنصرين 2 و4) لمكان أدنى من جدول أعمال القمة.

ورغم أن الرئيس قد أبدى ملاحظات سديدة في فبراير2015 عندما تحدث عن "ضرورة كسر دوائر الصراع – وخاصة دائرة الصراع الطائفي- التي أصبحت جاذبة للتطرف العنيف"، إلا أنه كان من المقلق أن قادة الحكومات المجتمعين في قمة نيويورك -المفترض أنهم متحالفون مع الولايات المتحدة في مكافحة التطرف العنيف- قد أعربوا عن وجهات نظر متباينة بل ومتناقضة في بعض الأحيان حول الصراع في سوريا. فبعضهم يعطي الأولوية لمحاربة نظام الأسد، والبعض الآخر للكفاح ضد تنظيم الدولة الإسلامية

في العراق والشام، بينما يؤكد البعض أنه "لا حل عسكري للنزاع"، في حين أن البعض الآخر يدفع لمزيد من التدخل العسكري. وأنه لأمر مأساوي أن لا نهاية في الأفق للصراع في سوريا، ومازالت تداعياته تنتشر في جميع أنحاء المنطقة وخارجها.

فإذا لم تُحل التوترات بين تدابير مكافحة الإرهاب الفعلية وحقوق الإنسان من خلال نهج مكافحة التطرف العنيف، وإذا استمرت الصراعات التي تدفع بإثارة التطرف العنيف، فهل يمكن أن تكون الاستراتيجية، التي أحد ركائزها الأربعة هو موضع شك، استراتيجية ذات نفع؟

ركز العنصرين الثاني والرابع من استراتيجية مكافحة التطرف العنيف على الأدوات غير المستغلة من بين أدوات مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف، والتي تعطي الأولوية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويبدو أن الأمين العام للأمم المتحدة سوف يتبنى هذه الجوانب من الاستراتيجية ويوسع استخدامها عندما يضع خطة العمل لمنع التطرف العنيف عام 2016[2].

إن لغة "مكافحة" التطرف العنيف هي لغة سلبية وفيها الكثير من الدفاع عن الذات، حيث أنها تصم أي مناطق للمشكلات المحتملة كأمر يجب مواجهته، وبالتالي اعتباره عدواً. ومن هنا جاء إصرار خطة عمل الأمين العام على استخدام كلمة "منع". ومن شأن التركيز على الوقاية في مجال منع التطرف العنيف -بدلًا من مكافحة التطرف العنيف- أن يوفر استراتيجية أكثر اتساقًا داخليًا، وكذا يوفر إمكانية التحول عن سياسات مكافحة الإرهاب ذات النتائج العكسية والتي لا تعطي الأولوية لحقوق الإنسان. وكما رأينا، فإن الحكومات على استعداد أن تدعم تدابير مكافحة الإرهاب التي لا تؤثر على ممارسات حكمها الداخلي.

إن زيادة التركيز على تشجيع الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ليس فقط لأنه واجبها في القانون الدولي، وإنما لأنها تخدم المصلحة المشتركة في الحد من عدم الاستقرار والدمار الناجمين عن العنف الإرهابي، من شأنه أن يزيد من ثقل الجهود متعددة الأطراف الرامية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

تتيح الاستراتيجية الوقائية لمكافحة التطرف العنيف الفرصة لوضع اتجاه عالمي جديد وبناء. وسيتطلب الأمر قيادة أمريكية مستدامة، إذا أريد لهذه الاستراتيجية أن تؤثر على الطريقة التي يتعامل بها المجتمع الدولي مع تهديد الإرهاب والتطرف العنيف العابر للحدود. كما أن تمكين نشطاء المجتمع المدني من المشاركة في التطوير الرسمي لسياسة مكافحة التطرف العنيف، والتأكيد على دور منظمات المجتمع المدني المستقلة كعنصر أساسي في ذلك، يبعث برسالة مهمة حول العالم. حيث أن هناك عدد كبير من الحكومات التي أساءت استخدام

[2] خطة الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف أطلقت بعد وقت قصير من كتابة المؤلف لهذا الفصل. ويمكنكم الرجوع للخطة كاملة على الرابط التالي: http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/674

التشريعات الجديدة، واعتمدت ظاهريًا مكافحة الإرهاب، تضع قيودًا على الأنشطة المشروعة لمنظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات حقوق الإنسان، مما قوض الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب والتطرف.

تتيح الاستراتيجية الوقائية لمكافحة التطرف العنيف الفرصة لوضع اتجاه عالمي جديد وبناء. وسيتطلب الأمر قيادة أمريكية مستدامة، إذا أريد لهذه الاستراتيجية أن تؤثر على الطريقة التي يتعامل بها المجتمع الدولي مع تهديد الإرهاب والتطرف العنيف العابر للحدود. كما أن تمكين نشطاء المجتمع المدني من المشاركة في التطوير الرسمي لسياسة مكافحة التطرف العنيف، والتأكيد على دور منظمات المجتمع المدني المستقلة كعنصر أساسي في ذلك، يبعث برسالة مهمة حول العالم. حيث أن هناك عدد كبير من الحكومات التي أساءت استخدام التشريعات الجديدة، واعتمدت ظاهريًا مكافحة الإرهاب، تضع قيودًا على الأنشطة المشروعة لمنظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات حقوق الإنسان، مما قوض الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب والتطرف.

ففي كثير من البلدان؛ وجدت منظمات المجتمع المدني أن مساحة نشاطها آخذة في التقلص، حيث واجهوا قيودًا على حرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية التعبير، وتلقوا تهديدات رسمية وملاحقات جنائية بسبب سعيهم للمساءلة مؤسسات الدولة والمسئولين الحكوميين عن انتهاكات حقوق الإنسان، أو لمجرد كونهم أصواتً مستقلة تنادي بشأن القضايا التي تواجه بلدانها.

وينبع الشك أيضًا من العلاقات الثنائية الفعلية التي تحتفظ بها الولايات المتحدة مع العديد من الدول التي تواجه تحديات من خطر الإرهاب، والمتورطة في انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان. ووفقًا لمنطق استراتيجية مكافحة التطرف العنيف، يجب ألا يكون من المستغرب أن تتفق هاتان الحالتان في كثير من الأحيان: فالدول التي تنتهك حقوق الإنسان بشكل منهجي تواجه أيضًا تحديات من التطرف العنيف والإرهاب. فإذا كانت الولايات المتحدة ستدافع بفعالية عن استراتيجية أكثر شمولية ووقائية لمكافحة التطرف العنيف، فيجب عليها أن تظهر التزامًا بتطبيق هذه الاستراتيجية في كل من علاقاتها الثنائية مع الدول التي تواجه تحديات الإرهاب.

أمثلة محددة السياق

أبرزت المناقشات أثناء ورشة العمل الدوافع والمحركات المتعددة للتطرف العنيف في مواقع جغرافية مختلفة، والتي بدورها تشير للحاجة إلى استجابات متعددة الأوجه، مصممة خصيصًا لتناسب السياقات المختلفة.

ففي مصر؛ القمع الشديد للإسلاميين وللإخوان المسلمين خاصة، دفع بعناصر من الإخوان المسلمين للمواجهة العنيفة مع السلطة. فقويت شوكة جماعات التطرف العنيف بسبب المسار السياسي الكارثي لجماعة

الإخوان: بدءًا بأغلبية البرلمان، مرورًا بحزب الحرية والعدالة، واختيار أحد قادته، محمد مرسي كأول رئيس للجمهورية مدني منتخب عام 2012، ووصولًا للانقلاب العسكري في يوليو2013، وقتل مئات المؤيدين للإخوان في التظاهرات وسجن عشرات الآلاف منهم في حملة القمع المستمرة والمدعومة من الدولة والتي تجاهلت كل المعايير القانونية المحلية والدولية.

وعلى الرغم من مشروعية التشكك في صدق جماعة الإخوان حول التزامها بعملية سياسية تعددية ومنفتحة، على المدى الطويل، إلا أن قرار السلطات المصرية بعزل رئيس منتخب بشكل ديمقراطي؛ وتعريض مؤيديه لموجة مستمرة من الانتقام الوحشي لم تشهدها مصر منذ الخمسينيات والستينيات، عزز خطاب التطرف الإسلامي العنيف. فيشير هؤلاء المتطرفون لمحنة الإخوان في مصر ليستخلصوا منها درسين: الأول، أن مؤسسات الدولة لن تسمح أبدًا لأي حزب إسلامي منتخب بشكل ديمقراطي أن يحكم البلاد، والثاني، أنه لا يمكن أن يكتب للمشروع الإسلامي التقدم إلا عن طريق العنف، مثل تلك التي دعا إليها تنظيم القاعدة وما يسمى بالدولة الإسلامية. في هذا الصدد، كان القمع غير المبرر قانونًا المفروض على الإخوان المسلمين ومؤيديهم في مصر منذ يوليو2013 هو المحرك للتطرف العنيف على المستويين المحلي والإقليمي.

ومع أن القيادة السياسية العليا لجماعة الإخوان قد وافقت على برنامج يعتمد على الانخراط غير العنيف في سياسات مختارة بعناية، نفذته على مدى عقود من الزمن، إلا أن هناك عناصر أكثر راديكالية وتطرفًا داخل السجون أو في المنفى يفضلون المواجهة العنيفة مع الدولة، نفوذهم آخذ في الازدياد. واستمرار الهجمات ضد أفراد الشرطة والجيش وأعضاء السلك القضائي ما هو إلا نتيجة لهذا التحول للتطرف العنيف لبعض الإسلاميين في مصر. كما أدت المعاملة القاسية التي يتعرض لها المعتقلون الإسلاميون في السجون المصرية؛ حيث يؤدي التعذيب، وشيوع استخدام الإذلال الجنسي، إلى إثارة المظالم التي استغلها المتطرفون العنيفون. فالاستخدام المتزايد لمراكز الاحتجاز السرية غير المقننة والاحتجاز التعسفي يلغيان أي رقابة ويسهلان الانتهاكات ضد المحتجزين، مما لا يؤدي سوى لتفاقم المشكلات.

وبالرغم من أن الإسلاميين ليسوا الضحايا الوحيدين لعنف وقمع الدولة في مصر، إلا أن الجماعات الإسلامية، لاسيما جماعة أنصار بيت المقدس، التي أعلنت نفسها فيما بعد ولاية سيناء التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، وهي الجماعة المتورطة في معظم الهجمات العنيفة منذ الانقلاب العسكري. هذا يشير لأن الأيديولوجية الإسلامية تمثل عامل حشد للتطرف العنيف. أما الجماعات المضطهدة الأخرى مثل شباب الناشطين العلمانيين المشاركين في ثورة يناير 2011، فلم يتحولوا للعنف السياسي بالطريقة نفسها التي اتبعها بعض الإسلاميين وبعض مؤيدي جماعة الإخوان.

وعلى الرغم من أن الصراع في سيناء كان دائرًا قبل الانقلاب العسكري عام 2013، إلا أن الوضع ازداد سوءًا بعد الإطاحة بحكومة مرسي، فسيناء البعيدة عن مراكز الكثافة السكانية الرئيسية في مصر حول وادي النيل، ظلت محرومة نسبيًا من التنمية لوقت طويل. ولم يستفد السكان المحليون من التطويرات الحديثة للمنتجعات السياحية، بل تفاقم التوتر في المنطقة بسبب حوادث العنف الدورية ضد السائحين في تلك المنتجعات. كما زاد غياب القانون عن المنطقة من المهربين والعصابات الإجرامية التي كانت تعمل بالتواطؤ مع رجال الدولة الفاسدين. كما سهل ضعف مؤسسات الدولة في منطقة سيناء من تحولها لمركز للتطرف العنيف في مصر. فوصفها ناشط محلي "بأنها منطقة عسكرية مشتعلة وسط دوامة من الإرهاب والفساد والعنف، مع ألاف من المحتجزين، ومئات القتلى، ومئات المنازل المدمرة". بالإضافة إلى أن الرقابة على العمليات التي قامت قوات الأمن في سيناء لم تكن أبداً قوية، بل فرضت محاذير على التغطية الإعلامية للأحداث في سيناء، كما فرضت عقوبات جنائية على من يشكك في التصريحات الرسمية حول الحوادث الأمنية، وأدى تفاقم الوضع الأمني هناك بسبب غياب أي رقابة فاعلة، وغياب الاهتمام العام بالشأن السيناوي داخل مصر أو خارجها، لتفاقم الصراع العنيف.

كان غياب سيطرة الدولة على الأراضي عاملًا لنمو التطرف العنيف في سوريا والعراق. إذ تقدم سوريا أحد أوضح الأمثلة على علاقة الاكتفاء الذاتي التكافلية بين الحكومات القمعية والإرهاب. فغالبًا ما يسعى حكام الشرق الأوسط وإفريقيا إلى بناء شرعيتهم من خلال تصوير أنفسهم بأنهم منخرطون في صراع حياة أو موت لحماية بلادهم من الإرهاب، وبذلك يخدمون مصالحهم من خلال وصم معارضيهم بالتطرف قدر الإمكان. فقمع المعارضين السياسيين السلميين بتقييد وصولهم لوسائل الإعلام، وتقييد انخراطهم في الحياة السياسية، يعني استقطاب الخيار السياسي بين السلطة الاستبدادية أو البديل المتطرف العنيف، مما يؤدي لخلق التطرف العنيف على حساب سياسات التعددية السلمية. وسوريا هي حالة متطرفة لاستخدام الحكومة للإرهاب لإضفاء الشرعية على قمعها العنيف، مما ساهم في نمو أبرز خطر عالمي ألا وهو ما يعرف بـ "الدولة الإسلامية".

إن الأزمة الإنسانية الهائلة في سوريا توضح أيضًا أن الإرهاب هو في المقام الأول مشكلة العالم غير الغربي، وحتى الآن، فالعدد الأكبر لضحايا الإرهاب الذين ترتكبه الجماعات الإسلامية المتطرفة هو لمواطنين مسلمين في بلدان أغلب مواطنيها من المسلمين، مثل العراق وسوريا وأفغانستان. إنها لسخرية قاتمة أن الجهود متعددة الأطراف التي تسعى لإنهاء الصراع في سوريا لم تصعّد أجندتها السياسية إلا بعد الهجمات الإرهابية الحرجة التي لاقت اهتمامًا إعلاميًا كبيرًا في الغرب، مثل هجمات باريس في نوفمبر 2015، وبعد الهجرة الجماعية للاجئين الهاربين من الصراع في سوريا والعراق إلى الاتحاد الأوروبي. الأمر الذي يعطي انطباعًا بأن الحكومات الغربية لا تهتم بالتطرف العنيف إلا عندما يكون له أثره المباشر عليها، وأنها غير

مبالية بمعاناة الملايين من ضحايا الصراع في البلدان غير الغربية. وبذلك، فمن السهل أن نرى كيف أن عدم التعاطف الملموس من الغرب قد يؤدي في حد ذاته لتأجيج المظالم التي تغذي التطرف العنيف.

إن سبب الصراع المتأجج في سوريا والعراق هو التحريض الطائفي الذي أدى إلى الانقسامات بين الشيعة والسنة من المسلمين. ففي العراق مكنّت حكومة المالكي الميليشيات الشيعية، وسمحت لها بالقيام بعمليات انتقامية وحشية ضد العراقيين السنيين في وسط وغرب العراق المدانين بدعمهم لديكتاتورية صدام حسين وقمعه للعراقيين الشيعة. وسمحت قوانين مكافحة الإرهاب التي طبقتها حكومة المالكي للشيعة أن يهيمنوا على صلاحيات قوات الأمن، فاحتجزوا السنيين دون تهمة أو محاكمة، مما حول الأمر لمطاردة طائفية منحطة. وبهذا تحوّل السنة العراقيون الساخطون، المستبعدون من مواقعهم في قوات الأمن ومؤسسات الدولة الأخرى، لقاعدة أساسية لمناصرة داعش.

وفي سوريا، كان السنة في شرق البلاد هم الهدف الرئيسي لقمع حكومة الأسد التي سيطرت عليها الطائفة العلوية التي تمثل الأقلية. وتفاقمت تلك المشكلات الطائفية بسبب الدعم القوي من حكومة طهران الشيعية لحكم الأسد، بالإضافة لانتشار مقاتلي حزب الله الشيعي في لبنان، ووجود المستشارين العسكريين من الحرس الثوري الإسلامي الإيراني إلى جانب حكومة الأسد.

أما القوى السنية مثل المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وتركيا، فقد قدمت الدعم للقوى المعارضة لنظام الأسد، بما فيها جماعات التطرف العنيف شديدة الطائفية. وقد أدت الحرب بالوكالة بين إيران والمملكة العربية السعودية إلى زيادة الطابع الطائفي للصراع، مما جعل من الطائفية محركًا أساسيًا للتطرف العنيف في أجزاء كثيرة من المنطقة، مع وجود صراعات في اليمن، واستمرار التوترات في البحرين وداخل المملكة العربية السعودية، مما زاد الوضع سوءًا بسبب التحريض الطائفي.

أما خطاب حقوق الإنسان في إدارة أوباما، والذي يعد جزءًا أساسيًا من استراتيجيتها لمكافحة التطرف العنيف، فقد خفضت قيمته وقت الممارسة العملية. إن موجة عدم الاستقرار التي حلت محل موجة التفاؤل الأولي بعد ثورات الربيع العربي في2011 أدت إلى شلل صناع السياسة الغربيين. أما الولايات المتحدة، فقد وضعت الابتعاد عن نزاعات الشرق الأوسط هدفًا لها. ففي ظل غياب الإرادة السياسية أو الدعم الشعبي، ارتأت الإدارة الأمريكية أنها لن يكون لها الثقل أو التأثير الكافيين لتشكيل الأحداث في مناطق الصراع من ليبيا وسوريا، إلى اليمن والعراق. هذه السياسة خلفت فراغًا دفع الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى لتشجيع شركائها الاستبداديين التقليديين على ملؤه. وهكذا غضت الولايات المتحدة الطرف عن القمع المستمر للمطالبات السلمية لحكومة أكثر تمثيلًا في البحرين، وساعدت على توطيد السلطة القمعية لوزير الدفاع السابق في مصر، الرئيس عبد الفتاح السيسي، والذي استمرت سلطته بفضل

ضخ مبالغ ضخمة من الدعم المالي من الحكومات الملكية الاستبدادية في الخليج والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

إن مسعى إدارة أوباما العازم على تنفيذ خطة عمل شاملة مشتركة من أجل منع تطوير الحكومة الإيرانية للأسلحة النووية كان له كلفته على حساب حقوق الإنسان، ففي مقابل أن يقبل حلفاء متشككون مثل المملكة العربية السعودية صفقة الإدارة الأمريكية، دعمت أمريكا العمليات العسكرية السعودية في اليمن. وتعني الأولوية المعطاة للصفقة النووية تطبيق ضغط أقل على إيران في مقابل كبح دعمها للتكتيكات القاتلة التي ينفذها حليفها الرئيس بشار الأسد في سوريا مما كان عليه الحال آنذاك.

يمثل السياق التونسي نقطة تباين. فالخبرات السلبية لبلاد شمال إفريقيا الأخرى، خاصة ليبيا ومصر، حيث أنتجت الانتفاضات والثورات إما نظام استبدادي نام أو صراع داخلي فوضوي، لهي قصص تحذيرية. حيث أن تجنب الوقوع في دوامة الصراع الثنائي المدمر بين الاستبداد والتطرف العنيف هو أمر يربط التونسيين معًا، على الرغم من الخلافات السياسية المستمرة، وضعف الاقتصاد ووضع الأمن الداخلي الهش. فتونس ليست جنة. لقد قدم شبابها الساخطون آلاف المقاتلين الأجانب إلى تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا. ويعود هذا جزئيًا إلى الضرر المستمر الذي خلفته عقود من الحكم الاستبدادي، ولاسيما إضعاف مراكز السلطة الدينية التقليدية، التي شابها ارتباطها الوثيق بسلطات الدولة. فالفساد، وبطالة الشباب، وعدم تكافؤ الفرص كانوا بمثابة وقود للمظالم، وخاصة بين الشباب المتعلم الذين لديهم إمكانية الولوج إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وعلى غرار الحكومات الاستبدادية العربية الأخرى، قمع نظام بن علي الإسلام السياسي السلمي، مما أفسح المجال للإسلاميين المنحازين للعنف لتقديمه باعتباره الطريق الوحيد النجاح لدفع المشروع السياسي الإسلامي.

ذلك النوع من التكتيكات، التي يشيع استخدامها بين الأنظمة الاستبدادية في الماضي والحاضر في المنطقة العربية، يوفر الظروف المثالية لنمو التطرف العنيف. فعندما يحرم الحوار السياسي ويتجرد من مصداقيته، يصبح المتطرفون أكثر تمكنًا، وتصبح الأيديولوجية المتطرفة أكثر تبريرًا. وافتراض أن كل الإسلاميين هم لا محالة يميلون للعنف هو نبؤه تحقق نفسها. وهو أمر جد خطير خاصة في الدول التي تعتبر فيها نسبة كبيرة من المعارضة السياسية للحكومة أو حتى الأغلبية منها إسلامية. فالدول الاستبدادية فاقمت المشكلة من خلال كبت طرق التعبير والتنظيم السياسي الأخرى، مما دفع بالتعددية إلى خارج النظام السياسي.

إن التحول الديمقراطي في تونس له أهمية خاصة في مكافحة التطرف العنيف على المستويين الإقليمي والعالمي. فهو يوفر سبيلًا بديلًا خارج الحلقة المفرغة من الصراع الدائم بين الاستبداد والتطرف. ولتحقيق النجاح، ستحتاج تونس لدعم متواصل من المجتمع الدولي، كما سيتعين عليها أن تواصل التطبيق العملي للحد الأقصى من الجهود التي تقضي بأن مكافحة الإرهاب ليس مجرد شيء تقوم به الدولة لشعبها، ولكن

الشعب بدوره مدعو للقيام به بنفسه بالشراكة مع الدولة وقوات الأمن، وأيضًا من خلال منظمات المجتمع المدني المستقلة.

استنتاجات

- ساهم النهج العسكري/الأمني الضيق في زيادة التطرف والتوسع في العنف الإرهابي في عدة بلدان عربية خلال العامين الماضيين. وكثيرًا ما طغت المصلحة قصيرة الأجل في التعاون الاستخباراتي مع الحكومات الاستبدادية على الضرورة الملحة طويلة الأجل لإنهاء الحكم القمعي، الذي يمكن اعتباره بحق المحرك الرئيسي للتطرف العنيف.
- إن تعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان ليست قيودًا، بل أدوات أساسية لمكافحة التطرف العنيف على نحو فعال، الأمر الذي يتطلب من كل الحكومات التصدي للتهميش الاجتماعي والاقتصادي وتطبيق حقوق الإنسان وحمايتها، والقضاء على الأيديولوجيات المتطرفة المحرضة على الكراهية والعنف.
- إن التدابير الوطنية لمكافحة الإرهاب التي لا تتجذر في احترام حقوق الإنسان قد تكون ذات نتائج عكسية، فعندما تخنق الحكومات المعارضة السلمية، وتكمم وسائل الإعلام، وتمنع الأنشطة المشروعة لمنظمات المجتمع المدني السلمية، فهي لا تتصدى للتطرف؛ بل تثيره.
- احترام الحرية الدينية هو جزء أساسي من استراتيجية مكافحة التطرف العنيف. فالخطاب المتطرف لبعض المؤسسات الدينية الحكومية هو جزء من المشكلة؛ واستقلال تلك المؤسسات وعدم تسييسها هو جزء أساسي من الحل. إذ يجب أن تعالج استراتيجية مكافحة التطرف العنيف الشاملة التفسيرات الدينية والإيديولوجية التي تجذب شرائح المجتمع الضعيفة والمحرومة للتطرف العنيف، ولكي تكون المؤسسات الدينية فعالة كثقل موازن للخطاب المتطرف، يجب أن ينظر لها على أنها مستقلة عن السيطرة السياسية، ويجب على الحكومات أن تضمن التسامح مع وجهات النظر الدينية المتنوعة.
- إن إغلاق المجال أمام المجتمع المدني والأنشطة السياسية السلمية يسهل من تضخم التطرف العنيف والإرهاب، وعلى العكس من ذلك، فإن احترام الحريات الأساسية، بخاصة حرية التجمع وتكوين

الجمعيات، من أهم آليات مواجهة التطرف العنيف. كما أن القمع المعارضة السياسية وتضييق مساحة الحرية السياسية يعزز التفسيرات المتطرفة ويسهم مباشرة في تطرف الشباب.

- إن الصراعات المسلحة التي تجري في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى تشكل أرضية خصبة للتطرف العنيف. والولايات المتحدة، بسبب ما لها من نفوذ وسلطة فريدين، تتحمل مسئولية لا مفر منها لقيادة وتحفيز الجهود متعددة الأطراف من خلال الأمم المتحدة لإنهاء هذه الصراعات المدمرة. فغياب آليات فعالة لفض النزاعات على الصعيدين الوطني والدولي، يشكل أكبر التحديات التي تواجه تنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة التطرف العنيف.

- يجب وضع نهاية للصراعات المسلحة في سوريا واليمن وليبيا، وضمان أن تكون مراحل ما بعد النزاع مبنية على عمليات سلام شاملة تدعم قيم الديمقراطية والتعددية.

- تضييق الفجوة الراكدة بين الخطاب الإيجابي المبني على نهج أكثر شمولية لمكافحة التطرف العنيف وممارسات الكثير من الدول التي تأتي بنتائج عكسية، كما ينبغي تعزيز آليات الأمم المتحدة المستقلة للرصد والتقييم، فضلًا عن الآليات المماثلة على المستويات الإقليمية، فإن الدول تعتبر مسئولة عن ممارساتها ولا يمكنها أن تزعم تبنيها لأفضل الممارسات، بينما تفشل في تنفيذها.

- إذا ما أريد لعملية مكافحة التطرف العنيف متعددة الأطراف أن تؤدي لتغييرات دائمة نحن في أشد الحاجة إليها، وإذا ما أردنا تنفيذ سياسات وقائية أكثر فاعلية، يجب على الولايات المتحدة أن تواصل مشاركتها في قيادة استراتيجية أكثر شمولية متعددة الأطراف لمكافحة التطرف العنيف، والأهم من ذلك، تطبيق مبادئ تلك الاستراتيجية في كل من علاقاتها الثنائية، لاسيما مع الدول التي تواجه تحديات خطر الإرهاب المنخرطة أيضًا في انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان.

الملحقات

الأمم المتحدة

A/70/674

الجمعية العامة

Distr.: General
24 December 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البندان 16 و117 من جدول الأعمال ثقافة السلام

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

خطة عمل لمنع التطرف العنيف

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1. إن في التطرف العنيف إساءة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. فهو يقوض السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ولا يسلم أي بلد أو منطقة من آثاره.

2. وتتناول خطة العمل لمنع التطرف العنيف مسألة التطرف العنيف في الحالات التي يفضي فيها إلى الإرهاب، وتعالجها. والتطرف العنيف ظاهرة تتسم بالتنوع وتفتقر إلى تعريف محدد. وهو ليس بالأمر الجديد، ولا يقتصر على منطقة أو جنسية بعينها أو على نظام عقائدي معين. ومع ذلك، فإن جماعات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام قد شكلت، في السنوات الأخيرة، ملامح تصورنا للتطرف العنيف وحددت معالم النقاش المتعلق بكيفية التصدي لهذا التهديد. ورسالة التعصب - الديني والثقافي والاجتماعي - التي تبثها هذه الجماعات كانت لها عواقب وخيمة في العديد من مناطق العالم. وهي تسعى، بحيازتها للأراضي واستخدامها وسائط التواصل الاجتماعي لإيصال أفكارها وإنجازاتها آنيا إلى مختلف أرجاء العالم، إلى تحدي قيم السلام والعدالة والكرامة الإنسانية التي نشترك فيها جميعا. وقد أدى انتشار التطرف العنيف إلى زيادة تفاقم أزمة إنسانية غير مسبوقة تتجاوز حدود المنطقة الواحدة. فقد فر ملايين الأشخاص من المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة. وزادت تدفقات الهجرة بعيدا عن مناطق النزاع، طلبا للأمان، بل وباتجاه هذه المناطق أيضا، تحت إغراء المشاركة في النزاع كمقاتلين إرهابيين أجانب، مما يزيد في زعزعة استقرار المناطق المعنية. ومع أن خطة العمل أُعدّت ضمن هذا السياق، فإن الغرض منها التصدي للتطرف العنيف بجميع أشكاله، أينما وقع.

3. وما من شيء يمكن أن يبرّر التطرف العنيف، لكن علينا أن نعترف أيضا بأنه لا ينشأ من فراغ. فخطابات التظلم والظلم - سواء كان فعليا أو متصورا - والوعد بالتمكين والتغيير الكاسح تجد آذانا صاغية في الأماكن التي تُنتهك فيها حقوق الإنسان ولا يُكترث فيها بالحكم الرشيد وتُسحق فيها التطلعات. وقد تمكّن المتطرفون العنيفون من تجنيد أكثر من 000 30 مقاتل إرهابي أجنبي ينحدرون من أزيد من 100 دولة عضو للتوجه إلى الجمهورية العربية السورية والعراق، وإلى أفغانستان وليبيا واليمن. ومما لا شك فيه أن بعض هؤلاء سيروّعهم ما يرونه ليتنظروا بفارغ الصبر تجاوز هذه التجربة، لكن آخرين قد عادوا إلى بلدانهم الأصلية - ولا شك أن المزيد منهم سيعود - لنشر الكراهية والتعصب والعنف في مجتمعاتهم المحلية.

4. وقد سعى المجتمع الدولي، على مدى العقدين الماضيين، إلى التصدي للتطرف العنيف أساسا ضمن سياق تدابير مكافحة الإرهاب ذات الطابع الأمني التي اعتُمدت للتصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليه. غير أنه مع ظهور جيل جديد من الجماعات، هناك توافق دولي متزايد على أن تدابير مكافحة الإرهاب تلك لم تكن كافية للحيلولة دون انتشار التطرف العنيف. والواقع أن ثمة فئة أوسع من مظاهر التطرف العنيف، وقد يؤدي الخلط بين هذين المصطلحين إلى تبرير الإفراط في تطبيق تدابير مكافحة الإرهاب على نطاق واسع، لتشمل أشكال سلوك لا ينبغي أن ينطبق عليها وصف الأعمال الإرهابية.

5. ويبرز مجلس الأمن، في قراره 2178 (2014) الصلة بين التطرف العنيف والإرهاب، ويشدد على أهمية تماشي التدابير المتخذة مع القواعد الدولية، ويسلّم بضرورة المنع، ذلك أن "التطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب" يتطلب بذل جهود جماعية، "بما في ذلك منع نشر الفكر المتطرف بين الأفراد وتجنيدهم وتعبئتهم لينضموا إلى الجماعات الإرهابية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب". والمجلس، في ذلك القرار، "يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة هذا الضرب من ضروب التطرف العنيف"، ويسلّم بأنه "لا بد من الامتثال التام لأحكام ميثاق الأمم المتحدة في تدابير التعاون الدولي وأي تدابير تتخذها الدول الأعضاء لمنع الإرهاب ومكافحته". وتعريف "الإرهاب" و"التطرف العنيف" هو من اختصاص الدول الأعضاء، ويجب أن يكون متفقا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى غرار النهج العملي الذي اتبعته الجمعية العامة إزاء مكافحة الإرهاب من خلال اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء، فإن خطة العمل هذه تتبع نهجا عمليا لمنع التطرف العنيف، دون الخوض في المسائل المتعلقة بالتعريف.

6. وثمة حاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولا لا يقتصر على التدابير الأمنية الأساسية المتخذة حاليا لمكافحة الإرهاب، بل يشمل أيضا تدابير وقائية منهجية تعالج بصورة مباشرة دوافع التطرف العنيف التي أدت إلى ظهور هذه الجماعات الجديدة الأشد قساوة. فقد قررت الدول الأعضاء، في ميثاق الأمم المتحدة، اتخاذ "التدابير المشتركة الفعَّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها". وقد جعلتُ من ضمن الأولويات إعادة تنشيط الخطة الوقائية للمنظمة، ولا سيما فيما يتعلق بمنع النزاعات المسلحة والفظائع والكوارث والعنف ضد النساء والأطفال والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وأعلنتُ انطلاق مبادرة مخصصة لهذا الغرض تضع حقوق الإنسان في الصدارة. وقد أكّد تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لعام 2015 (انظر A/70/95-S/2015/446)، شأنه في ذلك شأن تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (انظر A/69/968-S/2015/490) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 [1]، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على الحاجة إلى تحقيق التزام جماعي بإنجاح الوقاية. وانتشار التطرف العنيف يزيد من أهمية الجهود الوقائية أكثر من أي وقت مضى.

7. وتتناول صراحة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدتها الجمعية العامة بالإجماع بموجب قرارها 60/288، مسألة الوقاية وتتوقع تنفيذا متوازنا على مستوى ركائزها الأربع كلها، وهي كالآتي: (أ) معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب؛ (ب) منع الإرهاب ومكافحته؛ (ج) بناء قدرات البلدان على مكافحة الإرهاب وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد؛ (د) ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب. وكان هناك تركيز قوي، خلال العقد الماضي، على تنفيذ التدابير المتخذة في إطار الركيزة الثانية من الاستراتيجية العالمية، أما الركيزتان الأولى والرابعة فغالبا ما يتم

[1] قرار الجمعية العامة 70/1.

تجاهلهما. وقبل أن تحل الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاستراتيجية، في عام 2016، ها أنذا أعلن انطلاق خطة العمل هذه، مع التركيز على التدابير الوقائية الرامية إلى التصدي للتطرف العنيف بسبل منها تنشيط التدابير المشمولة بالركيزتين الأولى والرابعة للاستراتيجية، وكفالة تنفيذ أشمل للاستراتيجية في ضوء الدروس المستفادة على مدى العقد الماضي والتحديات التي قد تنشأ مستقبلا. وفي أحدث استعراض للاستراتيجية، حثت الجمعية جميع الدول الأعضاء على "الاتحاد ضد التطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره". ويجب علينا، ونحن نقوم بذلك، أن نلتزم بالمبادئ وأن تكون لنا نظرة استراتيجية، ويجب أن نضبط بعناية التدابير المتخذة للتصدي لهذه الظاهرة. ويجب أن نعيد تحديد أولوياتنا، وأن نعزز تطبيقنا للعدالة، وأن نعيد إبرام الميثاق الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم. وينبغي أن نولي الاهتمام للأسباب التي تجعل الأفراد ينجذبون إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. وإنني مقتنع بأن إنشاء مجتمعات منفتحة ومنصفة وتعددية تحتضن الجميع وتقوم على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتتيح الفرص الاقتصادية للجميع، يمثل أفضل بديل ملموس ومجد للتطرف العنيف وأنجع استراتيجية تنزع عنه جاذبيته.

8. وبينما تحسّن فهمنا لدوافع التطرف العنيف، وهو ما مكّننا من تكييف إجراءاتنا وتحسينها، فإنه يتعين علينا أن نسرّع وتيرة تعلمنا لمواكبة السرعة التي يتطور بها هذا التهديد. وبينما نملك، جماعيا، الأدوات اللازمة لمعالجة العديد من المظالم التي تندرج ضمن دوافع التطرف العنيف، فإنه يتعين علينا أن نتعلم كيفية استخدامها وإدارتها بفعالية. وما فتئت كيانات الأمم المتحدة، بما فيها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة، ومكتب دعم بناء السلام، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومبعوثي المعني بالشباب، فضلا عن العديد من أفراد أسرة الأمم المتحدة الآخرين، تعمل على قضايا تتعلق بمنع التطرف العنيف. ونحن بحاجة إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة من قبل لتحسين إجراءاتنا وجعلها أكثر فعالية.

9. ولن يكتب لنا النجاح ما لم نتمكّن من تسخير مثالية وإبداع وطاقة الشباب وغيرهم من الفئات التي تشعر بالحرمان لبلوغ هذه الغاية. فالشباب، الذين يشكّلون اليوم أغلبية السكان في عدد متزايد من البلدان، يجب أن يُنظَر إليهم على أنهم مكسب يجب تمكينه ليسهم إسهاما بناء في التنمية السياسية والاقتصادية لمجتمعاتهم ودولهم. فهُم يشكّلون موردا لم يُستغَل بعد. ويجب أن نمكّنهم من النظر إلى مستقبلهم نظرة إيجابية، وأن نتيح لهم فرصة حقيقية لتحقيق تطلعاتهم وإمكاناتهم.

10. وأثناء إعداد خطة العمل هذه، استمعت باهتمام إلى آراء الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية. وتشاورنا أيضا مع خبراء داخليين وخارجيين، ومع باحثين وممارسين. وأرحّب بالمبادرات المتعددة الأطراف التي شدّدت على الحاجة إلى العمل بطريقة خلاّقة مبتكرة للتصدي للتطرف العنيف.

11. وإن مؤسسي الأمم المتحدة يؤمنون إيمانا راسخا بمبادئنا ومقاصدنا وقيمنا المشتركة. والدول الأعضاء ملزمة بتكييف إجراءاتها مع الواقع الجديد دون التراجع عن التزاماتنا المشتركة. وبمجرد اعتبار هذه الالتزامات المشتركة أمرا يمكن الاستغناء عنه، فإننا نساعد بذلك من لا يحترمونها على تحقيق مآربهم. وبخطة العمل هذه، فإنني أعتزم التحفيز على إجراء مناقشة عالمية بشأن أفضل سبل الاستفادة من مزايانا النسبية لمنع التطرف العنيف على نحو فعال.

ثانيا - أثر التطرف العنيف

12. إن التطرف العنيف يقوّض جهودنا الجماعية الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، والاضطلاع بالعمل الإنساني.

ألف - السلام والأمن

13. تسهم الجماعات المتطرفة العنيفة إلى حد بعيد في دورة انعدام الأمن والنزاع المسلح التي تشهدها العديد من مناطق العالم. فقد سعى تنظيم القاعدة والتنظيمات المنتسبة إليه إلى حمل الحكومات على تغيير سياساتها من خلال تنظيم حملات دعائية مغرضة وشن هجمات كبرى. أما آخر موجة من الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية، ومنها على وجه الخصوص تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فقد نقلت التحدي إلى مستوى آخر، إذ استفاد أعضاؤها من النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية وحالة عدم الاستقرار في العراق وليبيا ليستولوا على أجزاء كبيرة من الأراضي، حيث يمارسون "الحكم" وفقا لقواعدهم. ويتمتع هؤلاء بالقدرة على التنقل، كما أنهم مدجّجين بالأسلحة وملمّين بأسرار التكنولوجيا ومنظَّمين تنظيما جيدا. وقد أثبت التاريخ أن الحروب "بالوكالة" تزيد من تفاقم الأوضاع الأمنية الهشة والنزاعات. لذلك، فإن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية تتحمل مسؤولية خاصة عن مساعدة البلدان التي تعيش حالة نزاع للعودة إلى السلام. ولذلك، فإنني أرحّب بالمبادرات البناءة الأخيرة المتخذة في سياق الفريق الدولي لدعم سورية، الذي يعمل بالتنسيق مع مجلس الأمن لتشجيع التوصل إلى حل شامل للأزمة في الجمهورية العربية السورية.

14. ويسهم تنظيم الدولة الإسلامية وجماعة بوكو حرام، بسعيهما إلى الحلول محل دول قائمة ومحو الحدود الفاصلة بينها، في تقويض سلطة الدولة وزعزعة الاستقرار لا في الأقاليم المعنية مباشرة فحسب، وإنما في المناطق المحيطة بها أيضا. وفي مالي، كاد الإرهابيون يدمرون الهيكل الأساسي للدولة، وهو ما أثر في استقرار البلد والمنطقة برمتها. ويواصل أعضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الأخرى أنشطتهم في شمال مالي، وهي أنشطة تمتد آثارها لتطال البلدان المجاورة. وهم يعرضون وجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأنشطتها للخطر. وكما أشرت إلى ذلك في تقرير صدر مؤخرا (S/2015/366)، فإن الجماعات الإرهابية تستفيد أيضا من الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد أقامت بعض الجماعات المتطرفة العنيفة صلات مع شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية لزيادة مواردها المالية. وتحقق هذه الجماعات إيرادات كبيرة من الاتجار بالبشر، وتجارة الرقيق، والاتجار بالقطع الأثرية، وبيع النفط بطريقة غير مشروعة. والعديد منها ضالع أيضا في عمليات الاختطاف طلبا للفدية.

15. ومن الأهمية بمكان أن ندرك، في سياق التصدي لهذا التهديد، أن الجماعات المتطرفة العنيفة تهدف إلى استفزاز الدول للإتيان بردود أفعال مبالغ فيها، ثم تستغل ما قد تتخذه هذه الحكومات من إجراءات غير سديدة لأغراضها الدعائية. فقد كان مرتكب جريمة القتل الجماعي أنديرس بريفيك يهدف صراحة، بقتله 77 شخصا عام 2011، إلى زعزعة استقرار المجتمع النرويجي المتسامح ببث نار الفتنة بين مختلف مكوناته واستفزازها للمبالغة في رد الفعل. وتتيح الالتزامات التي أخذتها الدول الأعضاء على عاتقها تمشيا مع القانون الدولي، بما في ذلك صكوك حقوق الإنسان، إطارا سليما يُتصدى من خلاله لهذه الهجمات.

باء - التنمية المستدامة

16. حققت البلدان التي تعاني من انتشار العنف على نطاق واسع نتائج ضعيفة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي شكلت خطة التنمية على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. فالتطرف العنيف يضاعف الشعور بانعدام الأمن ويمكن أن يؤدي إلى اندلاع اضطرابات متكررة تعرض تَواصل النمو الاقتصادي للخطر. وأثناء تحديد أهداف التنمية المستدامة لتوجيه عملنا خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، حذرَت الدولُ الأعضاء من أن التطرف العنيف يهدد بإبطال الكثير من التقدم المحرز في مجال التنمية في العقود الأخيرة. وباستغلال تحديات إنمائية من قبيل أوجه عدم المساواة والفقر وسوء الإدارة، يزيد التطرف العنيف في شدة المظالم وينشئ بذلك حلقة مفرغة من التدهور تتضرر منها الفئات المهمشة بشكل خاص. وعلاوة على ذلك، إذ يعتبر الإرهابيون أن التعليم يشكل تهديدا خاصا لانتشار أيديولوجياتهم، فقد استهدفوا الشباب، ولا سيما الفتيات، بسبب متابعتهم تعليما حديثا باعتباره سبيلا إلى

تحسين ظروف الحياة لأنفسهم وأسرهم وإلى إقامة مجتمعات أفضل. وقيام كل من جماعة بوكو حرام باختطاف الفتيات في شيبوك، نيجيريا، في نيسان/أبريل 2014، وحركة الشباب بقتل الطلاب في غاريسا، كينيا، في نيسان/أبريل 2015، وحركة طالبان بمهاجمة مدرسة الجيش الحكومية في بيشاور، باكستان، في كانون الأول/ديسمبر 2014، ليست إلا بعض الأمثلة الحديثة الأكثر فظاعة عن التهديد الذي يشكله التطرف العنيف.

17. وتعرقل الجماعات المتطرفة العنيفة أيضا سير العمل اليومي للجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما فيها الوكالات الإنمائية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، التي تحاول مساعدة الدول الأعضاء على القضاء على الفقر والنقص من أوجه عدم المساواة والاستبعاد. وقد استُهدف الموظفون الميدانيون وحفظة السلام التابعون للأمم المتحدة بسبب ذلك.

جيم - حقوق الإنسان وسيادة القانون

18. تمثل الجماعات المتطرفة العنيفة تهديدا مباشرا للتمتع بحقوق الإنسان، بما فيها الحق في الحياة والحق في الحرية والأمن الشخصي وحرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية الفكر والضمير والدين.

19. وتوجد معلومات موثوقة تشير إلى احتمال أن الإرهابيين والجماعات المتطرفة العنيفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية والمنتسبين له ارتكبوا انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وتنتهك هذه الجماعات أيضا حقوق النساء والفتيات، بطرق منها ممارسة الاسترقاق الجنسي والزواج القسري وخرق حقوقهن في التعليم والمشاركة في الحياة العامة. وفي المناطق التي تجري فيها حاليا عمليات تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة، يبدو أن المجموعات الدينية والنساء والأطفال والنشطاء السياسيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومجموعة المثليات والمثليين وذوي الميل الجنسي المزدوج ومغايري الهوية الجنسية ومزدوجي الجنس يُستهدفون بصورة منهجية ويتعرضون للاختطاف والتشريد والقتل. وتفيد التقارير أيضا أن التعذيب والعنف الجنسي والجنساني منتشران على نطاق واسع. ويجري تدمير أشياء ومواقع ذات أهمية تاريخية ودينية وثقافية بالغة بصورة عشوائية في انتهاك للحماية التي يمنحها القانون الدولي الإنساني للتراث الثقافي.

20. ويسهم انعدام المساءلة في مناطق النزاعات في تزايد هذه الجرائم الفظيعة. والظلم والإفلات من العقاب يخلقان بيئة تتسم بانعدام الأمن واليأس، مما يقوض جهود الوساطة في النزاعات وتسويتها، بما فيها مراحل الانتقال السياسي. فعلينا أن نضع حدا لإفلات كل من يرتكبون الانتهاكات والجرائم من العقاب، بمن فيهم من يرتكبون الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نتوخى اليقظة لضمان أن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتصدي للتطرف العنيف تحترم سيادة القانون وتوافق التزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني حيثما ينطبقان. فهناك حقوق معينة لا يجوز الإخلال بها حتى في فترات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة.

دال - العمل الإنساني

21. في نهاية عام 2014، شهد العالم أكبر عدد من النازحين قسرا على الإطلاق، وكان التطرف العنيف عاملا أسهم في ذلك الوضع بالكثير. وليس عدد الأشخاص النازحين وحده ما يثير القلق، بل كذلك الزيادة السريعة التي عرفها، إذ ارتفع من 42.5 مليون شخص إلى 59.5 مليون في فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات، أي بنسبة 40 في المائة. ويتعرض الأشخاص المشردون داخليا واللاجئون، وخاصة منهم الأطفال، إلى المزيد من مخاطر التجنيد القسري، بما في ذلك في صفوف الجماعات المتطرفة العنيفة.

22. وتعرقل الجماعات المتطرفة العنيفة بصورة فعلية تقديم المساعدة الإنسانية الدولية، بما فيها الأغذية والمساعدة الطبية الحيوية، إلى السكان المحتاجين بالحد من إمكانية وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى المناطق التي تسيطر عليها تلك الجماعات أو بمصادرة

إمدادات الإغاثة. وفي حالات النزاع المسلح، اعتادت الجماعات المتطرفة العنيفة ألا تعير أي اهتمام للحماية التقليدية المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني والممنوحة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني في مناطق النزاع. ونتيجة لذلك، تم استهداف العاملين في المجال الإنساني أنفسهم، حيث قُتل أو أصيب بجراح أو تعرض للاختطاف 329 من عمال الإغاثة في عام 2014. ولئن لم تكن الجماعات المتطرفة هي الجهات الفاعلة الوحيدة التي تستخدم هذه الأساليب، فإن تأثيرها المتنامي عامل يسهم بالكثير في صعوبات البيئة التشغيلية التي تواجه المنظمات الإنسانية.

ثالثا - سياق التطرف العنيف ودوافعه

23. خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، أجريت بحوث عن دوافع التطرف العنيف. غير أنه لا توجد بيانات إحصائية موثوقة عن السبل المؤدية إلى التشدد الفردي. وعلى الرغم من وجود توجهات وأنماط يسهل التعرف عليها، لا يوجد توافق بين آراء الباحثين إلا في مجالات قليلة. وتوحي البحوث النوعية التي تستند بشكل رئيسي إلى المقابلات أنه يمكن التمييز بين فئتين رئيسيتين من الدوافع، هما: "العوامل الدافعة"، أي الظروفُ التي تؤدي إلى التطرف العنيف والسياقُ الهيكلي الذي ينشأ عنه؛ و"العوامل الجاذبة"، أي الحوافز والتجارب الشخصية التي تؤدي دورا رئيسيا في تحويل الأفكار والمظالم إلى أفعال متطرفة عنيفة. ومن الضروري إجراء مزيد من البحوث النوعية والكمية حول هذه الظاهرة المتغيرة باستمرار.

ألف - الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف وسياقه الهيكلي

24. تشير الأدلة النوعية المتوافرة إلى وجود دوافع متكررة معيّنة، تشترك فيها طائفة متنوعة من البلدان والمناطق، وتؤدي إلى التشدد والتطرف العنيف بمعزل عن العوامل الأخرى أحيانا وبالمزج بينها أحيانا.

قلة الفرص الاجتماعية والاقتصادية

25. إن البلدان التي تفشل في تحقيق مستويات عالية ومستدامة من النمو، وفي إيجاد فرص العمل اللائق لشبابها، والنقص من الفقر والبطالة، وتعزيز المساواة، والسيطرة على الفساد، وإدارة العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع بما يتفق والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بلدان معرضة أكثر من غيرها للتطرف العنيف، وتميل إلى أن تشهد عددا أكبر من الأحداث ذات الصلة به. وقد يعتبر المواطنون ضعف نتائج التنمية تأكيدا لعدم شرعية الحكومة، مما ينقص من فعالية مؤسسات الدولة في التصدي للتطرف العنيف عند ظهوره. ويمكن أن يجعل انعدامُ فرص العمل البديلة من التنظيمات المتطرفة العنيفة مصدر دخل مُغريا.

التهميش والتمييز

26. لا يتسم أي بلد بالتجانس التام، والتنوع في حد ذاته لا يؤدي إلى زيادة تعرض أي بلد للتطرف العنيف. غير أنه عندما يشهد بلد ما أوجه انعدام الأمن من قبيل ندرة الموارد، وعندما تحتكر مجموعة واحدة، مهما يكن وزنها الديمغرافي، جميع القطاعات السياسية والاقتصادية على حساب المجموعات الأخرى، يتزايد احتمال التوترات بين الطوائف وعدم المساواة بين الجنسين وحالات التهميش والاستبعاد والتمييز، على نحو ما يتبين في تقييد إمكانية الحصول على الخدمات العامة وفرص العمل وفي عرقلة التنمية الإقليمية وحرية الدين. وذلك بدوره قد يدفع بمن يشعرون بالحرمان إلى معانقة التطرف العنيف كوسيلة لتحقيق أهدافهم.

سوء الإدارة وانتهاكات حقوق الإنسان وسيادة القانون

27. يميل التطرف العنيف إلى الازدهار في بيئة يطبعها سوء الإدارة وأوجه قصور الديمقراطية والفسادُ وثقافة الإفلات من العقاب على السلوكيات غير المشروعة التي ترتكبها الدولة أو وكلاؤها. وعندما يمتزج سوء الإدارة بالسياسات القمعية والممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان وسيادة القانون، تميل قوة مُغرِيات التطرف العنيف إلى التزايد. ويمكن أن تفسح انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تُرتكب باسم أمن الدولة المجالَ للتطرف العنيف بتهميش الأفراد وتنفير فئات هامة، فتدفع بذلك المجتمعات إلى تأييد أفعال الجماعات المتطرفة العنيفة والتعاطف معها والمشاركة فيها. وتحاول الجماعات المتطرفة العنيفة بنشاط أيضا أن تستغل القمع الذي تمارسه الدولة وغيره من المظالم في صراعها ضد الدولة. وبالتالي يبدو أن الحكومات التي تلجأ إلى الاستجابات الأمنية القمعية الغليظة التي تنتهك حقوق الإنسان وسيادة القانون، مثل تصنيف فئات معينة من السكان واستخدام تقنيات المراقبة الاقتحامية وإعلان حالة الطوارئ لفترات مطولة، هي الحكومات التي تكثر لديها الجماعات المتطرفة العنيفة. ويزيد الشركاء الدوليون الذين يتورطون في مثل هذه الأفعال الحكومية في إفساد ثقة الناس في شرعية النظام الدولي ككل.

28. ويمكن أن تجد الجماعات المتطرفة العنيفة فرصا تستغلها في انعدام الجهود الكافية الرامية إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للالتزامات الدولية، وهو ما يتفاقم بالتمييز ضد الجماعات على أسس إثنية أو قومية أو جنسانية أو عرقية أو دينية أو لغوية، وبانعدام الحيز الديمقراطي أو تقييده. ومؤسسات الدولة التي لا تفي بصورة ملائمة بالتزاماتها الدولية بضمان هذه الحقوق يمكن أن تغذي المظالم وأن تقوض فعاليتها بنفسها، بل يمكن أن تقوض حتى المعايير الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

29. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لوضع استراتيجيات وبرامج فعالة لإعادة الإدماج، تمتثل للجوانب الجنسانية وحقوق الإنسان، لفائدة الأشخاص الذين أدينوا من أجل جرائم تتصل بالإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين.

النزاعات الطويلة الأمد والنزاعات التي لم تتم تسويتها

30. تميل النزاعات الطويلة الأمد والنزاعات التي لم تتم تسويتها إلى توفير تربة خصبة للتطرف العنيف، لا بسبب المعاناة وانعدام الحوكمة الناجمين عن النزاع ذاته فحسب، بل أيضا لكون هذه النزاعات تمكن الجماعات المتطرفة العنيفة من استغلال المظالم العميقة الجذور لحشد الدعم وللسيطرة على الأراضي والموارد والتحكم في السكان. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة لتسوية النزاعات التي طال أمدها، فتسوية تلك النزاعات ستقوض تأثير الخطابات اللئيمة التي تروجها الجماعات المتطرفة العنيفة. وعندما نفشل في الوقاية، فإن أحسن استراتيجية نتبعها من أجل ضمان السلام الدائم والتصدي للتطرف العنيف تستوجب إيجاد حلول سياسية شاملة للجميع والخضوع للمساءلة.

نشر الفكر المتشدد في السجون

31. تُبين البحوث أن المعاملة القاسية في مرافق الاحتجاز يمكن أن يكون لها دور يتسم بقدر محيِّر من القوة في تجنيد عدد كبير من الأفراد الذين انضموا إلى الجماعات المتطرفة العنيفة والتنظيمات الإرهابية. وقد تم تحديد العديد من العوامل التي تحفز السجناء على طلب الحماية بالانضمام إلى الجماعات، ومنها ظروف الاحتجاز والمعاملة اللاإنسانية للنزلاء، وفساد الموظفين وضباط الأمن، وأنشطة العصابات، وتعاطي المخدرات، وانعدام الأمن والمرافق الملائمة، والاكتظاظ. وينبغي اتخاذ تدابير وقائية لمنع انتشار الأيديولوجيات المتطرفة بين السجناء الآخرين مع المحافظة على الحماية الممنوحة بموجب القانون الدولي للأشخاص المحرومين من حريتهم، بما في ذلك احترام المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بالحبس الانفرادي.

بـاء - أساليب انتشار الفكر المتشدد

32. على الرغم من أن الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف تشمل مجموعات كاملة من السكان، لا ينقاد إلى الفكر المتشدد ولا يلجأ إلى العنف إلا عدد قليل من الأفراد في الواقع. والدوافع الشخصية المعقدة واختيارات الإنسان لها دورها الهام في استغلال هذه الظروف وفي تحويل الأفكار والمظالم إلى أعمال عنف.

الخلفيات والدوافع الشخصية

33. يمكن لتجربة شخصية سلبية تتناغم مع خطاب الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة أن تزيد في احتمال أن يعانق الشخص التطرف العنيف. وتتفاوت الدوافع الشخصية لتشمل ما هو جدي وما هو تافه: فقد أفاد باحثون عن أحداث متنوعة تدفع إلى التطرف، منها التعرض للتعذيب أو مشاهدته، ومقتل أحد الأقارب أو الأصدقاء على يد قوات أمنية أو دولة أجنبية، والمحاكمات غير العادلة، وفقدان الممتلكات، وإهانة أحد الأبوين، بل أيضا رفض منح القروض الشخصية.

34. وفي حين أن بعض الأشخاص الحاصلين على تعليم عال يضطلعون بأدوار هامة في تنظيمات متطرفة عنيفة، فإن الكثير من الأعضاء من ذوي المستويات التعليمية المتدنية، إذ لا يكملون الدراسة الثانوية في أغلب الأحيان. ولا يتعدى إلمام عدد كبير منهم بالقراءة والكتابة المستوى الابتدائي، ولم يكتسبوا أي معرفة بشؤون الدين ولم يتلقوا أي تعليم فيها تقريبا، مما يجعلهم عرضة لتلقين العقائد. والأرجح أنهم اشتركوا في جرائم صغرى وأنشطة غير مشروعة قبل تورطهم مع الجماعات المتطرفة العنيفة. كما أن العضوية في الجماعة تنمي الشعور بالانتماء أو الانعتاق من وطأة الاستبعاد أو العزلة أو تفسخ المجتمع.

المظالم الجماعية والشعور بالتعرض للإيذاء

35. يمكن للموروثات التاريخية أو المظالم الجماعية النابعة من التسلط والقمع والقهر أو التدخل الأجنبي أن تشكل أساسا تقوم عليه خطابات التعرض للإيذاء. ويمكن أن تثير تلك الخطابات ردود فعل عاطفية بسيطة وقوية تستغلها عند ذلك الجماعات المتطرفة العنيفة، إذ يتم التشبث بذكرى الأعمال القمعية الماضية أو الحاضرة، فعلية كانت أو متصورة، لتغذية الرغبة في الانتقام من مرتكبيها.

تحوير المعتقدات والأيديولوجيات السياسية والاختلافات العرقية والثقافية وإساءة استخدامها

36. تحوِّر الجماعات المتطرفة العنيفة المعتقدات الدينية والاختلافات العرقية والأيديولوجيات السياسية وتسيء استخدامها، بخبث، مبتغية من وراء ذلك إضفاء الشرعية على أفعالها وتعزيز مطالباتها بالأراضي وتجنيد الأتباع. والغاية من تحوير الدين وإساءة استخدامه هي التفرقة بين الأمم والثقافات والشعوب، مما يقوض إنسانيتنا. ويكتسي القادة الدينيون والمجتمعيون أهمية حاسمة في إرشاد أتباعهم المعرضين لتأثير التطرف حتى تكون لهم القدرة على رفض الأيديولوجيات العنيفة، وفي إتاحة فرص التحاور والتناظر في ما بين الأديان وفي إطار الدين الواحد، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز التسامح والتفاهم والمصالحة بين المجتمعات المحلية. ويتعين على القادة والحكومات والمجتمع الدولي ووسائط الإعلام أن يعملوا سوية على تفادي المواجهة والاستقطاب داخل البلدان والأديان والأمم والشعوب وفي ما بينها. وعلينا أن نتكاتف للخروج من هذه الحلقة المفرغة المتمثلة في الاستفزاز ورد الفعل عليه اللذين كثيرا ما يغذيان القوى المتحكمة في الترابط القائم بين النزاع والإرهاب وعنف الإرهاب، على نحو ما يتضح في أفغانستان والعراق وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن وغيرها من البلدان.

القيادة والشبكات الاجتماعية

37. العوامل السياقية والتجارب الشخصية والمظالم الجماعية قد تكون كلها عوامل تسهم في ظهور التطرف العنيف، لكن لا بد أن ثمة سياقا اجتماعيا يتيح شكلا من أشكال التنظيم والتوجيه لهذه العناصر. وغالبا ما يتحقق هذا بتدخل زعيم أو فاعل سياسي ذي جاذبية، ومن خلال شبكات أسرية واجتماعية غير رسمية. وقد يصعب الانضمام إلى التنظيمات المتطرفة العنيفة بدون معرفة مسبقة بأحد أعضائها، ولا بد أن السبب في ذلك يعود إلى اتسام أنشطتها، في كثير من الأحيان، بطابع سري وحصري. بيد أن الأدوات المتاحة على شبكة الإنترنت صارت تُتَّخذ، في السنوات الأخيرة، وسيلة إضافية، وأيسر منالا، للانضمام إلى الجماعات.

رابعا - برنامج عمل: توصيات بشأن منع التطرف العنيف

38. ما فتئت أدعو إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تنفيذا متوازنا. وفي حين أن علينا أن نواصل جهودنا المتضافرة لمكافحة التطرف العنيف، علينا أن نوسع نطاق ردودنا عليه والتدخل في وقت أبكر والتصدي للدوافع المؤدية إليه. وينبغي أن نكمل جهود مكافحة التطرف العنيف بتدابير وقائية. فجعل الوقاية جزءا لا يتجزأ من نهجنا الشامل سيساعدنا على التصدي للعديد من الظروف الكامنة التي تدفع الأفراد إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. وكما هو الشأن في ما يتعلق بالممارسة الوقائية بشكل أعم، فقد لا تظهر النتائج للعيان بسرعة، بيد أن الأمر سيتطلب التزاما متأنيا طويل الأجل من جانبنا.

39. ولذلك، أقترح التوصيات التالية على الدول الأعضاء كي تنظر فيها، وهي توصيات أعتقد أنها ستمنع التطرف العنيف وتقلص الحيز المتاح له، وتتصدى، في الوقت نفسه، لتحديات السلام والأمن الآنية من خلال التدابير القائمة لمكافحة الإرهاب. وتحدد توصياتي الإجراءات التي يمكن اتخاذها على الصُّعد العالمي والوطني والإقليمي تعزيزا لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تنفيذا شاملا متوازنا.

ألف - تحديد إطار السياسات

وضع إطار عالمي لمنع التطرف العنيف

40. منع التطرف العنيف تعهّد والتزام في إطار المبادئ والقيم المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[2] وغيرهما من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ولكي تكون جميع التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والممارسات المعتمدة لمنع التطرف العنيف فعالة ومستدامة ومتمشية مع التزامات الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي، لا بد لها أن تتخذ احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أساسا متينا لها.

41. ويقر كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن بأن التطرف العنيف قد بلغ مستوى من التهديد والتطور يتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة تتجاوز إنفاذ القانون أو التدابير العسكرية أو الأمنية، وذلك لمعالجة قضايا التنمية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والشواغل الإنسانية. ولا بد أن يشكل تعزيز سيادة القانون وإلغاء التشريعات التمييزية وتنفيذ السياسات والقوانين التي تكافح التمييز والتهميش والاستبعاد في القانون وفي الممارسة عنصرا أساسيا في أي تصد للتهديد الذي يشكله التطرف العنيف.

[2] قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3).

42.وخلال السنتين الماضيتين، شدّدت الجمعية العامة على ضرورة اتخاذ إجراءات موحدة لمكافحة التطرف العنيف، وذلك في الاستعراض الرابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب[3]؛ وفي قرار الجمعية العامة 68/127 المعنون "نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف" وخلال المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى للجمعية بشأن موضوع "تعزيز التسامح والمصالحة: تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع ومكافحة التطرف العنيف" التي دعا إلى عقدها رئيس الجمعية بالاشتراك مع الأمين العام وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، والتي عُقدت يومي 21 و22 نيسان/أبريل 2015؛ وكذلك في المناقشة العامة للجمعية في دورتها السبعين التي عُقدت مؤخرا. وقد شدد مجلس الأمن على الحاجة إلى اتخاذ تدابير للتصدي للتطرف العنيف ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وذلك في قراره 2178 (2014)، وخلال المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى للمجلس بشأن موضوع "دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، وتعزيز السلام" التي عقدت في 23 نيسان/أبريل 2015، وفي بيان رئيسة المجلس المؤرخ 29 أيار/مايو 2015 (S/PRST/2015/11).

43. وبإمكاننا أن نضع معايير على الصعيد العالمي، لكن الإجراءات المتخذة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي هي التي من شأنها أن تحدث الأثر الأكبر. ولذلك، فإنني أعوِّل على الدول الأعضاء كي تحوِّل التزامنا المشترك وإرادتنا السياسية في إحداث تغيير حقيقي إلى سبل جديدة لصياغة السياسات العامة من أجل منع التطرف العنيف في بلدانها ومناطقها. ويتيح ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتزامات الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي - ولا سيما بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، وعند الاقتضاء، القانون الدولي الإنساني - أساسا متينا، كما تقدم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والمبادئ التوجيهية لاستراتيجيات مكافحة الإرهاب، على النحو المحدد في المؤتمر الدولي المعني باستراتيجيات مكافحة الإرهاب الوطنية والإقليمية، المعقود في بوغوتا في الفترة من 31 كانون الثاني/يناير إلى 1 شباط/فبراير 2013، المزيد من التوجيه لخطط العمل الوطنية والإقليمية. وينبغي أن تكمل عملية وضع الخطط الوطنية والاستراتيجيات الإقليمية أو تنقيح القائم منها خطة العمل هذه، كما ينبغي أن تكمل تلك الخطط والاستراتيجيات بعضها بعضا. والأمم المتحدة، من خلال الكيانات الستة والثلاثين التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وبفضل نهج تتبعه الأمم المتحدة برمّتها، على استعداد لدعم الدول الأعضاء في وضع سياسات وخطط من هذا القبيل. وسأوجه أيضا المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في وضع خططها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

خطط العمل الوطنية لمنع التطرف العنيف

44. ينبغي أن تنظر كل دولة من الدول الأعضاء في وضع خطة عمل وطنية لمنع التطرف العنيف تحدد الأولويات الوطنية في مجال التصدي للعوامل المحلية المؤدية للتطرف العنيف وتكمل الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب حيثما وُجدت. واستنادا إلى مبدأ الملكية الوطنية ووفقا للقانون الدولي، قد ترغب الدول الأعضاء، لدى وضعها هذه الخطط، في أن تأخذ في الحسبان العناصر التالية:

(أ) ينبغي وضع الخطط الوطنية بطريقة متعددة التخصصات، بحيث تشمل تدابير مكافحة ومنع التطرف العنيف، بمساهمة من مجموعة واسعة النطاق من الجهات الفاعلة الحكومية، مثل أجهزة إنفاذ القانون ومقدمي الخدمات الاجتماعية ووزارات التعليم والشباب والشؤون الدينية، علاوة على الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك الشباب، والأسر، والنساء، والقيادات الدينية والثقافية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والقطاع الخاص. وتشكل عمليات تحليل العوامل المحلية والوطنية المؤدية للتطرف العنيف نقطة انطلاق هامة لوضع خطط وطنية؛

(ب) ينبغي أن توطِّد الخطط الوطنية الميثاق الاجتماعي ضد التطرف العنيف بتعزيز احترام مبدأ المساواة أمام القانون والمساواة في التمتع بحماية القانون في جميع العلاقات بين الحكومة والمواطن، وبتطوير مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وكفالة صنع القرار على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي. وأشجع البرلمانيين

[3] انظر قرار الجمعية العامة 68/276.

على توفير الأساس التشريعي الوطني لخطط العمل الوطنية الرامية إلى منع التطرف العنيف بما يتسق والتزاماتهم الوطنية والدولية، عند الاقتضاء؛

(ج) ينبغي أن تتصدى الخطط الوطنية لمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن 2178 (2014). وفي هذا القرار، قرر المجلس أن على الدول كفالة أن تنص نظمها القانونية على محاكمة المسافرين لأغراض الإرهاب أو التدريب المتصل به؛ وأن عليها أيضا أن تتصدى لتمويل مثل هذه الأنشطة أو تيسيرها وأن تمنع دخول أي شخص توجد بشأنه معلومات موثوقة توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأنه يبتغي من سفره المشاركة في عمل إرهابي إلى أراضيها أو عبوره منها، وذلك بوسائل تشمل استخدام قواعد البيانات المقبولة دوليا. وقد تكون المبادئ التوجيهية المتعلقة بوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، المتفق عليها في الاجتماع الخاص للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، المعقود في مدريد في 28 تموز/يوليه 2015، مفيدة في هذا الصدد؛

(د) ينبغي أن تمنع الخطط الوطنية الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية من المتاجرة بالنفط والقطع الأثرية ومن أخذ الرهائن وتلقي التبرعات، وذلك وفقا لالتزامات الدول الأعضاء بموجب قرار مجلس الأمن 2199 (2015)؛

(هـ) من وسائل التصدي لكثير من دوافع التطرف العنيف المواءمة بين السياسات الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، وتحديدا القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف 1)؛ وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع (الهدف 4)؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات (الهدف 5)؛ وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف 8)؛ والحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها (الهدف 10)؛ وجعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الهدف 11)؛ والتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات (الهدف 16)؛

(و) ينبغي أن تكرِّس الخطط الوطنية تمويلا للتنفيذ من قبل الكيانات الحكومية وغير الحكومية وأن تعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، عند الاقتضاء؛

(ز) تكتسي آليات الرصد والتقييم الفعالة لهذه الخطط أهمية بالغة لضمان إحداث السياسات الأثر المباشر المتوخى منها.

خطط العمل الإقليمية لمنع التطرف العنيف

45. التطرف العنيف لا يحترم الحدود الوطنية، ومن ثم يتعين أن تُكمَّل الإجراءات الوطنية والعالمية بالتعاون الإقليمي المعزَّز. وقد اعتمد بالفعل العديد من المناطق والمناطق دون الإقليمية استراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن تتضافر جهود الدول لاستكمال تلك الاستراتيجيات أو لاعتماد خطط عمل إقليمية أو دون إقليمية جديدة لمنع التطرف العنيف، تيسرها المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية والأمم المتحدة، تكملةً للخطط الوطنية وتعزيزاً لها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) تعزيز المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بوسائل تشمل إنشاء وإدارة قوائم اتصال إقليمية تضم الجهات المعنية بالتنسيق، ورصد الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الثقيلة، وتيسير الاتصال والتعاون الحكوميين الدوليين. ومن شأن إقامة مراكز للإنذار المبكر من أجل تبادل المعلومات بشأن أنشطة التطرف العنيف أن تجعل هذا التفاعل أكثر قابلية للتنبؤ، فيشكل بالتالي قيمة مضافة؛

(ب) تمكين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في المناطق أو المناطق دون الإقليمية المعنية من أجل بناء القدرات في مجال منع التطرف العنيف ودعم التعاون الفعال، في إدارة الحدود على سبيل المثال.

حشد الموارد

46. سعيا لتحويل التزامنا إلى تغيير دائم، نحن بحاجة إلى زيادة الكفاءة في استخدام الأموال المتاحة وإلى النظر في سبل إيجاد أوجه تآزر في تخصيصنا للموارد بما يراعي التداخل القائم بين دوافع التطرف العنيف، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، ففي إطار قطاع السلام والأمن، هناك فهم متزايد بأن بإمكان العديد من التدابير الوقائية، التي يُنظر إليها عادة باعتبارها جزءا من الجهود الإنمائية، أن تساعد في التصدي لهذه الدوافع. وتشمل أهداف التنمية المستدامة المعتمدة حديثا، بشكل واضح، أهدافا وغايات تتصل بمنع العنف وتعزيز مجتمعات مسالمة وحاضنة للجميع.

47. والاستثمار في منع العنف أكثر فعالية من حيث التكلفة من تخصيص الموارد للتخفيف من حدة آثاره. ولذلك أوصي بالنظر في ما يلي:

(أ) تعديل تركيز الأموال المكرسة حاليا لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بحيث تخصص أيضا للتصدي لدوافع التطرف العنيف، ليتسنى التوصل في نهاية المطاف إلى استخدام الموارد المتاحة بصورة أكثر فعالية؛

(ب) تحديد المزيد من مصادر التمويل في مختلف القطاعات وتقييم السبل التي تمكن الحكومات والمؤسسات الإقليمية والدولية من تكييف تخصيصها للأموال المتاحة بغية تطبيق برمجة تأخذ في الحسبان منع التطرف العنيف.

باء - اتخاذ الإجراءات

48.ينبغي أن تنظر الدول الأعضاء، عند وضع خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الإقليمية، في معالجة العناصر المبينة أدناه.

الحوار ومنع نشوب النزاعات

49. في تقريري إلى مجلس الأمن المعنون "دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات: تجديد الالتزام الجماعي" (S/2015/730)، ذكرت أن خطر التطرف العنيف غالبا ما يزداد في نفس الظروف التي تؤدي إلى زيادة خطر نشوب النزاع. وعندما يكون النزاع قائما بالفعل، يتعين علينا أن نضاعف جهودنا الرامية إلى تعزيز ومواصلة الحوار بين الأطراف المتحاربة لأنه تبين أن استمرار النزاع دون حل هو المحرك الرئيسي للتطرف العنيف. وفي هذه الحالات، يمكن أن نستفيد من استخدام بعض الأدوات التي سبق وضعها لمنع نشوب النزاعات، ومع ذلك فقد شرعنا أيضا في اتخاذ مبادرات محددة لمنع التطرف عن طريق فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومنها مثلا تشكيل فريق عامل تابع لفرقة العمل معني بمنع التطرف العنيف وفريق عامل معني بالظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، علاوة على وضع برنامج إقليمي لإشراك الشباب وتنمية مهاراتهم. ولذلك أوصي بأن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) كفالة أن تمتثل أي استجابة من هذا القبيل، في الحالات التي يكون فيها العمل العسكري ضرورياً لمواجهة توسع الجماعات المتطرفة العنيفة، امتثالاً كاملاً للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاّجئين والقانون الدولي الإنساني؛

(ب) التعاون مع الأطراف المقابلة والجهات الفاعلة الإقليمية في مرحلة مبكرة، والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بهدف منح الدبلوماسية الإقليمية ودبلوماسية الأمم المتحدة الزخم الذي تحتاجه لإيجاد الحلول المناسبة. فتأخير التعاون يؤدي إلى تقليص الخيارات المتاحة ويزيد من التكلفة المالية والبشرية؛

(ج) تشجيع الأفراد على مغادرة الجماعات المتطرفة العنيفة من خلال وضع برامج تركز على منحهم فرصاً تعليمية واقتصادية. ومن أجل تجنب ظهور تصورات عن وجود الظلم، قد تنشأ عن تقديم المساعدة إلى الجناة، ينبغي لهذه البرامج أن لا تقترن بالمبادرات التي تعالج احتياجات فئات السكان المدنيين ككل؛

(د) استكشاف الفرص المتاحة لإدراج آليات بديلة لتسوية المنازعات، من قبيل الوساطة والتحكيم والعدالة التصالحية، من أجل تسوية النزاعات وتحقيق السلام الدائم؛

(هـ) إشراك الزعماء الدينيين في إنشاء منتدى للحوار والمناقشات بين الأديان وبين طوائف الدين الواحد من أجل تعزيز التسامح والتفاهم بين المجتمعات المحلية، ولكي يعبروا عن رفضهم لعقيدة العنف من خلال التأكيد على قيم السلام والقيم الإنسانية المتأصلة في فكرهم الديني. ويضطلع الزعماء الدينيون أيضا بمسؤولية السعي إلى التوصل إلى هذا الفهم. فالتسامح ليس سمة سلبية؛ فهو يتطلب العمل الفعال في اختيار التواصل مع الآخر على أساس التفاهم والاحترام المتبادلين، لا سيما حين يكون الخلاف قائماً؛

(و) الحفاظ على التنوع في التراث الثقافي والديني ضد محاولات الجماعات المتطرفة العنيفة التي تسعى إلى تدمير المخطوطات والأشياء والمواقع التي تشكل رموزاً للتعددية والتسامح؛

(ز) عقد حوارات إقليمية ووطنية بشأن منع التطرف العنيف مع طائفة من الجهات الفاعلة في مواضيع من قبيل إشراك الشباب، والمساواة بين الجنسين، وإدماج الفئات المهمشة، ودور البلديات، والتفاعل الإيجابي من خلال وسائط التواصل الاجتماعي وغيرها من المنابر الإلكترونية.

تعزيز الحوكمة وحقوق الإنسان وسيادة القانون

50. حين تتبنى الحكومات القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتعزز الحوكمة وسيادة القانون وتقضي على الفساد، فإنها تهيئ بيئة تمكينية للمجتمع المدني وتحد من جاذبية الفكر المتطرف العنيف. كذلك، فإن السياسات والمبادرات التي ترتكز بقوة على حقوق الإنسان تُعد أساسية لكفالة إدماج المعرضين للتطرف العنيف، أفراداً أو جماعات. ونحن بحاجة إلى إيجاد سبل لتعزيز الثقة بين المؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية لمنع التهميش والإقصاء، سواء كانا حقيقيين أم مُتصَوَّرَين. لذلك، فإنني أوصي الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) استعراض جميع التشريعات والسياسات العامة والاستراتيجيات والممارسات الوطنية الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحته للتأكد من أنها تستند إلى أساس متين في احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وأنها قد وضعت آليات وطنية لكفالة الامتثال لهذه المعايير. ويمكن أن يشمل ذلك أيضاً اتخاذ تدابير لتعزيز سيادة القانون وإلغاء التشريعات التمييزية وتنفيذ سياسات عامة وقوانين تكافح التمييز والإقصاء؛

(ب) توفير فرص الاحتكام إلى القضاء للجميع وتعزيز المؤسسات التي تتميز بالإنصاف والفعالية والمساءلة والشمولية على جميع المستويات، وذلك تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ج) تعزيز عدم التمييز في تقديم الخدمات الأساسية، وكفالة المساءلة على تقديم الخدمات، وتوسيع نطاق الخدمات الحكومية إلى المناطق النائية، وتهيئة بيئة تزدهر فيها الأعمال الحرة وتصبح فيها المجتمعات أكثر سلماً وعدلاً وشمولية؛

(د) تعزيز الكفاءة المهنية لقوات الأمن ووكالات إنفاذ القانون ومؤسسات العدالة؛ وكفالة فعالية الرقابة والمساءلة لدى هذه الهيئات، وذلك تمشياً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويمكن أن يشمل ذلك تقديم دورات تدريبية مخصصة لحقوق الإنسان لفائدة قوات الأمن والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وجميع العاملين في مجال إقامة العدل، بشأن حظر التحريض على الكراهية، وعلى نطاق أوسع، احترام حقوق الإنسان في سياق التدابير المتخذة لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب؛

(هـ) كفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الانتهاكات التي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي، من قبيل جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وذلك من خلال إجراءات جنائية تتقيد بضمانات مراعاة المحاكمة وفق الأصول القانونية. وينبغي أن تكون لدى آليات المساءلة خبرات في مجال المسائل الجنسانية للوفاء بالولايات المنوطة بها. وفي الحالات التي تعجز فيها الإجراءات الوطنية عن تناول هذه الجرائم، أو لا ترغب في ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود تطبيق المساءلة، بوسائل منها إحالة مجلس الأمن لهذه الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إلى محكمة مخصصة، حسب الاقتضاء؛

(و) إصلاح الأطر القانونية الوطنية وأنظمة السجون لكفالة أمن السجناء والموظفين والمرافق، ووضع إجراءات لمنع تغذية نزعة التشدد في السجون ومكافحتها على أساس حقوق الإنسان وسيادة القانون؛

(ز) وضع برامج لفك الارتباط وإعادة التأهيل والتوجيه الاجتماعي لفائدة الأشخاص المنخرطين في التطرف العنيف، تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية وتشمل برامج للأطفال لتيسير إعادة إدماجهم في المجتمع. وينبغي أن تمتثل هذه البرامج امتثالاً كاملاً للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التنقل والحق في حرية التعبير والخصوصية، والمساواة بين الجنسين ومبدأ عدم التمييز؛

(ح) تعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بسبل منها اتخاذ مبادرات قائمة على حقوق الإنسان تُساعد في القضاء على الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف. ويمكن لهذه البرامج أن تكون ذات فائدة على وجه الخصوص حين تتصرف مجموعة سكانية ما، بصرف النظر عن وزنها الديمغرافي، بطريقة احتكارية في القطاعين السياسي والاقتصادي على حساب مجموعات أخرى؛

(ط) تنفيذ قرار مجلس الأمن 1624 (2005)، الذي يشجع على اتباع نهج شامل إزاء التحريض والتطرف العنيف، وخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف (A/HRC/22/17/Add.4، التذييل)، لإشراك جميع الجهات الفاعلة من قبيل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والإعلام؛

(ي) منع الإرهابيين ومناصريهم من تقويض عمل المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن 1624 (2005)؛ واتخاذ التدابير الملائمة لمكافحة جميع أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد، ولا سيما ما يُعرض منها في المناهج الدراسية للمؤسسات التعليمية الرسمية وغير الرسمية، وفي الكتب الدراسية وأساليب التدريس؛

(ك) كفالة أن تُحدد أي قيود على حرية التعبير بوضوح ودقة، وأن تستوفي اختبار الشروط الثلاثة المتمثلة في الشرعية والتناسب والضرورة.

إشراك المجتمعات المحلية

51. تحتاج الجماعات المتطرفة العنيفة لمواصلة البقاء إلى دعم ضمني من دائرة أوسع نطاقاً من المتعاطفين معها. وإذا أمكن حرمانها من هذا الدعم، فإن قدرتها على إلحاق الضرر والهروب من العدالة ستتضاءل بشكل كبير. وفي حين يشكل إشراك المجتمعات المحلية تحدياً بسبب تاريخ طويل من انعدام الثقة في الحكومة، هناك عدد من الاستراتيجيات الواعدة التي يمكن اعتمادها في إشراك المجتمعات المحلية. لذلك، فإنني أوصي الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات مشتركة وتشاركية، مع جهات منها المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، لمنع ظهور التطرف العنيف، وحماية المجتمعات المحلية من التجنيد وخطر التطرف العنيف، وتقديم الدعم لتدابير بناء الثقة على صعيد المجتمع المحلي من خلال توفير منابر ملائمة للحوار وتحديد المظالم في مرحلة مبكرة؛

(ب) اعتماد نماذج وبرامج للخفارة المجتمعية تسعى لحل المشاكل المحلية بشراكة مع المجتمع المحلي، وترتكز بقوة على حقوق الإنسان تفادياً لتعريض أعضاء المجتمع المحلي للخطر. وهذا من شأنه الزيادة في وعي الناس ويقظتهم وتحسين فهم الشرطة ودرايتها فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية، وبالتالي تحسين قدرتها على المبادرة الفاعلة لتحديد المظالم والمسائل الحاسمة في مرحلة مبكرة؛

(ج) وضع برامج إرشادية محلية محورها الأسرة، تقوم على أساس العلاقة الفردية بين المرشِد والمُرشَد، وتركز على الأفراد الضعفاء أو الذين أُدينوا بارتكاب أفعال إجرامية لها صلة بالتطرف العنيف أو وجهت إليهم تهم بارتكابها؛

(د) تقديم الدعم الطبي والنفسي - الاجتماعي والخدمات القانونية في المجتمعات المحلية التي تؤوي ضحايا التطرف العنيف، بمن فيهم ضحايا الجرائم الجنسية والجنسانية؛

(هـ) تشجيع الرابطات المدنية والمهنية والنقابات وغرف التجارة على التواصل من خلال شبكاتها الخاصة مع الفئات المهمشة، من أجل التصدي سوية للتحديات من خلال الحوار الشامل للجميع والسياسات التوافقية؛

(و) تقديم الدعم في إنشاء شبكات إقليمية وعالمية لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية والنسائية والقيادات الدينية لتمكينها من تبادل الممارسات الجيدة والتجارب بهدف تحسين العمل في مجتمعاتها المحلية وتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان؛

(ز) تشجيع عقد شراكة مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية للترويج لخطاب يتطرق إلى دوافع التطرف العنيف، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة، والتطرق إلى أي انتهاكات قائمة لحقوق الإنسان، بوصف المسألة تتعلق بالمسؤولية القانونية وبالمصداقية.

تمكين الشباب

52. يجب علينا إيلاء اهتمام خاص للشباب. فشباب العالم، البالغ عددهم 1.8 بليون فرد من ذكور وإناث، يشكلون شريكاً عظيم القيمة في سعينا إلى منع التطرف العنيف. ويجب علينا أن نحدد أدوات أفضل لدعم الشباب في تناولهم لقضايا السلام والتعددية والاحترام المتبادل. ومن ناحية أخرى، فإن التقدم السريع في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة يعني أيضاً أن شباب اليوم يشكلون

مجتمعاً عالمياً لم يسبق له مثيل. غير أن هذا الترابط أصبح يُستغل بالفعل على يد الجماعات المتطرفة العنيفة؛ ونحن بحاجة إلى استعادة هذا المجال من خلال المساعدة على إسماع أصوات الشباب الذين يروجون بالفعل لقيم الاحترام المتبادل والسلام بين أقرانهم. لذلك، فإنني أوصي الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) دعم وتحسين مشاركة الشباب، إناثاً وذكوراً، في الأنشطة التي تهدف إلى منع التطرف العنيف من خلال إعطاء الأولوية لآليات الإشراك الفعلي للشباب على الصُعد الوطني والإقليمي والعالمي، على النحو المنصوص عليه في إعلان عمان لعام 2015 بشأن الشباب والسلام والأمن؛ وتهيئة بيئة آمنة وداعمة تتيح مشاركة الشباب، إناثاً وذكوراً، في منع التطرف العنيف؛

(ب) إدماج الشباب، إناثاً وذكوراً، في عمليات صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني، بسبل منها إنشاء مجالس الشباب والآليات المماثلة التي تمنح الشباب، إناثاً وذكوراً، منبراً للمشاركة في الخطاب السياسي العام؛

(ج) تعزيز الثقة بين صانعي القرار والشباب، إناثاً وذكوراً، لا سيما من خلال الحوار بين الأجيال وأنشطة بناء الثقة بين الشباب والراشدين وأنشطة التدريب؛

(د) إشراك الشباب، إناثاً وذكوراً، الذين يصعب الوصول إليهم، من قبيل الشباب المنتمين إلى الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، في الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف، على النحو المبين في المبادئ التوجيهية بشأن مشاركة الشباب في بناء السلام؛

(هـ) إنشاء برامج وطنية لإرشاد الشباب، إناثاً وذكوراً، وإتاحة حيز لتطوير الذات في الميادين التي يختارونها، ومنحهم فرص الخدمة المجتمعية التي تتيح لهم أن يصبحوا قادة وفاعلين في التغيير البناء؛

(و) كفالة تخصيص جزء من جميع الموارد المالية المكرسة للتصدي للتطرف العنيف للمشاريع التي تعالج الاحتياجات الخاصة للشباب أو تساهم في تمكينهم، وتشجيع المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الخيرية والجهات المانحة الأخرى على توفير آليات لتمويل المنح الصغيرة للنساء والشباب القائمين بالأعمال الاجتماعية بهدف تمكينهم من تطوير أفكارهم الخاصة المتعلقة بتعزيز صمود المجتمع المحلي ضد التطرف العنيف.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

53. يُعد تمكين المرأة قوة حاسمة في بناء السلام الدائم. وبينما تؤدي النساء في بعض الأحيان دوراً فاعلاً في التنظيمات المتطرفة العنيفة، فإنه ليس من المصادفة في شيء أن المجتمعات التي تسجل مؤشرات عالية في المساواة بين الجنسين تكون أقل تأثراً بالتطرف العنيف. وعليه، يجب علينا أن نتساءل عن الكيفية التي يمكننا بها زيادة تعزيز مشاركة المرأة وتوليها القيادة وتمكينها في المجتمع، بما في ذلك في المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الأمني والمجتمع المدني. وتمشياً مع قرار مجلس الأمن (2015) 2242، يجب علينا كفالة أن تشكل مسألة حماية المرأة وتمكينها عنصراً مركزياً في استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وهناك حاجة أيضاً إلى كفالة ألا تؤثر الجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تأثيرا سلبياً على حقوق المرأة. لذلك، فإنني أوصي الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف؛

(ب) الاستثمار في البحوث المراعية للاعتبارات الجنسانية وجمع البيانات عن دور المرأة في التطرف العنيف، بما في ذلك عن تحديد الدوافع التي تؤدي بالنساء إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة، والآثار المترتبة على استراتيجيات مكافحة الإرهاب في حياتهن من أجل وضع سياسة عامة محددة الأهداف وقائمة على الأدلة وإعداد سبل الاستجابة في هذا الشأن؛

(ج) إدراج النساء وسائر الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا في وكالات إنفاذ القانون والأمن، بما في ذلك إدراجهم في أُطر منع الإرهاب والتصدي له؛

(د) بناء قدرات النساء ومجموعات المجتمع المدني النسائية للمشاركة في جهود المنع والتصدي ذات الصلة بالتطرف العنيف؛

(هـ) كفالة تخصيص جزء من جميع الموارد المالية المكرسة للتصدي للتطرف العنيف للمشاريع التي تعالج الاحتياجات الخاصة للنساء أو تساهم في تمكينهن، على النحو الموصى به في تقريري الأخير إلى مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2015/716).

التعليم وتنمية المهارات وتيسير فرص العمل

54. في إطار مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي، علينا أن نتأكد أن كل طفل يتلقى تعليما جيد النوعية يُعدّه للحياة، على نحو ما هو منصوص عليه في إطار الحق في التعليم. وينبغي أن يشمل التعليم تلقين الاحترام لحقوق الإنسان والتنوع، وتشجيع التفكير النقدي، وتعزيز الإلمام بوسائط الإعلام والتكنولوجيا الرقمية، وتنمية المهارات السلوكية والاجتماعية والوجدانية التي يمكنها أن تسهم في التعايش السلمي والتسامح. والشباب الذين يدخلون ميدان العمل، إناثاً وذكوراً، يحتاجون إلى دعمنا، سواء في الحصول على موارد التعلم المستمر والتدريب المهني أو في احتضان مواهبهم في مباشَرة الأعمال الحرة. لذلك أوصي الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) الاستثمار في التعليم، لا سيما التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، أي بين سن الثالثة والثامنة، من أجل كفالة أن يحصل جميع الأطفال على تعليم شامل للجميع وجيد النوعية، مع مراعاة تنوع البيئات الاجتماعية والثقافية؛

(ب) تنفيذُ برامج تعليمية تعزز مفهوم "المواطنة العالمية" والمهارات الشخصية والتفكير النقدي والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، واستكشافُ سبل إدراج التربية على المواطنة في المناهج والكتب المدرسية والمواد التعليمية، وبناء قدرات المدرسين والمربين من أجل دعم هذه الخطة؛

(ج) توفير التعليم الشامل من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة الدراسات العليا، بما في ذلك التعليم التقني والمهني، وتوفير الإرشاد للأشخاص الضعفاء، بمن فيهم النازحون، بالاستعانة بتكنولوجيا الإنترنت والأجهزة المحمولة؛

(د) التعاون مع السلطات المحلية لإتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية، سواء في المواقع الريفية أو الحضرية، والاستثمار في تزويد الناس بالمهارات اللازمة لتلبية الطلب في أسواق العمل المحلية من خلال إيجاد فرص التعليم المناسب؛

(هـ) إتاحة مزيد من الخيارات المهنية للشباب بتشجيع ثقافة الأعمال الحرة وتوفير برامج تعليمية في هذا المجال، وتيسير البحث عن العمل ومواءمة الوظائف، وسن اللوائح التنظيمية التي تشجع على إنشاء المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر، وتيسير الحصول على التمويل والقروض البالغة الصغر، وتوسيع نطاق خدمات الدعم من قبيل التسويق والتوزيع، وذلك من أجل إطلاق العنان لكامل الطاقات الاقتصادية للشباب؛

(و) دعوة القطاع الخاص وغيره من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى الإسهام في جهود المصالحة وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات، وخاصة في إيجاد فرص العمل والتدريب وتيسيرها.

الاتصالات الاستراتيجية والإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي

55. حققت الرسائل التحريضية التي تبثها الجماعات المتطرفة العنيفة على وسائط التواصل الاجتماعي نجاحا كبيرا في استدراج الناس إلى صفوفها، ولا سيما الشباب، إناثاً وذكوراً. ولئن أثبتت الجماعات المتطرفة العنيفة أنها تملك قدرا من الحنكة في استخدام الأدوات الإعلامية القديمة والحديثة، فالحقُّ أيضا أننا نحن الذين نرفض خطابها ولم ننقل إلى المصابين بخيبة الأمل والمحرومين رؤيةً للمستقبل تستحوذ على خيالهم وتَعْرض عليهم إمكانية التحول الملموس. فهناك الآلاف من النشطاء والفنانين الشباب الذين يتصدون للتطرف العنيف على الإنترنت من خلال الموسيقي والرسم والسينما والكاريكاتير والفكاهة، وهم يستحقون أن نقدم لهم دعمنا. لذلك أوصي الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتواصل، بتعاون وثيق مع شركات وسائط التواصل الاجتماعي والقطاع الخاص، تكون مصممة حسب السياقات المحلية وتراعي المنظور الجنساني وتستند إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان من أجل دحض الخطابات المرتبطة بالتطرف العنيف؛

(ب) التشجيع على إجراء مزيد من البحوث حول العلاقة بين سوء استخدام الجماعات المتطرفة العنيفة للإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي والعوامل التي تدفع الأفراد إلى التطرف العنيف؛

(ج) تشجيع الجهود الشعبية الرامية إلى النهوض بقيم التسامح والتعددية والتفاهم؛

(د) الحرص على أن توفر الأطر القانونية الوطنية الحماية لوسائط الإعلام من حيث حريتها في الرأي والتعبير وتعدديتها وتنوعها؛

(هـ) مساندة الضحايا وتمكينهم من تحويل خسارتهم ومعاناتهم إلى قوة بناءة لمنع التطرف العنيف، وذلك بإتاحة منابر على الإنترنت يمكنهم فيها سرد تجاربهم؛

(و) حماية الصحفيين، الذين يؤدون دورا بالغ الأهمية في المجتمعات الديمقراطية، من خلال كفالة إجراء تحقيقات سريعة ومستفيضة فيما تتعرض له سلامتهم من تهديدات، وتشجيعهم على العمل المشترك التطوعي من أجل صياغة تدريبات في مجال وسائط الإعلام ووضع مدونات سلوك قطاعية تعزز التسامح والاحترام.

جيم - تقديم الدعم للدول الأعضاء والهيئات الإقليمية والمجتمعات من خلال الأمم المتحدة

56. تقع المسؤولية الرئيسية عن منع التطرف العنيف على عاتق الدول الأعضاء. وأثناء قيام الدول بتحديد استجابتها، يمكن أن تقوم الأمم المتحدة بدور الشريك الطبيعي. وتستطيع الأمم المتحدة أن تساعد على تعزيز الحوار العالمي، إذ توحِّد البلدانَ والشعوبَ والمجتمعات على أساس القيم والمبادئ المشتركة عالميا على النحو المكرس في القانون الدولي، بما فيه صكوك حقوق الإنسان.

57. وبالتعاون مع الدول الأعضاء وبعثات الأمم المتحدة، بدأت بالفعل برامج ومشاريع تعالج دوافع التطرف العنيف ومسبباته. والجماعات المتطرفة العنيفة، التي تدرك قوة هذه الأدوات، تستهدف حفظة السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والمربين ونشطاء المجتمع المدني وعمال الإغاثة بغية إضعاف عزمنا والنتائج التي نحققها. فعلينا أن نعتمد نهجا أكثر استراتيجية وأحسن تنسيقا في أنشطتنا من أجل تعزيز الاتساق في النطاق الكامل لمجالات الأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية. وسيتطلب ذلك أن تعالج جهودُ الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن وأطرُ سياساتها في مجال التنمية المستدامة دوافع التطرف العنيف، وأن نمضي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون، وأن تحظى المبادئ الإنسانية بالاحترام، وأن يتوفر للجهات الفاعلة في المجال الإنساني الحيز الضروري للقيام بعملها، وأن تركز أعمالُنا الإنسانية على الناس وأن تدعم إقامة مجتمعات قادرة على الصمود، وألا تؤجج النزاعات.

58. وقد وجهتُ تعليمات إلى كيانات الأمم المتحدة بأن تضاعف جهودها في تنسيق وتطوير الأنشطة مع الدول الأعضاء، وأن تعطي الأولوية للبرامج الجاري تنفيذها وتقوم بالتوعية بها وتكييفها لتمكينها من استهداف دوافع التطرف العنيف بمزيد من الدقة، وأن تتخذ مبادرات جديدة لسد الثغرات المحتملة. ولذلك أعتزم القيام بما يلي:

(أ) اعتماد نهج يشمل منظومة الأمم المتحدة برمتها لدعم الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى منع التطرف العنيف من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وكذلك من خلال الهيئات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والكيانات التابعة لها، التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية في دعم الدول الأعضاء خلال تنفيذ جميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وباعتماد نهج يشمل منظومة الأمم المتحدة برمتها من خلال إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ، ستزيد المنظمة في تنسيق عملها وتساعد على توجيه وتعميم المبادرات التي ثبتت فعاليتها؛

(ب) إدماج منع التطرف العنيف في الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وفقا لولاياتها، وكذلك في الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل بناء قدرات الدول الأعضاء من خلال آليات مثل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييمات القطرية المشتركة، والمجالس الاستشارية للشباب، وجهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني؛

(ج) تشجيع مجالس الإدارة والمجالس التنفيذية بالأمم المتحدة على تعزيز قدرات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على دعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ خطط عملها الوطنية من أجل منع التطرف العنيف؛

(د) تقديم برامج لبناء القدرات بهدف تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على وضع خطط مؤسسية مصممة لمنع التطرف العنيف وتبادل الممارسات الجيدة، ومساعدة الدول الأعضاء على اعتماد تشريعات وسياسات مناسبة بالتنسيق الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ذات الصلة، والممثلين الخاصين للأمين العام، وعمليات حفظ السلام حيثما تنتشر، وكيانات فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛

(هـ) البدء في تنفيذ استراتيجية عالمية لاتصالات الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، ترتكز على قيم الأمم المتحدة الأساسية المتمثلة في السلام والعدل والتسامح وكرامة الإنسان مثلما كرسها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرهما من الصكوك، مع تعزيز هذه القيم المشتركة في جميع أنحاء العالم، وتقديم الدعم للدول الأعضاء من أجل تصميم استراتيجيات الاتصالات الوطنية والمحلية الخاصة بها بناء على طلبها؛

(و) مواصلة تعزيز الإجراءات المبكرة والفعالة من خلال "مبادرة حقوق الإنسان أولا"، من أجل منع الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني والتصدي لها، سواء على مستوى السياسات أو على المستوى التنفيذي؛

(ز) إنشاء منبر دائم معني بمنع التطرف العنيف تابع للأمم المتحدة لتوجيه تنفيذ هذه الخطة، تديره فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ويدعمه مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ويضطلع هذا المنبر بتنسيق السياسات داخل منظومة الأمم المتحدة ودعم الدول الأعضاء في تحديد استجاباتها المؤسسية للتطرف العنيف على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية عن طريق تبادل الدروس المستفادة، كما ينبغي أن يشجع التعاون بين الدول الأعضاء، بسبل منها الشراكات بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية؛

(ح) تقديم الدعم إلى الحكومات التي تسعى إلى وضع وتنفيذ برامج تعليمية تشجع التربية على المواطنة والمهارات الشخصية والتفكير النقدي والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والتسامح واحترام التنوع، بما في ذلك على سبيل المثال، وحدات للتثقيف حول السلام ليستخدمها الأطفال البالغون سن الدراسة من أجل تعزيز ثقافة نبذ العنف؛

(ط) إطلاق حملة عالمية للتوعية من أجل مساندة ضحايا التطرف العنيف وإتاحة منبر عالمي يتبادلون فيه تجاربهم بتوسيع نطاق البوابة الإلكترونية لدعم ضحايا الإرهاب؛

(ي) تشجيع برامج تبادل الشباب داخل الدول الأعضاء وفيما بينها، التي يمكن المضي في تطويرها لتصبح خدمة مجتمعية عالمية، والبرامج العالمية للشباب لتعزيز التفاهم بين الثقافات والتشجيع على اكتساب مهارات جديدة ودعم المبادرات الإنمائية؛

(ك) دعوة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بما في ذلك شركات الاتصالات ووسائط التواصل الاجتماعي، إلى تقديم الدعم إلى مبادرات منع التطرف العنيف وتوليد الأفكار الخلاقة لمساعدة المجتمع الدولي على التصدي بفعالية لانتشار التطرف العنيف عبر الإنترنت؛

(ل) صياغة مقترح لإنشاء صندوق الأمين العام لدعم المشاريع المبتكرة الرامية إلى منع التطرف العنيف، خاصة في مجالي التواصل والتمكين المجتمعي.

خامسا - نداء من أجل تضافر الجهود

59. إن التطرف العنيف ظاهرة عالمية بطبيعتها، تقوض الإنسانية المشتركة بيننا، ويكمن وراءها مزيج من العوامل الشخصية والمجتمعية والفكرية التي تتغير مظاهرها من فرد إلى آخر. وقد تضررت من التطرف العنيف مجتمعات مختلفة في حقب مختلفة ومناطق متباينة من العالم. ولا تقدم خطة العمل هذه حلاً وحيداً لهذا التحدي، إذ لا وجود لأداة أو نهج يمكنهما الانفراد بالتخلص منه إلى الأبد. وبدلا من ذلك، ينبغي لنا توسيع نطاق تفكيرنا في هذا التهديد واتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتشاره. وإنّ ما يثير أشد القلق في السياق الحالي هو سرعة انتشار أيديولوجيات التطرف العنيف في أنحاء مختلفة من العالم، وهو ما تيسره ثورة التكنولوجيا. فوفقا للروح الحقيقية لميثاق الأمم المتحدة، يجب علينا أن نتخذ الآن إجراءات من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة.

60. ولكي تتسم أعمالنا بالفعالية في منع التطرف العنيف، يجب أن يكون لها من المرونة وبعد المدى ما لهذه الظاهرة ذاتها. وعلينا أن نتوخى الدينامية في تحسين مجموعة أدواتنا وأن ننقح استجاباتنا باستمرار. وخطة العمل تشكل الأساس الأولي لاعتماد نهج شامل

تجاه هذا التحدي السريع التطور والمتعدد الأبعاد. وقد طلبتُ إلى الموظفين العاملين معي أن يستعرضوا أعمال الأمم المتحدة باستمرار وأن يزودوني بالمستجدات حول ما يمكن أن نقوم به إلى جانب ذلك.

61. وإنني مقتنع بأن الوحدة في العمل القائم على المبادئ ستتغلب على خطاب التطرف العنيف وجاذبيته، وعلى الجماعات المتطرفة العنيفة ذاتها في نهاية المطاف. وفي وقت يتصاعد فيه الاستقطاب بشأن عدد من القضايا الوطنية والإقليمية والعالمية، يتيح منع التطرف العنيف فرصة حقيقية لأعضاء المجتمع الدولي ليتحدوا ويوائموا إجراءاتهم ويتبعوا نُهجا شاملة لمواجهة الانقسام والتعصب والكراهية.

62. والجمعية العامة هي الهيئة الوحيدة القادرة على أن تتحدث بصوت عالمي إلى جميع أرجاء العالم التي تسعى فيها الجماعات المتطرفة العنيفة إلى نشر التعصب والانقسام. ولذلك أهيب بجميع الدول الأعضاء أن تستفيد من ذلك الصوت لتطلق نداء مدويا من أجل الوحدة والعمل.

إعلان باريس
سبل تجديد الخطاب الديني[1]

لا خطاب دينيا جديدا دون إصلاح سياسي شامل

بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان انعقد بباريس يومي 12-13 أغسطس 2003، "اللقاء التشاوري حول السبل العملية لتجديد الخطاب الديني"، بين نخبة من المفكرين والباحثين والمدافعين عن حقوق الإنسان من 8 دول في العالم العربي (نحو ثلاثين مفكرا وباحثا وحقوقيا). وعبر ست جلسات، قدمت أوراق عمل أساسية للكتّاب: أحمد عبد المعطي حجازي، د. الباقر العفيف، جمال البنا، صلاح الجورشي، د. فيصل دراج، د. نصر حامد أبوزيد. وقد دار الحوار حول هذه الأوراق شفاهة تارة وبالتعليق المكتوب تارة أخرى، في مناخ من الجدية والالتزام والعمق، والشعور بالمسئولية الحقة بين المفكرين والباحثين الذين كانت مشاركتهم تعبيرا عن ذواتهم الفكرية الفردية لا تعبيرا عن أحزاب أو هيئات أو جماعات منظمة.

تمحورت أوراق العمل والحوارات حول الإجابة عن سؤال أساسي هو: كيف يمكن التوفيق بين العالم الحديث الذي بلغ من التطور العلمي والتكنولوجي والاجتماعي والسياسي والثقافي مبلغا مذهلا، وبين تراثنا الديني والفكري، دون أن نفقد خصوصيتنا الثقافية، ودون أن ننعزل عن الدنيا التي تجري "ونحن هاهنا قاعدون"؟

ونتلخص المستخلصات الأساسية لهذا اللقاء في النقاط التالية:

[1] عقد هذا اللقاء التشاوري في إطار برنامج "تفعيل دور المجتمع المدني في صنع القرار في العالم العربي"، وهو البرنامج الذي يتبناه مركز القاهرة، ويجري بالتنسيق مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، وبدعم من الاتحاد الأوروبي.

- **أولا:** أن "تجديد الفكر الديني" كان مسعى أساسيا في مسيرة الثقافة العربية الإسلامية منذ فجر الإسلام، ثم في مدارس المعتزلة وابن رشد والتصوف وإخوان الصفا وغيرها من بؤر الاستنارة. وفي العصر الحديث شهد الفكر الديني حلقات متتالية من اجتهادات المفكرين ومشاريعهم النهضوية، بدءا من حسن العطار ورفاعة الطهطاوي وبن باديس، مروراً بجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وخير الدين التونسي وشبلي شميل والطاهر الحداد، وليس انتهاء بطه حسين وعلي عبد الرازق وخالد محمد خالد ومحمود محمد طه وحسين مروة، وتلاميذهم المعاصرين.

- **ثانيا:** أن تجديد الخطاب الديني ضرورة ملحة، انطلاقا من أن هذا التجديد مفصلٌ جوهري في عبور الفجوة الواسعة التي تفصل العالم العربي والإسلامي عن العالم المتقدم.

- **ثالثا:** أن تجديد الخطاب (الإسلامي) ضرورة داخلية (عربية-إسلامية) عميقة، تنبع من رفض العرب والمسلمين لوضعهم المتردي في العالم، وهى ضرورة لا صلة لها بمطالب بعض الدول الكبرى، حتى لو حدث تماس في لحظة من اللحظات. وهى مهمة لا تنحصر في جهد رجال الدين المستنيرين، بل يجب أن تكون من أولى مهام المفكرين والمثقفين ومنظمات حقوق الإنسان، انطلاقا من النظر للإنسان باعتباره قيمةمركزية عليا، ومن أهمية تحكيم العقل في كل شئون الحياة.

- **رابعا:** ضرورة التمييز بين "الإسلام" وتاريخ المسلمين، فالتاريخ السياسي للمسلمين، هو تاريخ بشري حافل بما يوجب النقد والنقض.

- **خامسا:** رغم تنوع آراء المشاركين ومداخلهم بشأن طرق ذلك التجديد وأشكاله، فقد أجمعت على حقيقة أساسية هى أن تجديد الخطاب الديني عامل رئيسي في تجديد الواقع السياسي والاجتماعي بأسره في العالم العربي، كما أنه لا يمكن تحقيق تجديد الخطاب الديني بدون الشروع في إصلاح سياسي شامل يشيد دعائم دولة ديمقراطية تضمن التعددية وتحمي الحريات العامة وحرية الفرد وحقه في التفكير والاختيار، وهو الحق الذي بدونه لا تتوافر حرية البحث العلمي، وخاصة في مجال الدراسات الاجتماعية.

- **سادسا:** أن تجديد الخطاب الديني لن يؤتّي ثماره المرجوة بدون إصلاح ثقافي مجتمعي ينطلق من الإيمان بنسبية المعارف، وبحقوق البشر في الحوار والمساءلة، وهو ما يعني خلق حالة فكرية اجتماعية سياسية شاملة، وفك الارتباط بين السلطات السياسية المستبدة وبين الفكر الديني المتجمّد أو المتخلف أو المتطرف.

- **سابعا:** أن أبرز المعوقات أمام تجديد الخطاب الديني في العالم العربي، التوظيف السياسي للدين بواسطة الحكومات العربية والجماعات المتطرفة وبعض الأحزاب السياسية، لخدمة أهدافها الخاصة، وكذلك ازدهار دعاوى صراع الحضارات والثقافات في العالم العربي والغربي. كما أن الشعور الراسخ لدى الشعوب في العالم العربي بعدم الإنصاف والتهديد، نتيجة تخاذل أغلبية الحكومات الغربية عن دعم القضايا العادلة للشعوب العربية، واتخاذ مواقف عدائية أحيانا ضدها -وخاصة في القضية الفلسطينية- يلعب دورا مركزيا في دعم الخطاب الديني المتطرف وتكريسه، وإضفاء "شعبية" عليه تتناقض والمصالح بعيدة المدى للشعوب ذاتها.

- **ثامنا:** تبلورت، عبر الحوار الرفيع، ثلاثة اتجاهات أساسية:

- **الاتجاه الأول:** يرى أن القرآن فيه كل الإجابات، وأن قراءة سليمة صحيحة للدين ستكشف عن أن القرآن زاخر بمعاني التجديد والحرية والعقل والتقدم والعدالة والشورى واحترام الآخر، فهو عقيدة وشريعة.

- **الاتجاه الثاني:** يقول بتاريخية النصوص، وضرورة الاجتهاد على كل مستويات قراءة النص. فالمعاني لا تعطي ذاتها للقارئ وإنما يتم استنباطها على ضوء التجربة التاريخية، حيث أن النص القرآني ذاته استعمل خطاب التاريخ. ومن ثم تصبح كل قراءة ممكنة مرهونة بالتاريخ المعطى، حيث تتجلى ضرورة إخضاع التفسيرات الموروثة للنقد باعتبار أنها القراءة الخاصة بزمانها، وذلك على ضوء معاشنا الراهن ومعطيات حياتنا المعاصرة. ويدعو هذا التيار إلى الدولة العلمانية التي لا تعني نفي الدين أو التناقض معه وإنما تطلق إمكانياته الروحية الكامنة من عقال القراءات الزمنية وأسر التوظيف السياسي والانتهازي. وفي نفس الوقت تصبح المرجعية في شئون السياسة والتشريع مدنية لا دينية.

- **الاتجاه الثالث:** يقوم على أساس الفصل بين "الدين" و"الفكر الديني". حيث الأول مقدس إلهي لا يمس، بينما الثاني بشري يخطئ ويصيب ويتغير بتغير العصور والحاجات الإنسانية المتحولة.

ويتفرع هذا التيار إلى فرعين:

فرع يرى تجديد الفقه الديني وأصوله منطلقاً من مرجعية القرآن وحده، مع ضبط الحديث والسنة بمعايير القرآن الكريم.

وآخر يرى تجديد الفكر الديني عبر إعادة تسليط الضوء على النصوص العمومية والعمل بها، دون النصوص الخاصة بحقبة زمنية معينة ومنطقة جغرافية بعينها أو مناسبة بذاتها.

وأعرب آخرون عن اعتقادهم بضرورة وضع مشروع علماني عربي، بينما توقع آخرون بأن رياح التجديد في الخطاب الديني الإسلامي ستهب من خلال التفاعلات الجارية بين الإسلام والمسلمين في أوروبا والمجتمعات الأوروبية، فيما صار يعرف في الأوساط الأكاديمية الأوروبية والإسلامية بـ"الإسلام الأوروبي"، تمييزا له عن الإسلام "الآسيوي" أو "العربي".

- **تاسعا:** خلص المشاركون إلى عدد من التوصيات الهامة، الموجهة إلى: الحكومات (بوصفها المهيمنة على المؤسسات الدينية الرسمية وقنوات بث الخطاب الديني وآلياته في العالم العربي)، والمجتمع المدني وخاصة الحركات الثقافية والاجتماعية والحقوقية في العالم العربي، هى:

1. دعوة الحكومات لمراجعة مضامين الخطاب الديني في مناهج التعليم الديني وغير الديني وتطويرها، وتخصيبها بأفكار المجددين الدينيين.
2. حث المسئولين عن وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية -المملوكة للحكومات أو الأفراد- على مراجعة مضامين الخطاب الديني السائد فيها وتطويرها، بما يجعلها تتلاءم مع مشاكل العصر الراهنة، وعدم التعتيم على جهود دعاة التجديد الديني التاريخيين والمعاصرين.
3. حث الحكومات والحركة الثقافية والمؤرخين والحقوقيين على إعادة الاعتبار للتراث الديمقراطي والحقبة الليبرالية السابقة في العالم العربي، والتي كان من بين أبرز خصائصها، أنها أتاحت المناخ الأفضل لرؤى التجديد في الفكر الديني.
4. حث الحكومات على ضرورة مراعاة أن تعامل كافة الأديان والمذاهب معاملة متكافئة في برامج الإعلام ومناهج التعليم.

5. جمع وإعادة نشر المؤلفات الدينية التجديدية (البعيدة والقريبة) في سلسلة كتب أو كراسات صغيرة.

6. حث المفكرين والأكاديميين والإعلاميين على تناول أعمال المجددين الدينيين بالبحث والمناقشة والنقد بكل وسائل النشر والاتصال المتاحة.

7. العمل على استخدام الأوعية الفنية والثقافية والإعلامية في تجديد الخطاب الديني.

8. تيسير الحصول على المعارف الدينية المستنيرة، باستخدام الإنترنت وشرائط الكاسيت والفيديو والكتب والكراسات المبسطة سهلة التداول.

9. تنظيم دورات تدريبية خاصة حول تجديد الخطاب الديني لوعاظ المساجد والأئمة ومحرري الصفحات الدينية في الصحف، ومعدي البرامج الدينية في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية ومدرسي المعاهد الدينية، بمشاركة مجددي الفكر الديني ودعاة حقوق الإنسان.

10. إنشاء موقع خاص على الإنترنت بقضية تجديد الخطاب الديني وتخصيص زاوية فيه للحوار المفتوح، وإنشاء بنك معلومات خاص بتجديد الخطاب الديني.

11. ضرورة التعريف بالفكر الصوفي وأنماط التدين الشعبي.

12. حث منظمات المجتمع المدني والحقوقيين والمفكرين على إدارة حوار استراتيجي بعيد المدى مع جماعات الإسلام السياسي حول دور الدين في المجتمع وموقع الإنسان في خطاب هذه الجماعات.

13. حث علماء الدين والمفكرين الإسلاميين على ضرورة مساجلة المرتكزات الفقهية للعنف والتطرف والإرهاب، وعدم الاقتصار على رفض وإدانة الجرائم التي ترتكب بناءً عليها.

14. مناشدة علماء الدين والمفكرين الإسلاميين الامتناع عن التوظيف الأعمى لقدسية الدين والزج به في التحريض على مصادرة الفكر والأدب وإعمال العقل. إن الالتزام الديني والأخلاقي يحتمان عليهم الإنصات للأسئلة النابعة من المجتمع على أساس التمييز بين الإسلام كدين، والفقه كمعرفة أنتجها فقهاء وباحثون بشر، بما يتطلبه ذلك من إجراء مصالحة بين الفكر الإسلامي ومتطلبات التقدم المادي والمجتمعي والأخلاقي في العصر الحديث.

15. رفض مصادرة أي كتاب أو مطبوعة، والعمل الفوري من قبل جمعيات حقوق الإنسان والهيئات الثقافية والديمقراطية على نشر أي كتاب تتم مصادرته بواسطة أجهزة الأمن أو الإدارة الحكومية أو المؤسسة الدينية في أي بلد عربي.

16. نقد إعلان حقوق الإنسان في الإسلام، باعتباره نموذجاً للقيود غير المبررة التي تضعها الأنظمة السياسية والقوى الاجتماعية على ممارسة حقوق وحريات أساسية وغير قابلة للتصرف. ومناقشة موقع الإعلان من منظومة حقوق الإنسان ومدى انسجامه مع المعايير الدولية ومقاصد الإسلام.

17. تعريف الرأي العام "بالعلمانية" وإزالة الالتباس الذي لحق بمفهومها، والتأكيد على أنها لا تعارض الدين كدين، بل تعارض تسييس الدين.

18. ضرورة استمرار الحوار بين الباحثين والمفكرين والحقوقيين، بحيث يصبح هذا الملتقى منبرا فكريا دائما للحوار الفكري والثقافي والحقوقي حول تجديد الخطاب الديني.

19. ضرورة أن يتسع الحوار ليشمل قطاعات متعددة في المجتمع، لأن الإصلاح أو التجديد الديني غير محصور في رجال الدين، بل يشمل المجتمع ككل، خاصة قطاعات الإبداع (كتاب وفنانون، أدباء)، الإعلام، التربية والتعليم، الأحزاب، النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، أساتذة الجامعة، فضلاً عن رجال العلم والتعليم الديني أنفسهم.

20. ضرورة إيلاء عناية خاصة في تجديد الخطاب الديني لفئات المرأة والشباب والأطفال والفقراء والمهمشين، وكافة العناصر المحرومة من القوة.

21. أهمية أن تتناول اللقاءات القادمة قضايا حرية الفكر والاعتقاد والبحث العلمي والإبداع الأدبي والفني، ووضع المرأة والطفل.

22. نشر أوراق ومداولات هذا اللقاء في كتاب خاص.

قائمة المشاركين

في اللقاء التشاوري حول السبل العملية لتجديد الخطاب الديني

باريس 12-13 أغسطس 2003

م	الاسم	الصفة	البلد/الإقامة
1	أحمد عبد المعطي حجازي	الشاعر والكاتب بالأهرام	مصر
2	إدريس اليازمي	أمين عام الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان	المغرب/فرنسا
3	د. أنور مغيث	مدرس الفلسفة بجامعة حلوان	مصر
4	د. أسامة خليل	الكاتب الإسلامي	مصر/فرنسا
5	الباقر العفيف	المفكر الإسلامي-منظمة العفو الدولية	السودان/بريطانيا
6	بهي الدين حسن	مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان	مصر
7	جمال البنا	المفكر الإسلامي	مصر
8	حلمي سالم	شاعر (منسق اللقاء)	مصر
9	د. حيدر إبراهيم	أكاديمي ومفكر سياسي	السودان
10	خميس قصيلة	أمين عام الرابطة التونسية لحقوق الإنسان	تونس/فرنسا
11	خميس شماري	مستشار وخبير حقوقي	تونس/فرنسا
12	درويش الحلوجي	كاتب ومترجم	مصر/فرنسا
13	سليمان بوشويغير	خبير حقوقي	ليبيا/سويسرا
14	صلاح الدين الجورشي	مفكر إسلامي-نائب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان	تونس
15	د. زينب رضوان	عميد كلية دار العلوم-عضو مجلس الشعب	مصر
16	د. عاطف أحمد	باحث متخصص في الفكر الإسلامي	مصر
17	د. عبد الحسين شعبان	رئيس الشبكة العراقية للتنمية ونشر ثقافة حقوق الإنسان	العراق/بريطانيا
18	عبد السلام حسن	خبير حقوقي ومستشار قانوني	السودان/بريطانيا
19	د. غانم جواد	مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية	العراق/بريطانيا
20	فابيولا بدوي	صحفية	مصر/فرنسا
21	د. فيصل دراج	الكاتب والناقد	فلسطين/الأردن
22	كريم مروة	المفكر والسياسي	لبنان
23	كمال الجندوبي	نائب رئيس الشبكة الأورمتوسطية لحقوق الإنسان	تونس/فرنسا
24	د. مجدي عبد الحافظ	مدرس فلسفة بجامعة حلوان	مصر
25	د. محمد برادة	الكاتب والناقد	المغرب/فرنسا
26	د. محمود إسماعيل	أستاذ التاريخ الإسلامي	مصر
27	د. مصطفى التواتي	أستاذ جامعي	تونس
28	د. نصر حامد أبو زيد	أستاذ الدراسات الإسلامية	مصر/هولندا
29	الأب د. يوحنا قلتة	نائب بطريرك الكاثوليك	مصر

في رسالة للرئيس الأمريكي باراك أوباما

مركز القاهرة ومنظمة حقوق الإنسان أولاً يحثان أوباما على تأكيد الصلة بين القمع والتطرف خلال قمة مكافحة التطرف العنيف[1]

بعث مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومنظمة حقوق الإنسان أولًا صباح اليوم برسالة للرئيس الأمريكي باراك أوباما حثاه خلالها على الضغط على الحكومات المشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة) خلال قمة القادة، المقرر انعقادها في 29 سبتمبر الجاري، من أجل الحصول على التزامات ثابتة بمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية والتطرف العنيف، وتنفيذ الاستراتيجية الشاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف. جاءت هذه الدعوة للتأكيد على الرئيس الأمريكي الالتزام بتصريحاته خلال قمة مكافحة التطرف العنيف -والتي أقيمت في فبراير2015- حول التزامات الدول في حماية حقوق الإنسان والحريات من أجل تحقيق الاستقرار والأمن الدائمين.

قال بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة **"أن الجيش والاستخبارات والأجهزة الأمنية المختلفة، رغم أهميتهم في مكافحة الإرهاب، إلا أنها ليست كافية لهذه المهمة، وأن هناك حاجة ماسة إلى استراتيجية أكثر شمولً"**، مضيفًا **"هذه الاستراتيجية الشاملة تتطلب من الحكومات تبني سياسات تعكس واقع أن تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان ليست قيودًا، وإنما هي أدوات أساسية في سبيل مكافحة التطرف العنيف. ولا سبيل لمواجهة تلك المشكلة دون أن تقوم تلك الدول بمعالجة التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وحماية حقوق الإنسان لجميع مواطنيها، والقضاء على انتشار الأيديولوجيات المتطرفة التي تحرض على الكراهية والعنف"**.

وحثت المنظمتان الرئيس أوباما على التركيز على النقاط التالية خلال قمة القادة:

- المعايير الوطنية لمكافحة الإرهاب التي لا تعتد بحقوق الإنسان ستأتي في حقيقة الأمر بنتائج عكسية. إن خنق الحكومات للمعارضة السلمية، وتكميم وسائل الإعلام، والتضييق على الأنشطة السلمية لمنظمات المجتمع المدني ليست مكافحةً للإرهاب، وإنما هي تحريضًا وتشجيعًا عليه.
- احترام الحريات الدينية بند رئيسي في استراتيجية قمة مكافحة التطرف العنيف. إن الخطاب المتطرف لبعض المؤسسات الدينية الرسمية هو جزء أساسي من المشكلة، يجب استقلال وعدم تسييس تلك المؤسسات في سبيل وضع استراتيجية لمكافحة التطرف العنيف. كذا يجب العمل على وضع استراتيجية شاملة لمعالجة الروايات العقائدية التي تجذب الشرائح الضعيفة من المجتمع للتطرف، على أن تكون تلك الاستراتيجية بنفس ثقل تلك الداعمة للخطاب المتطرف. كذا يجب على المؤسسات الدينية أن تكون مستقلة عن التوجهات السياسية، وأن تضمن الحكومات التسامح مع الآراء الدينية المتنوعة.
- التضييق المتعمد على عمل المجتمع المدني والمعارضة السلمية يساهم بشكل مباشر في اتساع نطاق التطرف العنيف والإرهاب، وعلى النقيض تمامًا، فإن احترام الحريات الأساسية -وفي مقدمتها الحق في التجمع وحرية تكوين الجمعيات- يعد واحدًا من أهم آليات الدفاع ضد التطرف العنيف. إن قمع المعارضة السياسية، وتناقص مساحات الحرية السياسية يعد أحد الأدوات المباشرة التي تساهم وتعزز في انتشار التطرف بين الشباب.

قالت إليسا ماسيمو الرئيس التنفيذي لمنظمة حقوق الإنسان أولًا **"إن النزاعات المسلحة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ومناطق أخرى في العالم تعد بمثابة أرض خصبة للتطرف والإرهاب، وإننا نعتقد أن الولايات المتحدة -لما لها من نفوذ- تتحمل مسئولية لا مفر منها لقيادة وتنشيط الجهود متعددة الأطراف -من خلال الأمم المتحدة- لوضع حد لتلك الصراعات المدمرة"**.

[1] سبتمبر 24, 2015: http://www.cihrs.org/?p=17385

في خطاب مشترك من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومنظمة "حقوق الإنسان أولاً"

منحث الرئيس أوباما على منح أولوية لحقوق الإنسان في قمة البيت الأبيض حول مكافحة التطرف العنيف[2]

حثّ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومنظمة "حقوق الإنسان أولًا" الرئيس أوباما على الإشارة -بكل وضوح- أمام مؤتمر القمة المرتقب الذي سيستضيفه البيت الأبيض حول مكافحة التطرف العنيف، إلى أن قضايا النهوض بحقوق الإنسان وتعزيز المساءلة وسيادة القانون لابد أن تشكل معًا لُب أية استراتيجية مستدامة وفعالة لمكافحة التطرف العنيف. كما أكدت المنظمتان أن على الولايات المتحدة حثّ شركائها الدوليين لإحراز تقدّم على صعيد حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في بلدانهم الأصلية. وقد جاءت هذه الدعوة في رسالة بعثت بها المنظمتان إلى الرئيس أوباما قبل أيام من مؤتمر القمة المقرر عقده غدًا، ويستمر حتى 20 فبراير.

وقالت رئيسة منظمة "حقوق الإنسان أولًا" ومديرتها التنفيذية السيدة إليسا ماسيمونو، ومدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان السيد بهي الدين حسن في رسالتهما المشتركة "**نود أولًا أن نُثني على مبادرتكم الرائدة لعقد مؤتمر قمة في البيت الأبيض خلال الأسبوع المقبل حول مكافحة التطرف العنيف، ونرحب بجهودكم الرامية إلى إشراك ممثلين عن المجتمع المدني من ذوي الخبرة في التعامل مع هذه القضايا في هذه القمة**". وأضافا "**نحن نعي تمامًا أن المتطرفين الذين يلجئون لأعمال العنف ينتهكون حقوق الإنسان ويسعون إلى تدميرها. كما نعلم أيضًا أن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومات تُعد بمثابة وقود لعدم الاستقرار، كونها تخلق مناخًا يزدهر فيه التطرف العنيف. وليس من قبيل المصادفة أن الموجة الحالية من التطرف العنيف وجدت موطئ قدم ومرتعًا في منطقة قد عانت لعقود طويلة تحت وطأة واحد من أسوأ سجلات حقوق الإنسان في العالم. ويتغذى المتطرفون الذين يمارسون أعمال العنف والحكومات القمعية الاستبدادية من بعضهما البعض، وهي عملية حصيلتها دائرة مهلكة من الموت والدمار يعضدها كلا الطرفين**".

وأشارت الرسالة إلى أن "**الحكومات التي تحض على الكراهية وتشجّع على التفسيرات المتطرفة للدين -من خلال مؤسساتها الدينية الرسمية ووسائل الإعلام التي ترعاها الدولة والمناهج التعليمية- ليست جزءً من الحل لمواجهة التطرف العنيف، بل هي جزء من المشكلة**". موضحةً أنه "**يجب على أي استراتيجية فعالة لمكافحة التطرف العنيف أن تكشف النقاب عن تلك الممارسات وتدينها**".

وشددت الرسالة على أن الولايات المتحدة عليها "**الإقرار بأن انتهاكات الحقوق الأساسية للمواطنين هي جزء من الوقود الذي يزكي نار التطرف العنيف في جميع أنحاء العالم**". واختتمت المنظمتان الرسالة بقولهما "**إذا كان يُنظر إلى التعاون الدولي في مكافحة التطرف العنيف باعتباره فقط -أو حتى في المقام الأول- مسألة تعاون ميداني بين الجهود العسكرية والأمنية، فسوف يبوء حتمًا بالفشل. حيث ينبغي أن يأتي تعزيز حقوق الإنسان والمساءلة وسيادة القانون في صميم أية استراتيجية مستديمة وفعالة. ويجب أن يثبت من يرغبون في أن يكونوا حلفاء فعالين في هذا الصراع الحيوي، من خلال الكلمات والأفعال على حد سواء أنهم يعون ذلك**".

[2] 17فبراير،2015: http://www.cihrs.org/?p=10923

26 منظمة حقوقية عربية في خطاب لقمة الملوك والرؤساء العرب

"داعش" الابن الشرعي للسياسات والممارسات القمعية والخطاب الديني السائد في العالم العربي

19 مارس 2015

سعادة الدكتور نبيل العربي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

(برجاء تقديم نسخة للسادة ملوك ورؤساء الدول العربية)

تحيةً واحترامًا.....وبعد،

بمناسبة انعقاد قمة جامعة الدول العربية، نتوجه إليكم المنظمات الحقوقية في العالم العربي الموقعة أدناه بأطيب التمنيات بالتوفيق لاجتماعكم، آملين أن تسهم القمة العربية السادسة والعشرين في وضع استراتيجيات تتناسب مع التحديات الهائلة التي تواجهها شعوب المنطقة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية.

لقد تقرر أن تكون مكافحة الإرهاب هي الموضوع الرئيس للقمة العربية، نظراً لانتشار التطرف العنيف والإرهاب في أنحاء المنطقة العربية، وتمكّنه من اقتطاع مساحات هائلة من دولتي سوريا والعراق وإقامة دولته عليها، فضلًا عن أنه يوجه ضربات مؤثرة تنذر بمخاطر كبيرة في ليبيا ومصر واليمن.

إن القمة العربية يمكن أن تكون فرصة ذهبية لمراجعة السياسات التي قادت العالم العربي إلى هذا الوضع الكارثي غير المسبوق في العصر الحديث، ووضع استراتيجية فعالة؛ بناءً على الدروس المستخلصة. إن التركيز أحادى الجانب على المواجهة الأمنية والعسكرية مع التنظيمات الإرهابية، قد برهن على فشله الذريع على الصعيدين الإقليمي العربي والدولي، وخاصةً منذ سبتمبر 2001. إن ميلاد داعش وتوسعها المتسارع هو الابن الشرعي لهذا الفشل ولهذه الاستراتيجية الفاشلة التي تجاهلت الجذور العميقة السياسية والدينية لميلاد هذه الظاهرة في صورتها المعاصرة في هذه المنطقة وتجذّرها، وانتشارها منها إلى مناطق أخرى من العالم.

من الضروري أن يتوقف الملوك والرؤساء العرب بعناية أمام حقيقة عجز المنظمات الإرهابية عن التوطن والتجذر في أية دولة في العالم تُرسى قواعد حكم القانون والنظام الديمقراطي والمساواة للأقليات العرقية والدينية، بينما نجحت هذه المنظمات الإرهابية في اجتياح دولتي العراق وسوريا في أيام، وإقامة "دولة" مترامية الأطراف، مازالت صامدة أمام هجمات تحالف دولي يضم 60 دولة! بل أثناء ذلك تؤسس لها "ولاية" في مصر، وتسيطر على مدينتين في ليبيا!

لم تكن العراق وسوريا صدفةً وضعتها الأقدار في طريق "داعش"، أو نبتًا شيطانيًا، أو وليد مؤامرة دولية مستحيلة، من صنع المستفيدين من ترويجها. فقد قام حكام البلدين بحرث الطريق أمام "داعش". من خلال ممارسة أقسى أشكال الاضطهاد السياسي والعرقي والديني والدموي ضد شعوبهم على مدار عدة عقود من حكم صدام حسين

والمالكي والأسدين، الأب والابن، وبقسوة ووحشية لا تقل عن بربرية جرائم داعش. من الصعوبة بمكان تحديد أيهما أقل قسوة ووحشية وبربرية، إبادة المدنيين الأكراد بالكيماوي في شمال العراق، والقصف الجماعي للمواطنين الشيعة في جنوبي العراق والسنة في مدينة حماة بسوريا، أم قطع "داعش" للرؤوس وسبي نساء الأقليات وقتل رجالهم؟ هناك فارق مهم بالطبع، هو أن هؤلاء الحكام لم يتباهوا بجرائمهم أمام الكاميرات مثلما تفعل "داعش" الآن، وأن جامعة الدول العربية صمتت تمامًا عن مذابح هؤلاء الحكام، ثم عادت لتستيقظ على إحدى النتائج التي ترتبت على هذا القمع المنهجي المتواصل لعدة عقود. من ناحية أخرى فقد حرص هؤلاء الرؤساء -وخاصةً صدام حسين وحافظ الأسد- على تقديم خدمات استراتيجية لبعض الدول الكبرى من حين لآخر -على حساب إيران وفلسطين ولبنان- بحيث لا تثير الدول الكبرى صخبًا على جرائمهم. غير أنه تظل الخدمة الاستراتيجية الأكثر أهمية والأبعد مدى، هي التي قدمها هذين النظامين اللدودين "لداعش"!

إن المسئولية التاريخية الملقاة على عاتق الملوك والرؤساء العرب وعلى هذا الاجتماع، تتطلب منهم عدم تجاهل هذه الحقيقة المؤلمة، ومصارحة شعوبهم وأنفسهم بها، وخاصةً أن من بين المشاركين في القمة من يواصل اتباع السياسات نفسها، بل ويوهمون أنفسهم قبل شعوبهم، بأنها الوسيلة المثلى لتجنب مصير سوريا والعراق!

حقيقة ثانية لا تقل إيلامًا، وهى أن الخطاب الديني "لداعش" الموصوف بالتطرف، لا يختلف جوهريًا عن الخطاب الذي ترعاه المؤسسات الدينية التابعة للدولة في عدد من كبريات الدول العربية، وتبثه في مناهجها التعليمية ووسائل إعلامها الديني، ومطبوعاتها التثقيفية التي تُباع لعامة الشعب بثمن زهيد مدعوم من دافعي الضرائب. إن المواطنين ورجال الشرطة والجيش الذين يسقطون كل يوم ضحية الهجمات الإرهابية في عدة دول عربية، قد ساهموا- رغم أنفهم- من خلال ضرائبهم المقتطعة، في نفقات الإعداد الفكري لهذه الوحوش الإرهابية. إن ما يميز الخطاب الديني لبعض الحكومات العربية عن خطاب "داعش"، ليس "الاعتدال" أو "الوسطية" كما يروج الخطاب السياسي لبعض الحكومات العربية، بل في كونه خطابًا يُجرّم انتقاد حاكم البلاد، أيًا كان.

من المفارقات الجديرة بالتأمل، أن القمة ستبت في اقتراح بإنشاء قوة عربية موحدة لمواجهة الإرهاب، يتم تمويلها بشكل مشترك من الخزائن العامة للدول المشاركة. بينما بعض هذه الخزائن يُنفق منها على خطاب ديني متطرف، يُجند بسببه عددًا متزايدًا من الأفراد كل يوم، من العالم العربي ومن خارجه، لحساب المنظمات الإرهابية ذاتها، المقترح إنشاء هذه القوة العربية لمحاربتها! بعض هذه الخزائن يُنفق أيضًا كل يوم على سياسات وممارسات وتشريعات ذات طابع قمعي وتسلطي. الأمر الذي يدفع كل يوم بأعداد متزايدة من المواطنين -إسلاميين وعلمانيين- إلى اليأس والتطرف وانتهاج العنف، ويخلق بيئة مواتية لتجنيد مقاتلين جدد للتنظيمات الإرهابية، التي ستنفق الخزائن نفسها على إنشاء قوة لمحاربتها.

لاشك أيضًا أن فشل المجتمع الدولي في امتلاك الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية الأراضي الفلسطينية المحتلة، قد ساهم في تسهيل مهمة التنظيمات الإرهابية في تجنيد مقاتليها وأنصارها.

أخيرًا،... فإن المنظمات الموقعة تدعوكم إلى تعديل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وموائمتها مع المعايير الدولية، حيث أنها تمثل تهديدًا خطيرًا لحقوق الإنسان، في الوقت نفسه الذي فشلت فيه في وضع حد للنشط الإرهابي في العالم العربي.

نأمل أن تكون قرارات القمة العربية على مستوى التحديات التي تواجهها شعوب هذه المنطقة من العالم.

أطيب التمنيات لكم و لاجتماعكم بالتوفيق،

المنظمات الموقعة:

1. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – مصر
2. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية – مصر
3. جمعية حقوق الإنسان أولاً بالسعودية – السعودية
4. جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان – البحرين
5. الشبكة الليبية للدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان – ليبيا
6. مجموعة المساعدة القانونية لحقوق الإنسان – مصر
7. المرصد السوداني لحقوق الإنسان – السودان
8. مركز المعلومات و التأهيل لحقوق الإنسان – اليمن
9. مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب – مصر
10. مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان – سوريا
11. مركز هشام مبارك للقانون – مصر
12. مصريون ضد التمييز الديني – مصر
13. المفوضية المصرية للحقوق والحريات – مصر
14. المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان – فلسطين
15. منظمة يمن للدفاع عن الحقوق و الحريات الديمقراطية – اليمن
16. منظمة الرحمة الليبية للدفاع عن المهجرين قسريًا – ليبيا
17. المنظمة الليبية للقضاة – ليبيا
18. المنظمة الليبية للمساعدة القانونية – ليبيا
19. المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة – مصر
20. مؤسسة قضايا المرأة المصرية – مصر
21. الهيئة المغربية لحقوق الإنسان – المغرب
22. الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان – تونس
23. جمعية النساء الديمقراطيات - تونس
24. اللجنة من أجل الحريات و حقوق الإنسان فى تونس – تونس
25. جمعية يقظة من أجل الديمقراطية و مدنية الدولة – تونس
26. المنتدى التونسى للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية - تونس